جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المحاسبة والمالية

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المحاسبية والمالية التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

المعاملات المالية في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BABR _المجمع الجهوي للاستغلال 027_

مقدمة من طرف الطالب: حسن بلقاسم تحت إشراف: أسماء زينات

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	تمار خديجة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقررا	زينات أسماء	أستاذ محاضر "ب "	جامعة مستغانم
مناقشا	يعقوب مروة	أستاذ محاضر "ب "	جامعة مستغانم

السنة الجامعية :2022 / 2023

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المحاسبة والمالية

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المحاسبية والمالية التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

المعاملات المالية في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BABR _المجمع الجهوي للاستغلال 027_

مقدمة من طرف الطالب: حسن بلقاسم تحت إشراف: أسماء زينات

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	تمار خديجة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقررا	زينات أسماء	أستاذ محاضر "ب "	جامعة مستغانم
مناقشا	يعقوب مروة	أستاذ محاضر" ب "	جامعة مستغانم

السنة الجامعية :2022 / 2023

الإهداء

الحمد اللّه الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأذكرنا بالتقوى وأحملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع:

إلى من كان يذّكرني بمدى قيمة العلم والإنسان المتعلم إلى من كان يؤمن بي ويتمنى لي الأفضل للذي كان من السّباقين بالفرح بنجاحي والذي اعتبرني بمثابة ابن له: عمي الغالي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

إلى صاحبة القلب الطيب والحنون والروح الطاهرة، إلى المدرسة التي تعلمنا منها النبل والخير والصبر والكفاح والقوة: جدتي رحمها الله وأسكنها فسيح الجنان.

إلى من قال فيهما عز وجل: "وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"

لمن يعجز اللسان عن وصفها لمن علمتني معنى الحياة وكافحت بكل شيء من أجل سعادتنا ومستقبلنا، إلى أعظم إمرآة في الكون، لتلك التي قدمت لي كل الدعم لأجتهد وتراني متوفقا وكانت سببا في نجاحي، إلى قدوتي وسندي ومصدر قوتي: أمي حبيبة قلبي أدام الله عليها الصحة والعافية.

إلى الذي أعطانا من سنين عمره وكابد مشقة الحياة لراحتنا لمن قدم لنا كل ما يقدر عليه لكي ندرس ونجتهد: أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره.

إلى من تقاسمت معهم أجمل الذكريات وعشت براءة طفولتي بينهم: أخي نور الدين، أخي بن صابر وآميرتنا أختي الصغيرة يسرى.

إلى أخوالي رمز المحبة والتسامح والخير والعطاء والكفاح و قدوتنا وسندنا في الحياة.

إلى أصدقاء الروح الذي يبقى ذكرهم في القلب آبقي وأسمى وأحلى.

الشكر والتقدير

أولا أشكر اللّه تعالى وأحمده حمدا كثيرا الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع وأعطاني القدرة والإرادة على إتمامه.

أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "أسماء زينات" على توجيهها لي في إختيار العنوان المناسب ومنحها لي كل الوقت الكافي لإتمام المذكرة وعلى كل إرشاداتها ونصائحها.

كذلك كل الشكر إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر_المجمع الجهوي للإستغلال 027_ بما فيهم:

مدير المجمع وكل الموظفين في البنك على رأسهم مصلحة الاستغلال قسم القروض السيدة أحسن أمينة

على حسن معاملتها لي طيلة فترة التربص وأيضا قسمي التجارة الخارجية والتنشيط التجاري في نفس المصلحة الذين لم يبخلوا عليّ بالمعلومات، وكذلك مصلحة المحاسبة التي ساعدتني في الوصول إلى المعلومات اللازمة لإنهاء تربصي.

أختم شكري إلى كل من ساعدني من بعيد أو قريب ولو بالكلمة الطيبة في إنجاز هذا العمل

طالبين من المولى عز وجل أن ينفع به غيرنا.

فهرس المحتويات

الإهداء _____

الشكر *والتقدير* _____

فهرس المحتويات _____ أ

قائمة الجداول والأشكال _____ ج

مقدمة عامة _____ 2

الفصل الأول: البنوك التجارية _____

تمهيد الفصل الأول _____ **6**

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية _____ **7**

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية وتطورها _____ **7**

الفرع الأول: النشأة _____ 7

الفرع الثاني: مراحل التطور _____ 8

المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية _____ **11**

المطلب الثالث: أشكال البنوك التجارية _____ **12**

الفرع الأول: من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للحدود الجغرافية _____ 12

الفرع الثاني: من حيث حجم النشاط _____ 13

الفرع الثالث: من حيث عدد الفروع _____ 13

المبحث الثاني: خصائص البنوك التجارية وأهدافها _____ **14**

المطلب الأول: خصائص البنوك التجارية _____ **14**

المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية _____ **15**

الفرع الأول: الربحية _____ 15

الفرع الثاني: السيولة _____ 16

الفرع الثالث: الأمان _____ 16

المطلب الثالث: أهمية البنوك التجارية _____ **16**

المبحث الثالث: وظائف وميزانية البنك التجاري والعوامل المؤثرة على نشاطه _____ **17**

المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية _____ **17**

الفرع الأول: الوظائف التقليدية 17
الفرع الثاني: الوظائف الحديثة 18
المطلب الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية 18
الفرع الأول: موارد البنك التجاري 19
الفرع الثاني: استخدامات البنك التجاري: 21
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على نشاط البنوك التجارية 24
الفرع الأول: العوامل القانونية 24
الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية 24
الفرع الثالث: الاعتبارات السياسة النقدية والائتمانية 24
الفرع الرابع: اعتبارات السياسة المصرفية السليمة 24
خلاصة الفصل الأول 25
الفصل الثاني: معاملات البنوك التجارية
تمهيد الفصل الثاني 27
المبحث الأول: الودائع ووسائل الدفع والعمليات على الأوراق التجارية 28
المطلب الأول: الوديعة 28
الفرع الأول: الحساب البنكي 28
الفرع الثاني: الوديعة 32
المطلب الثاني: وسائل الدفع 33
أولا: الشيك 34
ثانيا: السفتجة(الكمبيالة) 35
ثالثا: السند لأمر 35
رابعا: التحويل المالي 35
خامسا: البطاقات البنكية 36
المطلب الثالث: العمليات على الأوراق التجارية 36
المبحث الثاني: عمليات منح القروض والاعتمادات المصرفية والتأمين البنكي 38
المطلب الأول: عمليات منح القروض البنكية 38
أولا: القروض قصيرة الأجل (قروض الاستغلال) 39
ثانيا: القروض متوسطة الأجل 41
ثالثا: القروض طويلة الأجل 41
المطلب الثاني: الاعتمادات المصرفية 41
أولا: الاعتماد المستندي 42

ثانيا: الاعتماد بالضمان (خطاب الضمان) _____ 45
ثالثا: الاعتماد الإيجاري _____ 46

المطلب الثالث: التأمين البنكي _____ 49

المبحث الثالث: معاملات مالية أخرى _____ 50

المطلب الأول: العمليات على الأوراق المالية _____ 50

المطلب الثاني: العمليات على الصرف _____ 51

المطلب الثالث: تأجير الخزائن الحديدية _____ 53

خلاصة الفصل الثاني _____ 55

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال)027 _____

تمهيد الفصل الثالث _____ 57

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر _المجمع الجهوي للاستغلال _ _____ 58

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية_BADR_ _____ 58

المطلب الثاني: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية _المجمع الجهوي للاستغلال _ ومهام مصالحه _____ 60

الفرع الأول: تعريف البنك _____ 60
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي _____ 60
الفرع الثالث: مهام المصالح _____ 62

المطلب الثالث: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية _المجمع الجهوي للاستغلال _وأهدافه _____ 65

الفرع الأول: المهام _____ 65
الفرع الثاني: الأهداف _____ 65

المبحث الثاني: معاملات المجمع الجهوي للاستغلال 027 _____ 66

المطلب الأول: المعاملات المالية _____ 66

الفرع الأول: الحساب البنكي _____ 66
الفرع الثاني: القروض _____ 67
الفرع الثالث: التأمين البنكي _____ 71
الفرع الرابع: الادخار _____ 76
الفرع الخامس: النقد الآلي _____ 77

المطلب الثاني: دراسة حالة لقرض التحدي للمجمع الجهوي للاستغلال 027 _____ 78

الفرع الأول: تقديم ودراسة الملف _____ 78
الفرع الثاني: تقديم المشروع. _____ 79
الدراسة المالية للمشروع _____ 80

المعالجة المحاسبية لعملية منح القرض_____85

خلاصة الفصل الثالث_____ 93

خاتمة عامة _____95

قائمة المصادر والمراجع: _____**98**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1_1	ميزانية البنك التجاري	ص19
1_3	دراسة مالية تقديرية المقدمة من طالب القرض	ص81
2_3	التقدير المالي النهائي المقدم من طرف طالب القرض	ص82
3_3	التقدير المالي للمستثمر الفلاحي	ص83
4_3	الفرق بين تكلفة البنك وطالب القرض	ص84
5_3	نسبة المساهمة	ص84
6_3	طريقة تمويل المشروع	ص85

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1_3	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال 027	ص61

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تمهيد: يعتبر الاقتصاد عصب الحياة وجوهرها في كل بلد يهدف إلى التطوير والتجديد، كما أن له أثر كبير في القضاء على الندرة والبحث عن عوامل تنظيمية جديدة في الحياة الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى ظهور مؤسسات بمختلف أنواعها ومن بين هذه المؤسسات البنوك بصفة عامة التي تعتبر على اختلاف أشكالها وأنواعها الدعامة الأساسية لأي جهاز مصرفي والبنوك التجارية على وجه الخصوص هي ركيزة جد مهمة لسير النشاط الاقتصادي لدولة ما مهما كانت الاعتبارات التي تحملها في جعبتها.

تعتبر البنوك التجارية عمود النظام المصرفي وممول النشاط الاقتصادي، باعتبارها من أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطية بين اصحاب العجز المالي والفائض المالي حيث تتمثل اهميتها في الاقتصاد بأنها تساهم بالأموال اللازمة من اجل التنمية الاقتصادية وبالضرورة فإن أي خلل فيها سيؤدي الى خلل في الاقتصاد ككل لذلك تزداد أهميتها يوما بعد يوم.

والذي يميزها عن باقي البنوك طبيعة العمليات التي تقوم بها ومختلف الخدمات المالية التي تقدمها لعملائها والتي تشمل فتح الحسابات لحفظ الودائع ومنح القروض ومعاملات مالية مختلفة طورتها للتحقيق الأهداف المالية للأفراد والمجتمعات.

إشكالية الدراسة: يقودنا هذا التمهيد إلى طرح الإشكالية التالية:

ماهي المعاملات المالية التي تقوم بها البنوك التجارية؟

الأسئلة الفرعية: من خلال هذه الإشكالية ستتفرع عنها مجموعة من الأسئلة النظرية والتطبيقية والتي من شأنها إثراء موضوع بحثنا وهي:

ما هي البنوك التجارية؟

ما هي أهم المعاملات المالية للبنوك التجارية؟

كيف يتم تقديم معاملة مالية في بنك تجاري؟ وماهي المراحل المتبعة لمنحها من طرف البنك؟

فرضيات الدراسة:

البنوك التجارية مؤسسات مالية تحتفظ بالودائع وتقدم القروض.

وجدت البنوك التجارية لتقديم خدمات مختلفة للعملاء من خلال قيامها بمختلف المعاملات المالية اذ تعتبر اهم معاملاتها قبول الودائع ومنحها على شكل قروض إضافة لفتح مختلف الحسابات والتامين ومعاملات مالية أخرى طورتها لمواكبة التغيرات الاقتصادية.

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنح قرض الذي يعتبر من بين اهم معاملاته المالية من خلال دراسة مالية لطالب القرض.

مقدمة عامة

أسباب اختيار الموضوع:

توسيع الحاصل العلمي والميول الشخصي للتعرف أكثر على عمل البنوك.

عنوان مقترح من طرف الأستاذة المشرفة والذي كان يشمل لميولي الشخصي.

الموضوع جدير بالدراسة كعنوان غير مكرر بكثرة.

أهمية الدراسة: يمكن القول إن اختيارنا لهذا الموضوع لما له من أهمية اقتصادية ومالية حيث أن البنوك التجارية تقوم بمعاملات مالية مختلفة وتقدم خدمات بنكية لمختلف الافراد والشركات كفتح الحسابات البنكية ومنح قروض لتمويل أصحاب المشاريع وغيرها من المعاملات.

ترجع أهميته أيضا في الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تسيير تلك المعاملات المالية، والتأثير على عرض النقود من خلال القيام بالوظيفة التمويلية (الوساطة المالية).

أهداف الدراسة:

التعريف بالبنك التجاري ورفع الغموض عن كيفية التعامل مع البنك.

التعرف على المعاملات البنكية ووظائف البنك المختلفة للاستفادة منها.

الاليات المتبعة في تقديم خدمات بنكية.

المنهج المتبع: للإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات المتبناة من قبل كان من الضروري اختيار منهجيين:

المنهج الوصفي: يخص الجانب النظري حيث يعطي توضيح لمفهوم البنوك التجارية وماهيتها، ومختلف وظائفها ومعاملاتها المتعددة التي تقوم بها.

المنهج التحليلي: يخص الجانب التطبيقي حيث تطرقنا إلى تقديم مختلف المعاملات المالية التي يقوم بها البنك ودراسة لإحدى أهم تلك المعاملات.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: لقد أجريت دراسة ميدانية من 2023/03/14 إلى: 2023/05/03.

الحدود المكانية: أجريت الدراسة الميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال 027.

صعوبات الدراسة: أكثر صعوبة واجهتها خلال إنجازي لهذا البحث تمثلت في:

قلة المراجع الشخصية التي لها علاقة مباشرة بالموضوع، من خلال المكتبات الجامعية وشبكة الانترنت.

الصعوبة الثانية كانت في كيفية تنسيق وجمع كل المعاملات المالية التي يقوم بها البنك التجاري في ثلاثة مباحث حفاظا على موازنة المباحث.

من الصعوبات الأخرى لدينا:

ضيق الوقت وعدم كفايته لتوسع موضوع البحث.

الجهد الكبير للحصول على بعض المعلومات في مكان التربص والتي أخذت الجزء الأكبر من الدراسة التطبيقية.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: آسية محجوب، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 08ماي1945 قالمة، سنة2011-2010، حيث عالجت آسية محجوب رسالتها البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة، وقد تم التركيز على القسم الأول من هذه الدراسة فقط كونه يخدم طبيعة بحثنا.

الدراسة الثانية: القرصم وفاء، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2019-2018، حيث عالجت في هذه الدراسة آثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي، هنا الباحثة تناولت معاملة مالية من المعاملات التي خدمت بحثنا.

الدراسة الثالثة: كوثر ولجي، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، سنة 2014-2013، عالجت كوثر ولجي في هذه الدراسة عمليات البنوك المختلفة، وقد اعتمدناها كونها جمعت تقريبا مختلف المعاملات المالية الموجودة.

تقسيمات الدراسة: سعيا للإجابة عن الإشكالية المطروحة واختيار الفرضيات ارتأينا تقديم خطة الدراسة مقسمة إلى فصليين نظريين وفصل تطبيقي كالاتي:

الفصل الأول: يتناول عامة البنوك التجارية حيث تطرقنا فيه إلى ماهيتها ومختلف وظائفها إضافة إلى مواردها واستخداماتها والعوامل المؤثرة على نشاطها.

الفصل الثاني: قمنا بدراسة مختلف معاملات البنوك التجارية التي تقوم بها من الودائع ووسائل الدفع والعمليات على الأوراق التجارية وحتى منح القروض والاعتمادات والتأمين إلى معاملات مالية أخرى يقوم بها.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مستغانم المجمع الجهوي للاستغلال مستغانم، حيث اعطينا تقديم عام للمجمع ولمحة عامة عنه ومختلف المعاملات المالية التي يقوم بها، ثم عرضنا دراسة حالة لمعاملة منح نوع لقرض من قروض البنوك لديه.

الفصل الأول: البنوك التجارية

تمهيد الفصل الأول:

البنوك عامة عبارة عن مؤسسة مالية يعتمد عليها الاقتصاد الوطني لبلد ما من خلال امداده بالأموال اللازمة، من بين اهم هذه البنوك والمؤسسات المالية نجد البنوك التجارية فهي تأتي في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي من حيث ترأس قمة النظام المصرفي.

يعتبر البنك التجاري ركيزة جد مهمة لسير النشاط الاقتصادي ويتمثل نشاطه من خلال قبول الودائع ومنح القروض بهذا المفهوم يعتبرا وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وأولئك الذين يحتاجون لهذه الأموال مما يجعله اهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد. ولدراسة أعمق وأشمل لما تم ذكره تطرقنا في هذا الفصل الى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية**
- **المبحث الثاني: خصائص البنوك التجارية وأهدافها**
- **المبحث الثالث: وظائف وميزانية البنك التجاري والعوامل المؤثرة على نشاطه**

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية وتطورها

الفرع الأول: النشأة

ارتبط نشوء البنك وتطوره بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، اذ أن أول شكل من أشكال البنوك ظهر في بلاد الرافدين عام 3500 ق.م.

وتعتبر المبادئ التي وضعها حمورابي عام 1675ق.م في شريعته من أقدم النصوص المعروفة في التاريخ فيما يتعلق بتنظيم عمليات الإيداع والتسليف والفوائد والضمانات المرتبطة بها.

وبتقدم التجارة بين الشعوب وظهور النقود كإحدى الوسائل الهامة في التبادل التجاري، فقد بدأت ظاهرة إيداع الفائض منها. بالإضافة الى الحلي والمعادن الثمينة كودائع مقابل حصول هؤلاء على عمولة نظير حراستها والمحافظة عليها. تعتبر هذه الظاهرة من أولى أشكال التعامل المصرفي في المجتمع حيث استمرت حقبة من الزمن حتى ظهرت في القرون الوسطى ظاهرة الصراف الذي يكسب دخله من مبادلات العملات بعضها ببعض بين رجال البحارة والتجارة الذين كانوا يترددون على موانئ أوروبا الجنوبية.

ومع تطور الزمن لاحظ رجال البنوك أن نسبة صغيرة من شهادات الإيداع تعود إليهم للمطالبة بتحويلها إلى نقود أو لتحويلها إلى الأشياء التي تماثلها ، ومن ثم يتبقى لدى هذه البنوك مبالغ نقدية كبيرة خاملة ،حيث رأى رجال البنوك إمكانية التصرف بها بإقراضها للغير ، وبضمانات معينة ، مقابل حصولهم على فائدة معينة دون الإخلال بمبدأ الثقة بينهم وبين المودعين ، طالما أنه في وضع يسمح له بالوفاء بطلبات المودعين ، ويسمى الجزء من الأموال الذي لا يتم التصرف به بالاحتياطي النقدي ، وهو يمثل نسبة معينة من الودائع التي يلتزم بها البنك إيزاء عملائه حين طلبهم استرداد ودائعهم وفي هذه الحالة جمعت البنوك بين وظيفتين هما : قبول الودائع والإقراض معا . ثم تطورت هذه الأعمال وظهرت أشكال أخرى عديدة من التعامل المصرفي، حتى وصل إلى ما نعرفه عنها اليوم من تطور ومكانة في الاقتصاد الوطني لجميع البلدان.

ويذكر أن المؤرخون أن أول بنك ظهر بشكله الحديث كان بمدينة البندقية عام 1557 م. وفي عام 1587 ظهر بنك آخر هو بنك ريالتو بمدينة البندقية ومنها انتشرت البنوك في بقية أوروبا ومنها بنك امستردام في هولندا عام 1609، وبنك هامبورغ بألمانيا عام 1619. وبنك انجلترا عام 1694، وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون الأول عام 1800 ميلادي.

وقد عرف العرب قبل الإسلام النشاط المصرفي حيث يشير المؤرخون أن المكيون قبيل الإسلام وصلوا إلى درجة عظيمة من التبادل التجاري وكان اعتماد الروم عظيما على هذا التبادل. وظهرت تخصصات في الإنتاج التبادلي مثل تبادل تمور البحرين مقابل الزيت والزبيب والخمور من الشام.[1]

وعرف المكيون آنذاك استثمار الأموال بطريقتين:

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **كتاب إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الأولى. عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع ،2016، ص 11،12.

- الأولى: وهي إعطاء المال مضاربة على حصته من الربح.
- الثانية: هي الإقراض بالربا الذي كان شائعا في الجاهلية بين العرب أنفسهم وبينهم وبين اليهود.

وجاء الإسلام فحرم الربا وأبقى ما عاداه من التعاملات التجارية لكن أسباب التخلف التي حلت بالبلاد الإسلامية قد أدت إلى قطع كل صله بما كان قائما ومعروفا من أشكال التعامل المصرفي القديم وخضع الشرق للغرب المستيقظ من العصور الوسطى حتى فجره الجديد.

هذا وقد ساهم تنوع العمليات الاقتصادية والمبادلات التجارية في تنوع وتعدد العمليات المصرفية، مما استدعى تخصص البنوك في أنواع معينة من العمليات، فظهرت البنوك المتخصصة.[1]

الفرع الثاني: مراحل التطور

أولا: العصر القديم

تبين دراسات التاريخ القديم أن الملامح الأولى للعمليات المصرفية تعود إلى عهد بابل (العراق القديم، بلاد ما بين النهرين)في الألف الرابعة قبل الميلاد ، ومع ذلك لم تظهر للصّرافة مقومات الوجود كحرفة مستقلة . ويرجع الفضل للإغريق في النهوض بالفن المصرفي ونشره في البحر الأبيض المتوسط ذلك قبل الميلاد بأربع قرون، وعنهم تتلمذ الرومان آخذين بالأصول المصرفية عبر أرجاء العالم القديم بحكم إتساع دائرة نفوذهم. كما قطع الفن المصرفي أشواطا متقدمة خلال القرنين الأول والثاني بعد الميلاد. وإن الأناجيل التي تتحدث عن حياة السيد المسيح _عليه السلام _ تدل على انتشار هذه العادة في الشرق وعلى أرض فلسطين منذ القرن الأول للميلاد، حيث ورد في الإنجيل: "ودخل يسوع إلى هيكل الله وأخرج جميع الذين كانوا يبيعون ويشترون في الهيكل وقلب موائد الصّيارفة ..."الإصحاح 12/21.

كذلك عرف العرب قيل الإسلام في مكة المشهورة بتجارتها مع الشام واليمن طريقتين:

إعطاء المال مضاربة على حصة من الربح، والإقراض بالربا.

وبقي التنظيم المصرفي قائما في الإمبراطورية الرومانية إلى أن قضي عليه بفعل الاضطرابات الأمنية وانقطاع طرق المواصلات في العصور المظلمة، مما تسبب في محو نظم الائتمان واختفائها حتى أواخر القرون الوسطى بعدما بدأت التجارة والصناعة تنتعش في أوربا.

بذلك يتضح أن العمليات البنكية ليست حديثة العهد، بل هي قديمة، وقد تناقلتها مختلف الحضارات وطورتها مما أسفر على ميلاد البنوك في شكلها الحديث وذلك في أواخر العصور الوسطى.[2]

ثانيا: أواخر العصور الوسطى

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع **سبق ذكره**، ص12.

[2] الدكتور شعبان فرج، **دروس في العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**، الماستر، تخصص النقود والمالية واقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة ،2014/2013، ص8.

إن البنوك بشكلها الحالي تعود إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى (القرنين الثالث عشر والرابع عشر) عندما اشتهرت التجارة في المدن الإيطالية مثل: جنوة وفلورنسة، وترتب على ذلك تكدس الثروات النقدية لدى الناس، وقضت الضرورة بالتعامل مع أفراد في فرز المسكوكات ووزنها زيادة عن المحافظة عليها من السرقة والضياع، هؤلاء الأفراد هم الصاغة والصيارفة، الذين ورثت عنهم البنوك التجارية الوظيفة الأولى، وهي قبول الودائع.

كان الصاغة والصيارفة يقبلون الودائع مقابل إصدار شهادات إيداع اسمية (تعهدا من المودع لديه برد الوديعة) للمودع عند طلبها، ثم بدأ تحويل الودائع من طرف إلى أخر بحضور الطرفين، ولسداد المعاملات التجارية فيما بعد اكتفوا بمجرد التظهير.

وبمرور الوقت ترسّخت ثقة الناس في الصيارفة فظهرت شهادات الإيداع لحاملها والتي كانت النواة الأولى من للشيك في شكله الحديث، وهي الوظيفة الثانية التي ورثتها البنوك التجارية عن الصاغة والصيارفة.

ومنذ القرن الرّابع عشر سمح الصاغة والتجار لبعض عملائهم بالسّحب على المكشوف وقد نتج عن الإفراط في هذه العملية إفلاس عدد من المؤسسات، مما استدعى إنشاء بنوك حكومية تضمن حفظ وسلامة الودائع، حيث تم إنشاء أول بنك حكومي عام 1587م في البندقية، وبجانب قبول الودائع فقد عمد الصاغة والصيارفة وكبار التجار إلى استعمال أموالهم الخاصة في شتى ميادين التجارة والأعمال (في بداية الأمر)، وفي مرحلة موالية انتقلوا إلى تثمير أموال الغير عند اكتشافهم أن جزءا كبيرا من الودائع الجارية يظل راكدا دون أن يسحب .

وبذلك تهافت الناس على طلب رؤوس الأموال قصد استثمارها مما أدى إلى زيادة موارد الائتمان، وهنا تدرّج الفن المصرفي في التقدم باكتشاف الصيارفة الشطر الأكبر من الودائع الجارية المكدسة في خزائنهم في القيام بعمليات التّسليف والإقراض دون أن يتعرض مركزهم المالي للخطر . ومن ثم تكون البنوك التجارية قد ورثت عن الصاغة والصيارفة الوظيفة الثالثة وهي تقديم القروض مقابل سعر فائدة.

ثالثا: المرحلة الحاسمة في تطور الفن المصرفي (خلق النقود)

إن تطور العمليات المصرفية من قبول الو دائع ثم الإقراض من الأموال الخاصة فالإقراض من أموال المودعين، أدخلت الفن المصرفي في مرحلة جديدة عندما أبدى الناس استعداداتهم لقبول إيصالات الإيداع بديلا عن النقود في الوفاء بالتزاماتهم. حيث أصبح باستطاعة البنوك إحلال تعهداتها بالدفع محل النقود، أي إقراض الناس ما ليس عندها بواسطة منح القروض والتسهيلات المصرفية لعملائها.

إن التطور في العمل المصرفي بما يمثل من أهمية وخطورة يعد تحولا كبيرا وحاسما في نشاط المصارف التجارية لأنها أصبحت قادرة على خلق نقود تضاف إلى دائرة التداول النقدي. لذا فإن أهم ما يميز البنوك [1]

[1] الدكتور شعبان فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص9،10.

التجارية في الوقت الحاضر هو أن البنوك الحالية مجتمعة تقدم قروضا تفوق قيمتها بكثير قيمة الأموال المودعة لديها ويطلق على هذه العملية التي تعتبر أهم وظائف البنوك التجارية اسم: خلق الودائع.

رابعا: القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

إن تطور الممارسات المالية وزيادة وقعها على النشاط الاقتصادي جعلت من الصرّاف يرتقي إلى بيت صيرفة ثم إلى بنك، وعلى إثر الاكتشافات الجغرافية بداية من القرن السادس عشر وما تبعها من تدفق في الخيرات والمعادن النفيسة، تزايدت التجارة في كل من إسبانيا والبرتغال ثم في هولندا وبعد ذلك في إنجلترا وفرنسا، ممّا دفع بالأعمال البنكية إلى أكثر ازدهار .

ومنذ بداية القرن الثامن عشر، أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، وهو ماتلزم به القوانين .وخلال القرن التاسع عشر، وبانتشار الثورة الصناعية دخلت أوربا عصر الإنتاج الكبير الذي يحتاج تسييره إلى أموال كبيرة، فظهرت الحاجة إلي بنوك كبيرة في شكل شركات مساهمة اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعا في كل مكان، كما تم من خلال هذه الفترة تأسيس بنوك متخصصة في الائتمان العقاري والزراعي والصناعي .وقد لعبت الثورة الصناعية دورا مهما في توسيع البنوك ونموها وكبر حجمها مما سمح لها بخدمة قطاعات اقتصادية واسعة، وتواصل التطور الذي عرفته البنوك حيث شهدت المهنة المصرفية التي تمارسها البنوك التجارية تغيرات كبيرة في طبيعتها و أدواتها و تقنياتها، بالإضافة إلى مختلف أنواع البنوك الأخرى التي ظهرت، ولم يعد الأمر يقتصر على البنوك حيث تواجد في كل بلد من بلدان العالم مجموعة من الشركات والمؤسسات التي تتكفل بحفظ النقود وتعبئة موارد المجتمع من الأموال وسد حاجات البلاد من مختلف أنواع الائتمان المتفاوتة الآجال وإنشاء وسائل الدفع المتداولة بين الأفراد وهذه الشركات، وكل هذه المؤسسات تدخل ضمن إطار الجهاز المالي والمصرفي والذي يشكل أحد أهم الآليات التي تدعم النمو الاقتصادي نظرا لارتباطه بأهم عامل في العملية الاقتصادية وهو العامل المالي .

وفي أواخر القرن التاسع عشر، بدأت حركة تركز البنوك، حيث تميزت بتركز العمليات المصرفية في أيدي عدد قليل من البنوك، وذلك بواسطة الاندماج(Fusion) ، أو بطريقة الشركات القابضة (Holding)، وبذلك اضمحلّ عدد من البنوك الصغيرة.

أمام هذا التطور توسعت البنوك في جميع المدخرات والأموال ووضعها تحت تصرف أصحاب المشروعات، وبذلك أصبحت للبنوك وظيفتان وهما :

الوظيفة النقدية: وتتمثل في تزويد الآخرين بالنقود وتنظيم تداولها.

الوظيفة التمويلية: وتتمثل في المساهمة في تمويل المشروعات.

ولعل اتساع دائرة البنوك هو ما جعل إحدى اللّجان الاقتصادية البريطانية في القرن 19 كتبت تقول: [1]

[1] الدكتور شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص10،11.

"حيثما تشترى الواردات البريطانية وحيثما تباع الصادرات البريطانية، فإنه يوجد هناك إما بنك محلي مرتبط أوثق الارتباط بلندن، وإما بنك بريطاني يتولى تسيير التجارة البريطانية ".

خامسا: العصر الحديث

شهدت البنوك خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين تحدّيات هائلة، فلقد تميزت هذه الفترة بتطور وتنوع البنوك وتجدد أعمالها مما أوصلها مرتبة قيادة اقتصاديات الدول الحديثة. كما يواجه العمل المصرفي خلال السنوات الأخيرة تطورات سريعة متلاحقة على المستوى العالمي، وتتمحور حول مجالات رئيسية، وهي : الابتكارات التكنولوجية الحديثة وتوظيفها في تقديم وأداء الخدمة المصرفية.

تقديم منتجات حديثة تستلهم التطورات العالمية في أسواق المال .

الطرق الإلكترونية الحديثة في أداء المستندات وطرق تداولها.

ولقد تعددت هذه التطورات المتلاحقة واشتدت حدة المنافسة المصرفية الدولية إلى أن أصبح العمل المصرفي "صناعة كاملة".

هكذا نشأت البنوك وتطورت باعتبارها مؤسسات وظيفتها الرئيسية "تقترض لتقرض "ذلك ما خوّل لها تسهيل المعاملات الاقتصادية، فتنوعت وظائفها وتعددت خدماتها مع الزمن إلى أن أصبحت على شكلها الحالي.[1]

المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية

أعطيت للبنوك التجارية عدة مفاهيم نوجز منها ما يلي:

يشير مصطلح «البنك التجاري» إلى مؤسسة مالية تقبل الودائع، وتقدم خدمات الحساب الجاري، وتقدم قروضًا مختلفة، وتقدم منتجات مالية أساسية مثل شهادات الإيداع (CDs) وحسابات التوفير للأفراد والشركات الصغيرة. البنك التجاري هو المكان الذي يقوم فيه معظم الناس بأعمالهم المصرفية.[2]

"هي تلك المؤسسات المالية التي تقبل ودائع الجمهور بأنواعها المختلفة وتلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يتفق عليه وتمنح القروض قصيرة الأجل والتي لا تزيد مدتها عن سنة (وتسمى أحيانا بنوك الودائع نسبة لأنها تشكل الجزء الأكبر من أموالها)".[3]

[1] الدكتور شعبان فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص11،12.

[2] How Do Commercial Banks Work, and Why Do They Matter, https://www.investopedia.cm, 14/02/2023.

[3] كموم عبد القادر، "**تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية** "، مجلة الدراسات الاقتصادية، ال عدد29، جامعة الجزائر 3، 01/06/2018، ص30، https://www.asjp.cerist.dz .

"يعرف قانون النقد والقروض في مادته(114) البنوك التجارية على انها: "أشخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون، بحيث يتضمن هذه المواد وصف الأعمال التي كلفت بها البنوك وهي تنحصر فيما يلي :

العمل على جمع الودائع والمدخرات من الجمهور.[1]

القيام بمنح القروض.

توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها".[2]

"البنوك هي مؤسسات مالية وسيطة تسهل عملية العرض والطلب على النقود، فيقوم من لديه فائض من الثروة يزيد عن حاجته بالاحتفاظ به في البنك، ثم يقوم البنك بإقراض الشخص الذي يحتاج لسيولة أو مبلغ معين من المال ما يحتاجه مقابل ضمان أو أصل ثابت يكفي أو يزيد على قيمة المبلغ المقترض، كما تقوم البنوك باستثمار هذه الأموال وإعطاء صاحبها فائدة إما سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية حسب الاتفاق الذي جرى بين البنك والعميل، لكن يشترط أن تكون هذه النقود مودعة في هيئة ودائع طويلة الأجل أو حسابات توفير وليست حسابات جارية حتى يكون للبنك حرية التصرف فيها خلال فترة الإيداع، كما تقوم البنوك بعدة وظائف أخرى كسحب وتظهير الكمبيالات والأوراق التجارية".[3]

ومنه نستخلص ان البنوك التجارية: وسيط مالي بين أصحاب الفائض المالي والعجز المالي حيث وظيفتها الرئيسية قبول الودائع ومنح القروض.

المطلب الثالث: أشكال البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للحدود الجغرافية.

البنوك التجارية المحلية:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدو دة نسبيا مثل محافظة محددة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد . ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة وتتميز هذه البنوك بصغر حجمها كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس كذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمه .

البنوك التجارية العامة :

[1] بن رمضان رشيد قبلي محمد، **التحليل المالي في البنوك التجارية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر العلوم الاقتصادية، الملحقة الجامعية مغنية 2016/2015، ص3.

[2] بن رمضان رشيد، قبلي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص3.

[3] مفهوم البنوك و أنواعها، رابط الموقع: https://www.babelsoftco.com ، تم الاطلاع عليه : 2023/02/15.

ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى وتباشر نشاطها من خلال فروع على مستوى الدولة أو خارجها وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتمنع الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل وكذلك تباشر كلفة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية [1].

الفرع الثاني: من حيث حجم النشاط.

بنوك الجملة:

ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشئات الكبرى.

بنوك التجزئة:

ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع صغار العملاء والمنشئات الصغرى، لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد ممكن، فهي نشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفقة التملك والتعامل للأفراد وبذلك فان التجزئة تسعى إلى توسيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي .

الفرع الثالث: من حيث عدد الفروع.

البنوك التجارية ذات فروع :

وهي تلك البنوك التي تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكل قانوني، لها فروع متعددة تغطي اغلب أنحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها، حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا في ما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فان البنك الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهدف بها الفروع، ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الوطني ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع البنك في نطاقها الجغرافي كما تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم قروض قصيرة الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي

بنوك السلاسل :

نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم كبير لحجم البنوك التجارية ونمو حجم الأعمال التي تقدمها من اجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة كما ينسق الأعمال والنشاط بين الوحدات بعضها ببعض ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية .

بنوك المجموعات :

[1] ضيف خلاف، **البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي ،2015/2014، ص28.

وهي أشبه بالشركات القابضة والتي تتولى إنشاء عدة بنوك وشركات مالية،

فتملك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذه البنوك طابع احتكاري وأصبحت سمة من سمات العصر، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا.[1]

البنوك الفردية :

وهي منشئات صغيرة يمتلكها أفراد أو شركات أشخاص ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة، وتتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير ودون خسائر، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها .

البنوك المحلية :

نشأت هذه البنوك لتباشر عملها في منطقة جغرافية محددة قد تكون مقاطعة أو محافظة أو ولاية أو حتى مدينة محددة، وان كان نظام الحكم المحلي في الدولة تتفاوت فيه قوانين المناطق الجغرافية، فان البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية ولإشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عملها.[2]

المبحث الثاني: خصائص البنوك التجارية وأهدافها

المطلب الأول: خصائص البنوك التجارية

فيما يلي أهم خصائص البنوك التجارية:

_أنها أكثر أنواع البنوك انتشارا، حيث تشكل الجزء الأكبر من مؤسسات الجهاز المصرفي، من حيث العدد والحجم.

_أنها تقبل الودائع الجارية (تحت الطلب) وبالتالي، تتعامل معها فئات المجتمع كافة، فيتعامل معها الأفراد والمنشآت والمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة والكبيرة الحجم، سواء أكانت خاصة أو حكومية .وإن قبولها للودائع الجارية يجعلها مستعدة دائما لدفع هذه الأموال لأصحابها في أي وقت.

_إن عملية قبول الودائع الجارية أدت إلى انتشار استخدام الشيكات، وبالآتي قللت من استخدام النقود في المعاملات، الأمر الذي أدي إلى تقليل استخدام النقود في المجتمع بشكل عام.

_تساهم في تجميع المدخرات في المجتمع مهما كانت هذه المدخرات صغيره أم كبيرة، حيث تلبي رغبات الفئات كافة، من حيث أهداف الادخار سواء أكانت من أجل تسهيل المعاملات فتقبل الودائع الجارية، أو التوفير لأغراض معينة فتقبل ودائع التوفير، أو لغايات الحصول على دخل ثابت على المدخرات فتقبل الودائع لأجل.

_تعمل باستمرار على تطوير وخلق أنواع مختلفة من الودائع، ضمن أنواع الودائع الثلاثة.

_يمثل رأس المال لديها نسبة بسيطة من إجمالي موارد البنك.

[1] ضيف خلاف، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

[2] ضيف خلاف، **مرجع سبق ذكره**، ص30.

_لا يستطيع البنك استثمار الودائع لديه بالكامل.

_تمنح القروض قصيرة الأجل، لغايات التجارة أو الاستعمال الشخصي، إلا أن معظم القروض التي تمنحها قروضاً تجارية.[1]

تساهم بشكل كبير في عملية خلق النقود، التي هي نتيجة لقيام البنك بمنح الائتمان، أي إعادة إقراض جزء من الودائع لديها ضمن شروط معينة.[2]

المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية

إن تنظيم وضبط وظائف وأعمال البنوك من شأنه أن يحقق الأهداف التي تسعى لبلوغها وهي الربحية، السيولة والأمان، وعليه فإن البنوك التجارية ترمي إلى تحقيق أكبر الأرباح بالتوازي مع توفير السيولة اللازمة، آخذة في الحسبان عنصر الأمان.

الفرع الأول: الربحية:

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع. وهذا يعني وفقا لفكرة الرفع المالي. أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثرا بالتغير في إراداتها، وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى لذا يقال إن البنوك التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضا لأثار الرفع المالي فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس من ذلك فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر، وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها .

وإذا كان للاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لموارد البنك المالية. بعض الجوانب السلبية نتيجة لالتزام البنك بدفع فوائد عليها سواء حقق أرابح أم لم يحقق، فإن للاعتماد على الودائع ميزة هامة، فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه ومن ثم إذا اعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته فسوف يقفل أبوابه من اليوم الأول، بل ربما لا يفتح أبوابه على الإطلاق أما الاعتماد على الودائع التي netinterest margin or spread كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات فيحقق للبنك حافة صافي تتمثل في الفرق بني الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع وبني الفوائد المدفوعة عليها وبالطبع يذهب هذا الفرق الى ملاك البنك، مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد على الاستثمار، هذا ويطلق أحيانا على حافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية ، أي العائد الناجم عن الاعتماد على أموال الغير في تمويل الاستثمارات.

[1] مميزات البنوك التجارية، رابط الموقع: https://www.mawdee3.com/ ، تم الاطلاع عليه : 2023/02/28.

[2] مميزات البنوك التجارية، **مرجع سبق ذكره**.

الفرع الثاني: السيولة:

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب ومن ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة [1]

وتعد هذه من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى،

ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس ويزودنا التاريخ بدروس مستفادة في هذا الصدد، فلقد اضطر بنك انرتا اللبناني إلى التوقف عن دفع مستحقات المودعين وأقفل أبوابه في 14 نوفمبر 1966، وذلك نتيجة لزيادة مفاجأة في المسحوبات التي يتمكن البنك من مواجهتها بما لديه من موارد نقدية.

الفرع الثالث: الأمان:

يتسم رأسمال البنك التجاري بالصغر، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10، وهذا يعين صغر حافة الأمان النسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار. فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقتلتهم جزء من أموال المودعين والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك.[2]

المطلب الثالث: أهمية البنوك التجارية

_تحتوي البنوك التجارية تقريبا ثلاث الأصول المالية من مجموع جميع المؤسسات المالية في الاقتصاد لا تزال البنوك التجارية هي الوسيلة الرئيسية للدفع .

_لدي البنوك التجارية القدرة على توليد الأموال من الاحتياطات المتولدة من إيداعات الجمهور

_تعد البنوك التجارية القناة الأساسية التي من خلالها تبرز الدولة سياستها النقدية

_تعد البنوك التجارية قسم المخزن الرئيسي للنظام المالي

_يستطيع البنك التجاري تقديم الخدمات المالية بشكل أفضل وواسع من باقي المؤسسات المالية كما يستطيع أن يلبي كل من الحاجات الائتمانية والدفع والتوفير لكل من الأفراد والاعمال والحكومات[3]

[1] كموم عبد القادر، تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد29، جامعة الجزائر2018،01/06/3، ص32،33،34.

[2] كموم عبد القادر، **مرجع سبق ذكره.**

[3] ضيف خلاف، البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي ،2015/2014، ص22.23.

المبحث الثالث: وظائف وميزانية البنك التجاري والعوامل المؤثرة على نشاطه

المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية

تغيرت نظرة البنوك التجارية لنفسها من مجرد مكان لتجميع الأموال واقتراضها، وأصبح من الصعب حصر جميع الوظائف التي تقدمها، وذلك لتعددها وتنوعها نتيجة التطورات المستمرة واتساع استخدام المسائل التكنولوجية الحديثة، لذا يمكن تقسيمها إلى وظائف تقليدية ووظائف حديثة.

الفرع الأول: الوظائف التقليدية

يمكن حصر الوظائف التقليدية القديمة التي يمكن أن يقدمها البنك التجاري فيما يلي:

قبول الودائع: يعتبر قبول الودائع من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية، فعن طريقها تقوم البنوك التجارية بخلق الودائع. ويلاحظ أن للودائع أنواع يمكن أن نذكر منها:

ودائع تحت الطلب: هي الودائع التي يكون البنك ملزما بسدادها في شكل عملية ورقية تسمى هذه الودائع بالحسابات الجارية.

الودائع الجارية: تختلف عن الودائع تحت الطلب في أن المودع يستطيع السحب منها في فترات محددة، كما أن بعض البنوك تشترط أن يكون هذا السحب في حد أقصى من مجموع الوديعة .

الودائع لأجل: هي الودائع التي يودعها أصحابها في البنوك لأجل محدد ولا يجوز السحب منها إلا بمرور فترة معينة .

منح الائتمان: تعتبر هذه الوظيفة من أهم وأقدم ممارسات البنوك التجارية، وقد تمنح القروض في شكل نقود ورقية أو نقود مصرفية كالتعهدات والضمانات إلى الأفراد ورجال الأعمال لفترات زمنية مختلفة، وعادة تكون في الأجل القصير وبذلك نجد الائتمان ينقسم إلى:

ائتمان في شكل تقديم قروض بطريقة مباشرة أو الدفع تحت الحساب أو خصم كمبيالات لصالح الزبون .
ائتمان في شكل كفالة أو ضمان اتجاه الغير، فيقدم البنك هذا الضمان للمشروعات والسلطة العامة بالنسبة لعملية ما ولصالح عميل معين

خلق نقود الودائع: المقصود بخلق نقود الودائع، أن تقوم البنوك التجارية مجتمعة بتقديم قروض إلى عملائها تزيد قيمتها عن قيمة الودائع الأولية، أي المبالغ المودعة لديها في الأصل، أي أنها تخلق هذه الودائع خلقا فتزيد من العرض الكلي للنقود.

تكون عملية خلق نقود الودائع محدودة بقيدين تأخذهما البنوك التجارية بعين الاعتبار:

وضع حد أقصى لما يمكن للبنوك التجارية خلقه، وهذا تبعا للاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي ومقدار الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى البنك المركزي نفسه.

الظروف الاقتصادية: ففي فترات الرخاء تتوسع البنوك في خلق نقود الودائع إلى أقصى حد ممكن وفي فترات الأزمات تضعف من خلق نقود الودائع تفاديا لمخاطر الاقتراض.[1]

الفرع الثاني: الوظائف الحديثة

عملت البنوك التجارية على مر السنين على تحسين خدماتها، سعيا منها لتحقيق رضا وولاء الزبون

مما فرض عليها أداء وظائف جديدة منها:

_تقديم الاستثمارات المالية للعملاء وتزويدهم بالنصائح والإرشادات في كل ما يواجه مشروعهم من الصعوبات والمشاكل.

_إدارة الأعمال والممتلكات للمتعاملين معها.

_تحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزابئن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد.

_ شراء الصكوك الأجنبية وصكوك المسافرين، ودفع المبالغ من أصل الاعتمادات الخاصة، خدمات البطاقات الائتمانية.

_تمويل مشروعات التنمية وذلك من خلال منح القروض بصيغ مختلفة ولفترات محددة.

_يعمل البنك التجاري على شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معه، وإصدار خطابات الضمان.[2]

-وسنتطرق لكل هذه الوظائف بالتفصيل في الفصل الثاني بعنوان المعاملات المالية -

المطلب الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية

يمكن التعرف على موارد واستخدامات البنك التجاري من دراسة عناصر الأصول والخصوم في الميزانية. ومن المعروف أن ميزانية البنك كأي منشأة أخرى تصور مركزه المالي في تاريخ معين بصفة شخصية معنوية مستقلة عن أصحاب رأسماله والمتعاملين معه.

فالخصوم تمثل القيم التي يلتزم بها البنك، والأصول تمثل موجوداته أو حقوقه التي تعادل قيمتها الدفترية التزاماته في ذات التاريخ المعين، وتمثل التزامات البنك بعناصره المختلفة الموارد التي حصل عليها من مصادر مختلفة، كما تمثل الحقوق المقابلة أوجه الاستخدام المختلفة التي تقابل هذه الموارد، وعليه فدراسة كل من عناصر الخصوم والأصول في ميزانية البنك التجاري تكشف عن موارده واستخدامه على التوالي:

[1] كموم عبد القادر، تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد29، جامعة الجزائر3، 01/06/2018، ص31.

[2] آسية محجوب، البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 8ماي 1945 –قالمة-،2010،2011، ص31.

الجدول رقم (1_1): ميزانية البنك التجاري

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
الأصول المتداولة: نقد في الصندوق ولدى البنك الأوراق النقدية استثمارات وأذونات الخزينة والسندات استثمارات في الأسهم كمبيالات وشيكات مخصومة سلف وقروض مستغلة أصول ثابتة بعد الاستهلاك موجودات أخرى	حسابات جارية وودائع تحت الطلب بالعملة المحلية بالعملة الأجنبية ودائع التوفير ولأجل تحت إشعار دائع البنوك الأخرى من الداخل والخارج تأمينات نقدية مختلفة مخصصات مختلفة رأس المال المدفوع احتياط قانوني احتياط اختياري أرباح مدورة
مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات

المصدر: بن رمضان رشيد، قبلي محمد، التحليل **المالي في البنوك التجارية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر العلوم الاقتصادية، الملحقة الجامعية مغنية ،2016/2015، ص19.

الفرع الأول: موارد البنك التجاري:

إن خصوم أو موارد البنك إنما يحصل عليها من ثلاثة مصادر: من رأس المال والاحتياطات ثم الودائع على اختلاف أنواعها ولا شك أن عند بداية نشاط البنك فإن اعتماد البنك سيكون على رأسماله إلى أن يمر بعض الوقت حتى يكتسب ثقة الجمهور ويمكنه أن يحصل على الموارد من أصحاب الودائع –والودائع التي تمثل الجزء الغالب من موارد البنك-ولذلك فإنه ما إن تقسم موارد البنك إلى موارد ذاتية وموارد غير ذاتية.

الموارد الذاتية: تمثل الموارد الذاتية التزامات المصرف قبل أصحاب رأسماله، وتشمل ما يلي:

رأس المال: وهو ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه، ولا يشكل رأس المال إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم،

ومع ذلك فهو مؤشر لمتانة المركز المالي للمصرف وأساس الثقة التي يحظى بها في الدوائر المالية.

الاحتياطات: وهي مبالغ تكونت على مر الزمن وتكون تحت تصرف البنك في إي وقت ومصدرها الأجزاء المقتطعة من الأرباح، وعلاوات إصدار الأسهم عند زيادة رأس المال.

وتنقسم الاحتياطات إلى قسمين:

الاحتياطي القانوني: يكون البنك التجاري ملزما بتكوينه قانونا، أي يجب على إدارة البنك أن تحتفظ بجزء من الأرباح كاحتياطي وذلك لدعم مركزه المالي وبناء سمعة طيبة له .

الاحتياطي الخاص: يكون البنك التجاري حرا في الاحتفاظ به، وغالبا ما يطلق على هذا النوع من الاحتياطي اسم الاحتياطي الخفي.

الأرباح غير الموزعة: وهي تلك المبالغ التي يلجأ البنك إلى عدم توزيعها من إجمالي أرباحه، وهي مبالغ مؤقتة بطبيعتها حيث أنه يتم حسابها عند تقدير الموارد المتاحة للاستخدام أو التوظيف، فالأرباح غير الموزعة بهذا المعنى هي عبارة عن بند ذو طبيعة انتقالية يقيد فيه ما يحققه البنك من أرباح تمهيدا لتوجيهها إلى غايتها النهائية، سواء أكانت توزيعات على المساهمين أو دعم الاحتياطي أو تغطية الخسارة .[1]

المخصصات: يقصد بالمخصصات الالتزامات على البنك لأصحاب رأسماله وليس للغير، لكن في هذا البند نأخذ فقط الجزء الذي يزيد مما يستغرق منها في تغطية فقدان مؤكد أو شبه مؤكد في بعض أصول البنك وفي مقابلة التزامات مستحقة عليه، فهذا الجزء يمثل احتياطا مستترا. ويشترط في المخصصات أن لا تكون مبالغها قد خصمت من قيمة الأصول التي خصصت لها.[2]

الموارد غير الذاتية: وهي الموارد المالية التي يتحصل عليها البنك التجاري من غير المساهمين، وهي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي موارده، وتشمل ما يلي :

الودائع: تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لموارد المصارف التجارية، وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنك تكون في صورة إيداع حقيقي يمكن للبنك التجاري استخدامها لإبرام الديون في الوقت نفسه، وتتمثل هذه الودائع في: الودائع الجارية، الودائع لأجل، ودائع بإخطار.

الحسابات المدينة للمصارف الأخرى: وتشمل جميع التزامات البنك التجاري اتجاه البنوك الأخرى، وتمثل هذه الحسابات مصدرا هاما من المصادر التي يحصل منها البنك على الموارد المالية التي يحتاجها للقيام باستخداماته التشغيلية المختلفة.

[1] د/على صاري، محاضرات العمليات البنكية وتمويل المؤسسات، السنة أولى ماستر، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، 2020/2021، ص11،12.

[2] آسية محجوب، مصدر سابق ،38.

الاقتراض من البنك المركزي: تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي إذا ما اعترضتها مشكلة في السيولة، فالبنوك تحتفظ لديها باحتياطي نقدي وبأصول أخرى على درجات مختلفة من السيولة، فإذا لم يكفيها الاحتياطي النقدي لمواجهة طلبات المودعين لسحب مبالغ نقدية من ودائعهم تلجأ إلى البنك المركزي وتطلب منه قروض باعتباره المقرض الأخير.[1]

الفرع الثاني: استخدامات البنك التجاري:

يقصد بأصول أو استخدامات البنك التجاري، جميع الموجودات التي في حيازته وجميع الحقوق التي له بدفع الغير، ولما كانت الخصوم هي الموارد بالنسبة إلى البنك، فإن الأصول تعتبر هي الأوجه المختلفة لاستخدامات هذه الموارد أو الخصوم، أو بمعنى آخر تمثل استثماراته وكيفية توظيف أموال المصرف التجاري.

وأول ما يلاحظ على هذه الأصول هو تفاوتها تفاوتا كبيرا فيما بينها سواء أكان ذلك من حيث السيولة أي سهولة التحويل إلى نقود بدون خسارة أم من حيث الربحية أي المقدرة على خلق الإيراد.

ومن المعروف أنه كلما ازدادت سيولة الأصول كلما قلت الربحية، أي أن فكرة السيولة تتعارض مع فكرة الربحية، ومن ثم فإنه يكون من الضروري للمصرف عند توزيعه لموارده على الاستخدامات أن يراعي ضرورة أن يكون هذا التوزيع محققا لأكبر قدر ممكن من الربح مع الاحتفاظ بقدر مناسب دائما من السيولة، وفيما يلي نورد إيجازا لأهم عناصر أصول المصرف التجاري:

الأصول المتداولة:

هي تلك الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقدية خلال سنة مالية واحدة، أو دورة تشغيلية واحدة أيهما أصول و تشمل الأصول المتداولة ما يلي :

وتعد أكثر الأصول المتداولة سيولة.

النقود الجاهزة في خزائن البنك التجاري.

فأول بند في أصول ميزانية البنك التجاري يكون من النقود الجاهزة التي يحتفظ بها البنك في خزائنه، لمواجهة طلب النقود الحاضرة أي صرف الشيكات المقدمة له،و تسمى هذه النقود بالاحتياطي النقدي.[2]

أرصدة لدى البنك المركزي: هي أرصدة موجودة لدى البنك المركزي إما اختيارا بحيث يستطيع البنك التجاري طلبها دون اعتراض من البنك المركزي

أو احتياطي قانوني ويلتزم به البنك التجاري وفقا للقوانين المنظمة للاحتفاظ بها لدى البنك المركزي.

[1] د/على صاري، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] بن رمضان رشيد، قبلي محمد، مصدر سابق، ص23.

أرصدة لدى البنوك الأخرى: عادة ما تتعامل البنوك مع بعضها البعض سواء داخل الدولة الواحدة أو مع بنوك أخرى في الخارج والتي تعمل معها كمراسلين. والبنك المراسل هو الذي يقوم بتقديم خدمات بنكية نيابة عن بنك آخر في منطقة جغرافية لا يوجد له أي فرع فيها،[1]

أي هناك تعاملات بين البنوك وبعضها سواء داخليا أو خارجيا وبين العملاء وبعضهم ويترتب على هذه التعاملات وجود مبالغ يحتفظ بها لدى البنوك الأخرى.

وبالخبرة فإن البنك يعلم مقدار الاحتياطي النقدي الذي يجب عليه أن يحتفظ به لمواجهة طلبات أصحاب الودائع وعادة فإن نسبة ما تتراوح بين 7%إلى 30 %من مقدار الودائع يحتفظ بها كاحتياطي نقدي،

ونسبة الاحتياطي النقدي تختلف من دولة إلى أخرى متوقفة على عدة مراحل وتبلغ هذه النسبة في انجلترا 61%وفي الولايات المتحدة 10 % ولا شك أن هذا النوع من الأصول يتصف كما ذكرنا بأعلى درجات السيولة، ولكن البنك التجاري لا يحصل على أية عائد من احتفاظه بهذه الأصول.

محفظة الأوراق المالية: وتشمل ما يمتلكه المصرف من سندات مالية وهي:

استثمارات المصرف في أذونات الخزينة.

السندات المالية التي تصدرها الحكومة.

استثمارات في أسهم وسندات شركات أخرى غير حكومية سواءا محلية أو أجنبية.

الأوراق التجارية:

الأوراق التجارية عبارة عن صكوك تتضمن التزاما بدفع مبلغ يستحق الوفاء بعد وقت قصير وتقبل التداول بطريق التطهير أو المناولة ويقبلها المصرف التجاري كأداة تسوية الديون والمراد بالأوراق التجارية هنا: الكمبيالة والسند الأدبي أما الشيك فيستحق الدفع لدى الاطلاع بواسطة المصرف المسحوب عليه .وتقبل البيئة التجارية على التعامل بهذه الأوراق كأداة لتسوية الديون نظرا لسهولة تحويلها إلى نقود قبل حلول أجل الوفاء بتقديمها للخصم لدى البنوك، ويقصد بالخصم دفع البنك لقيمة الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها بعد خصم مبلغ معين يمثل فائدة القيمة المذكورة عن المدة بين تاريخ الخصم وميعاد الاستحقاق، مضاف إليها عمولة البنك ومصاريف التحصيل فيسمى سعر الفائدة الذي تخصك الورقة بمقتضاه سعر الخصم.

حسابات جارية مدينة:

[1] آسية محجوب، مصدر سابق، ص36.

وهي أكبر بند في جانب الأصول أو الموجودات نظرا لأنها تعتبر أحد الأشكال الرئيسية لتوظيفات المصرف التجاري وهي حسابات جارية تعود للمصرف التجاري تودع لدى البنوك التجارية الأخرى أو لدى البنك المركزي.

سلف و قروض مستغلة :إن القروض و السلف التي تمنحها البنوك التجارية لعملائها إنما هي أكثر أنواع الأصول ربحية فربحية البنك التجاري تتوقف على مقدار القروض و السلف التي يمنحها البنك لعملائه و لكن من وجهة نظر الأمان و السيولة فإن القروض و السلفيات لذا يعتبر أصول خير مقصد و لكن في هذه الحالة فإن السيولة لا تهمل كليا ،فالبنوك عادة ما تعتمد إلى منح القروض القصيرة الأجل و ذلك للعملاء من التجار و الصناع الذين يحتاجون إلى موارد تحويلية تفوق مقدار ما لديهم فيلجئون إلى البنوك للتحصيل على ما يحتاجون إليه مما تزيد من مواردها الذاتية، و تكون هذه القروض عادة لتمويل رأس المال العامل بحيث أن مدة القرض تكون محدودة بدوره رأس المال و بذلك يستطيع البنك أن يجمع عاملي الربحية و السيولة.

الأصول موجودات ثابتة بعد الاستهلاك :

وتصنف على أنها طويلة الأجل إذا لم يكن في نية المنشأة أو المصرف تحويلها إلى نقد أو امتلاكها بالكامل خلال سنة مالية واحدة، ويقصد بها ما يمتلكه المصرف من أملاك خاصة كفروع المصرف والمعدات والمباني والممتلكات والأثاث والتجهيزات، والأصول الملموسة وذلك بعد طرح قيمة الاستهلاك من قيمة الأصل وهذه الأصول جميعها تشترى بقصد استخدامها على مدى عمرها الانتاجي في النشاط الرئيسي للبنك بهدف تحقيق الربحية.

موجودات أخرى: وهي أية موجودات أخرى لدى المصرف التجاري لم يسبق ذكره في أي من البنوك السابقة .

ومما لا شك فيه أن الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية تختلف من مجتمع لآخر حسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد في المجتمع من ناحية،

وحسب تقدم أو تخلف العادات المصرفية في المجتمع من ناحية أخرى، ففي المجتمع الذي تشيع فيه الشركات المساهمة نجد أن حافظة الأوراق المالية للمصاريف التجارية تكون نسبة كبيرة من أصولها بعكس المجتمعات التي تشيع فيها الأشكال الفردية للمشروعات، وكذلك فإن المجتمعات التجارية تزيد فيها حافظة الأوراق التجارية المخصصة في المصاريف بعكس المجتمعات الصناعية التي تزيد فيها السلف والقروض.

لذلك نجد اختلافا واضحا بين الأهمية النسبية للبنوك المختلفة للميزانية من مصرف لآخر في داخل المجتمع الواحد، و يتوقف ذلك على طبيعة العمليات التي يقوم بها المصرف من ناحية، و على مكانته المالية بين المصارف الأخرى في المجتمع أو معنى آخر حسب السمعة التي يتمتع بها الأفراد و المؤسسات أو الثقة التي يوليها الأفراد له، فنجد أن المصارف القديمة ذات السمعة الطيبة تعتمد في جزء كبير من مواردها على ودائع

الأفراد، سواء كانت ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل في حين أن المصارف الحديثة تعتمد على مواردها الذاتية و بصفة خاصة على رأس المال المدفوع.[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على نشاط البنوك التجارية

إن توظيف موارد دون أخرى يختلف بطبيعة الحال من بنك لأخر تبعا لعوامل عديدة يمكن تصنيفها إلى:

الفرع الأول: العوامل القانونية:

وهي الأخذ بعين الاعتبار التشريعية الواردة في القوانين المدنية التجارية المصرفية .... إلخ أن البيعة القانونية التي يعمل بها أي مصرف تحكم نوعية توظيفاتها فقد تتضمن هذه التشريعات نصوصا تحظر على المصارف التجارية منح أنواع معينة من القروض.

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية:

فالنشاط المصرفي يتأثر بالبيئة الاقتصادية السائدة من حيث دينامكية الأعوان الاقتصادية النمو الادخار الاستقرار الخيارات الاقتصادية المتبعة في السياسة العامة للبلاد.

الفرع الثالث: الاعتبارات السياسة النقدية والائتمانية:

يتأثر البنك التجاري بالسياسة النقدية والائتمانية المرسومة من طرف السلطة من حيث تأثيرها على سعر الخصم مثلا أو إتباعها لطرق الرقابة الكمية والنوعية على الائتمان والتي تؤثر بدورها على حجم وأنواع الائتمان المقدم من طرف النظام المصرفي.

الفرع الرابع: اعتبارات السياسة المصرفية السليمة:

وهي تلك التي ترجع للأعراف والعادات المصرفية السليمة، ويندرج تحت هذه الاعتبارات:

اعتبارات تتعلق بالحذر والحيطة في رسم السياسات الداخلية التجاري سواء بالمصرف من حيث إتباعه لسياسة تمويلية محافظة أو توسعية ومدى الدقة والالتزام بقواعد جامدة، والأسلوب الذي تتبعه إدارة البنك لدى دراسة تمويل المشاريع المختلفة.

اعتبارات التوفيق بين عوامل الربحية والسيولة لمقابلة التزامات المصرف تجاه المودعين من ناحية مع تحقيق أقصى ربحية ممكنة من تشغيل أمواله من ناحية أخرى وهو ما يعبر عنه بالتوفيق بين اعتبارات السيولة الربحية الأمان.[2]

[1] بن رمضان رشيد، قبلي محمد، مصدر سابق، ص11،12.

[2] ضيف خلاف، مصدر سابق، ص39،40.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تطرقنا من خلال هذا الفصل، أولا إلى النشأة والتطور حيث تحولت البنوك التجارية من كونها مؤسسات مالية وسيطية بين مدخرين ومستثمرين إلى مؤسسات مالية لديها القدرة على التأثير في عرض النقود من خلال خلقها. وبعد ذلك تناولنا مفهوم البنوك التجارية وأشكالها إذ تعتبر وسيط مالي بين أصحاب الفائض المالي والعجز وتنقسم إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك التجارية وذلك حسب النشاط وحجمه، مدى تغطيتها للحدود الجغرافية وعدد فروعها.

كذلك تطرقنا لخصائص البنوك التجارية التي تميزها عن باقي البنوك وأهمها قدرتها على خلق الائتمان أما بالنسبة للأهداف والأهمية فالهدف الرئيسي الذي تسعى البنوك التجارية إلى تحقيقه هو الربحية في ظل الالتزام بقيدين رئيسيين هما السيولة والأمان ولها أهمية تكمن في كونها من أهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية من خلال ما تقوم به من أعمال التي تؤدي إلى رفع كفاءة الاقتصاد.

تناولنا في فصلنا كذلك الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والتي قسمناها لوظائف تقليدية وأخرى حديثة ومن أهمها قبول الودائع (لذلك يطلق على البنوك التجارية بنوك الودائع) ومنح القروض، وبالنسبة لموارد واستخدامات البنوك التجارية حيث تعتبر موارد البنك التجاري التزاما اتجاه الغير، أما استخداماته فتشير إلى كيفية الاستفادة من موارده المتاحة و تعرفنا على موارد البنك التجاري واستخداماته لهذه الموارد من عرض عناصر الخصوم والأصول في ميزانيته، وآخر نقطة تم التطرق لها هي العوامل المؤثرة على نشاط البنوك التجارية والتي تتمثل في عوامل قانونية واقتصادية والاعتبارات السياسية النقدية والائتمانية والمصرفية السليمة .

الفصل الثاني: معاملات البنوك التجارية

تمهيد الفصل الثاني:

تعتبر البنوك التجارية من أحد أهم ركائز الحياة الاقتصادية وذلك من خلال مختلف الأعمال (العمليات والأنشطة) التي تقدمها، إذ تختص البنوك التجارية بجملة من الخدمات التي تميزها عن باقي البنوك الأخرى والتي توفرها لعملائها على اختلاف حاجاتهم ويطلق على هذه الأنشطة بالمعاملات المالية والتي نقصد بها كل العمليات التي يقوم بها البنك التجاري فمنها ماهي أساسية وتقليدية كالودائع والقروض مثلا ومنها حديثة ظهرت نتيجة التطورات الاقتصادية كوسائل الدفع و الصرف، ولدراسة أعمق و أشمل لما تم ذكره قمنا بقسيم فصلنا إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الودائع ووسائل الدفع والعمليات على الأوراق التجارية**
- **المبحث الثاني: عمليات منح القروض والاعتمادات المصرفية والتأمين البنكي**
- **المبحث الثالث: معاملات مالية أخرى**

المبحث الأول: الودائع ووسائل الدفع والعمليات على الأوراق التجارية

المطلب الأول: الوديعة

تتحدد العلاقة بين البنك وزبائنه في المرحلة الأولى من خلال عقد فتح الحساب والذي يحدد موضوع الخدمات المرتبطة بفتح الحساب، والتي على أساسها يتم تلقي الودائع، فالودائع المصرفية التي تستقبلها البنوك من زبائنها تبدأ بمرحلة أولية تتمثل في فتح الحساب.[1]

الفرع الأول: الحساب البنكي

مفهوم الحساب البنكي:

"يسمى كذلك بالحساب المصرفي ويُقصد به الحساب المالي الذي يحتفظ به البنك، حيث يتم تسجيل جميع المعاملات المالية بين البنك والعميل، بمعنى آخر هي الأموال التي يودعها العميل في البنك ويمكن سحبها. والغرض الأساسي منه هو الاحتفاظ بالأموال في مكان آمن بحيث تكون متاحة عندما يحتاجها العميل لدفع مختلف النفقات".[2]

"الحساب البنكي هو رقم تسلسلي يرمز إلى صاحبه، يمثل مختلف العمليات القائمة بينه وبين البنك. وهو رمز شخصي لا يمكن لأي شخص آخر التصرف فيه سوى صاحبه أو بأمر منه، يتجسد ذلك في التوقيع على وثيقة السحب(الشيك)".

يعطي الحساب البنكي لصاحبه حق الاستفادة من دفتر شيكات يستعمله في عمليات السحب، أو دفتر خاص تسجل فيه عمليات الإيداع والسحب وذلك حسب طبيعة ونوع الحساب البنكي المفتوح.

كما يمكن فتح الحساب مشتركا بين شخصين أو أكثر، يفتح بأسمائهم جميعا.

بهذا المفهوم يكون للحساب البنكي دور رئيسي في عمليات البنوك أهمها:

أولا: أنه وسيلة محاسبية تسمح للبنك بمراقبة العمليات المالية وتسجيلها واستخلاص النتائج المترتبة عن هذه الحركات سواء كانت قرضا حساب مدين (أو دينا حساب دائن).

ثانيا: هو أداة تسوية بين البنك وصاحب الحساب للمسحوبات والودائع، لا يهدف للاتجار أو الربح.

ثالثا: هو وسيلة ضمان بالنسبة للبنك تتجلى في آلية عمل الحساب ذاتها، فالحركات الدائنة والمدينة تقيد في سجلات البنك لا سيما إذا تعلق الأمر بكون الحساب جاري.[3]

---

[1] اعتمادا على مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في: 2009/12/29.

[2] رابط الموقع: https://hbrarabic.com، تاريخ الاطلاع: 15/05/2023.

[3] بن بابوش أمينة، الدعامة الأساسية لتنفيذ عمليات البنوك، مجلة الدراسات القانونية، العدد التاسع، كلية الحقوق جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، ص 321،322.

أنواع الحساب البنكي:

الحساب الجاري: هو حساب بنكي دون فوائد، يمكن من خلاله أن يقوم العميل بممارسة العمليات المصرفية المعتاد عليها مثل عمليات السحب أو الإيداع، وذلك من خلال ماكينات الصراف الآلي باستخدام بطاقة السحب، تلك البطاقة التي تستخدم أيضاً لدفع قيمة المشتريات لدى نقاط البيع، مع مراعاة حدود الرصيد المتوفرة في البطاقة، كما يمكن من خلال هذا الحساب القيام بتحرير الشيكات للدفع، أو تحصيل الشيكات، كما يمكن دفع الفواتير من خلال الحساب الجاري، وذلك إما بمساعدة الخدمة البنكية من خلال الهاتف أو من خلال الإنترنت، ويتميز هذا النوع من الحسابات بالآتي:

إمكانية إيداع الأموال في الحساب وسحبها طوال فترة نشاط الحساب، بالإضافة إلى توافر الرصيد به.

يمكن الحصول على دفتر شيكات.

يمكن الحصول على بطاقة الصرف الآلي.

يتم الاطلاع على كشف حساب دوري.

يمكن تحويل الأموال واستلامها على كل من المستوى المحلي والدولي أيضاً.

يمكن فتح الحساب بأي مبلغ دون حد أدنى لذلك.

لا توجد رسوم لفتح الحساب.

يمكن أيضاً أن يتم فتح حساب جاري مشترك.

لا يقوم البنك إضافة أية فوائد أو أرباح على الأموال التي تم إيداعها تحت بند الحساب الجاري.

حساب التوفير: يسمح هذا النوع من الحسابات بالتحريك في أي وقت، سواء بالسحب أو الإيداع، ولا يتم التقييد بوقت محدد، فهو بمثابة وسيلة آمنة للحفاظ على أموال العميل، وهذا النوع من الحسابات يقدم هامش ربح طبقاً للرصيد الذي تم إيداعه في الحساب، أما بالنسبة لطريقة حساب الأرباح فهي تختلف طبقاً لنص عقد الاتفاق مع البنك، فهناك اتفاق بإضافة الأرباح يومياً، أو بالاتفاق بإضافتها شهرياً، كما نجد أن بعض البنوك تقوم بمنح العميل بطاقات الصرف الآلي الإلكترونية عند القيام بفتح الحساب، ولكن هذا النوع من الحسابات لا تتوفر به ميزة منح دفتر الشيكات، ومن مميزات حساب التوفير الآتي:

يمكن استغلال الحساب باعتباره طريق للادخار، أو يمكن استغلاله في تنفيذ الخطط الاستثمارية قصيرة الأجل.[1]

يمكن سحب المبالغ أو إيداعها في أي وقت.

بعض البنوك تقوم بتوفير بطاقة الصرف الآلي لتسهيل عملية السحب في أي وقت وأي مكان.

لا يتقيد فتح الحساب بتحويل الراتب.

يقوم البنك بتقديم هامش بسيط للربح على الحساب المودع.

هناك بعض الحسابات التي توفر إمكانية الحصول على دفتر شيكات وليست كلها.

يمكن للعميل أن يقوم باستخدام الخدمة المصرفية الإلكترونية عبر الهاتف المحمول أو الإنترنت.

يمكن الحصول على كشف حساب مفصل.

يتقيد هذا النوع من الحسابات بوجود حد أدني للإيداع وذلك من أجل الحصول على هامش ربح.

حساب الودائع لأجل: يمنح هذا النوع من الحسابات إمكانية وضع الأموال في المصارف أو البنوك مع الأخذ في الاعتبار أن المبلغ المودع يقع تحت حكم البنك وتصرفه لفترة محددة من الزمن، ويحدث ذلك مقابل نسبة ربح محددة يتم الاتفاق عليها بين العميل والبنك، تتراوح فترة الإيداع بداية من أسبوع، ويمنع سحب المبلغ قبل انتهاء المدة المحددة المتفق عليها، وفي حال مخالفة الاتفاق والرغبة بسحب المبلغ يتم دفع رسوم تم الاتفاق عليها، مع خسارة جزء من الأرباح التي تم الاتفاق عليها، ويسمى هذا النوع من الحسابات بحساب الوديعة لأجل، أو الوديعة الثابتة، أو الوديعة الاستثمارية، ويتميز هذا النوع من الحسابات بعدة مزايا:

هناك حد أدنى لفتح هذا النوع من الحسابات.

لا تتوافر ميزة الحصول على دفتر شيكات.

لا يتمكن العميل من الحصول على بطاقة الصرف الآلي.

يتاح للعميل أن يحصل على نسبة ربح على المبالغ المودعة تحت طائلة البنك.

يتم فرض رسوم عند طلب سحب مبلغ الوديعة قبل الميعاد المتفق عليه.

[1] الفرق بين الحساب الجاري وحساب التوفير والوديعة ومميزات الأنواع الـ 3، رابط الموقع: https://www.almaal.org، تاريخ الاطلاع: 16/05/2023.

يمكن مد أجل سحب الوديعة.

تكون نسبة الربح المقدمة على حساب الوديعة لأجل أعلى من نسبة الربح لحساب التوفير.[1]

العمليات على الحساب: يمكن لصاحب الحساب إجراء ثلاث عمليات أساسية هي: الإيداع، السحب والتحويل:

عمليات الإيداع: يقوم العميل بإيداع جميع مدخراته لدى البنك من أجل الاحتفاظ بها والمحافظة عليها، ونلاحظ أنه في عمليات الإيداع فإن رصيد حساب الزبون يزيد كلما زادت الموارد البنكية، وتتمثل حالات الزيادة في الحسابات في :

الإيداع النقدي لصاحب الحساب المصرفي نفسه أو من قبل الغيروكل من له مصلحة في ذلك أو من قبل البنك نفسه مثل إيداع أرباح وفوائد المحفظة المالية للزبون.

إيداع الصكوك والأوراق التجارية المقدمة للإيداع والخصم مثل السفتجة والسند لأمر.

عمليات السحب: هي عبارة عن كل الاقتطاعات التي يقوم بها الشخص من حسابه وذلك من خلال استعماله للشيك أو عن طريق تقديم دفتر أو عن طريق إعطاء الأمر لشخص آخر من خلال عملية التوكيل، إلا أنه قبل أن تتم عملية السحب لابد من التأكد من هوية الساحب رقم الحساب ومدى تطابق المعلومات الموجودة على الشيك.

وفي الجزائر أصبحت عمليات السحب تتم بالشيك أو من خلال الساحب الآلي أما في حالة انتقال صاحب الحساب فإنه يقوم بالسحب من أي وكالة بنكية تابعة للبنك الأول دون السحب من وكالات أخرى.

عمليات التحويل: يكون التحويل من حساب لحساب آخر ويتم ذلك إما للبنك نفسه أو لبنكين مختلفين، وقد يكون كذلك حسابين لنفس الشخص أو لشخصين آخرين .

والتحويل يتم من خلال اقتطاع مبلغ من حساب المدين وإضافته إلى حساب الدائن .

والتحويل من حساب لحساب آخر داخل البنك نفسه يتم من خلال القيام بعملية محاسبية بمعنى هي مجرد تسجيل محاسبي دون التأثير على الحساب الكلي للبنك.

بينما التحويل من بنكين آخرين يزيد في رصيد البنك المستفيد من التحويل وينقص هذا الرصيد بالنسبة للبنك الذي سحبت منه الأموال.[2]

[1] رابط الموقع: https://www.almaal.org، مصدر سابق.

[2] كوثر ولجي، عمليات البنوك المختلفة، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر حقوق، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013،2014، ص11،12.

الفرع الثاني: الوديعة

تعريف الوديعة: يمكن تعريف الوديعة البنكية بالأموال المودعة من قبل العملاء لدى البنك مع احتفاظ هذا الأخير بحق التصرف في هذه الأموال، أي أن الوديعة عبارة عن عقد بين المودع لمبلغ نقدي والبنك الذي يخول له التصرف في هذه الوديعة بما يتفق مع نشاطه، مع التزام البنك برد مبلغ الوديعة عند الطلب أو حينما يحل أجله، مضافا إليه الفوائد بحسب الاتفاق القائم بينهما. وعلى العموم تحاط العمليات المصرفية وبالأخص عمليات الإيداع بالسرية المصرفية كون قيمتها قد تدل على المركز المالي للمودع الذي يعتبر سر من أسراره التي لا يقبل إفشائها .[1]

والودائع تمثل مبالغ نقدية مقيدة في دفاتر البنوك التجارية مستحقة للمودعين بالعملات المحلية أو بالعملات الأجنبية، وتتخذ هذه الودائع أكثر من شكل وفقا للاتفاق المنظم للعلاقة بين صاحب الوديعة والبنك.[2]

أنواع الودائع: للودائع البنكية العديد من الأنواع يمكن تقسيمها كما يلي:

الودائع الجارية: هي ودائع تحت الطلب تشير إلى قيام المودع بإيداع مبلغ من المال لدى المصاريف وله الحق في سحبه في أي وقت يشاء دون إنذار مسبق، وتتسم هذه الودائع بكونها نشطة، أي السحوب عليها سريعة وكثيرة، أما سعر الفائدة عليها محدود، ويستطيع الفرد الإيداع في الحساب الجاري بالنقد أو عن طريق الشيكات التي يتم تحريرها لصالحه، حيث يقوم البنك بتحصيل قيمتها وإيداعها في حسابه، وفي بعض الأحيان يتم الإيداع في الحساب الجاري من قبل البنك نفسه كتحصيل أو دعمها العميل أو تحصيل المستحقات نيابة عنه مثل الأوراق المالية أو بيعها أو ورود حوالة لحسابه.

ودائع التوفير: تحمل ودائع التوفير سعر فائدة، وهي غير محددة بتاريخ معين، فيتبع السحب عليها بالإضافة إلى هذه الودائع حسب رغبة المودع، وتعتبر ودائع التوفير أقل كلفة، ويحمل صاحب الوديعة دفتر يبين المبلغ المودع والسحوبات والفائدة المستحقة والرصيد المتبقي.

الودائع لأجل: تتمثل هذه الودائع باتفاق بين المصرف والعميل يودع فيه مبلغ من النقود لدى المصرف مقابل الحصول على فائدة في نهاية الفترة، ولا يجوز للمودع سحب الوديعة أو ، ولا يقل مبلغ الوديعة عن حد معين ويرتفع سعر الفائدة عليها كلما زاد حجم الوديعة وطالت مدة الإيداع، وتحصل صاحب الوديعة لأجل على سعر فائدة أعلى من سعر الفائدة على فوائد التوفير وذلك بسبب إمكانية التنبؤ بحركة هذه الودائع بدرجة أكبر مقارنة بودائع التوفير.

[1] اعتمادا على مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في: 2009/12/29.

[2] الدكتور حريري عبد الغني، محاضرات في العمليات البنكية وتمويل المؤسسات، الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف، 2022،2021، ص4.

الودائع بشرط الإشعار المسبق: هي ودائع غير محددة المدة فلا تحدد لها موعد سحبها واستيرادها، ويلتزم العميل بضرورة إخطار البنك برغبته في استرداها، محددا المبلغ المراد سحبه وتاريخ السحب، وعند حلول هذا التاريخ يحول المبلغ تحت الطلب، والغرض من اشتراط الإخطار المسبق هو تمكن البنك من توفير السيولة

اللازمة للمودعين دون أن يضطر على الاحتفاظ بمبالغ مالية كبيرة في خزينته وتكون المدفوعة أقل من الفوائد لأجل وأزيد من الفوائد المدفوعة في الودائع لدى الطلب.[1]

أهمية الوديعة:

تعد من أهم الموارد الأساسية للمصرف، حيث تُستَخدَم في أغراض عدة، مثل الاستثمار وعملية الإقراض، كما أَنَّهَا تُفيد في تسهيل العمليات المصرفية وفي عدة نقاط منها:

توجيه الأموال والمدخرات إلى قنوات استثمارية تعزز الإنتاج وتزيد من رأس المال، وبالتالي تنعش اقتصاد الدولة.

تفيد الودائع المصارف أكثر بكثير من الاحتياطات ورأس المال كونه لا يُمكن استثمارها في مشاريع تدر الأرباح.

تفيد الودائع في تقليل الاستهلاك، مما يؤدي إلى الاستقرار النقدي على مستوى الدولة بسبب تقليل نسبة التضخم والذي بدوره يؤدي إلى التنمية الاقتصادية.

تعد عملية الإيداع بحد ذاتها خدمة تُقدّم للأفراد.

إنَّ الودائع تُفيد في التوزيع العادل والمدروس للموارد المالية على المشاريع التي تُستثمر بها، وكذلك تفيد في تنوع المشاريع التي تمولها المصارف؛ مما يؤدي إلى توزيع المخاطر والتقليل منها.

تسهل عملية الدفع بين الأشخاص من خلال التحويل السريع وخصوصاً خارج حدود الدولة؛ إذ يُمكنك الدفع وأنت في بلدك لأي بلد آخر مقابل خدمة ما أو منتج معين اشتريته.

توفر الودائع عائداً جيداً للمودعين مما يحقق لهم الاستقرار المادي.[2]

المطلب الثاني: وسائل الدفع

تعريف وسائل الدفع:

عرف المشرع الجزائري وسائل الدفع في نص المادة 113 من قانون النقد والقرض كما يلي": تعتبر وسائل دفع جميع الوسائل التي تمكن من تحويل أموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل".

وقد ذهب البعض إلى تعميم مصطلح وسيلة دفع على "أنها كل شيء يمكن قبوله اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون.

[1] بوقديرة إيمان، تأثير الودائع البنكية على الأداء الإقراضي في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي للعلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2020،2021، ص7،8.

[2] الودائع المصرفية: أنواعها وأهميتها وحكمها في الإسلام، رابط الموقع: https://www.annajah.net، تاريخ الاطلاع: 19/05/2023.

وعليه يمكن تعريف وسائل الدفع على أنها كل الوسائل والأدوات التي تسمح للأشخاص بتحويل الأموال بغض النظر عن شكل السند المستخدم، وسواء كانت الدعامة المستعملة في ذلك ورقية كالشيك والسند لأمر والسفتجة أو قيدية كالتحويل أو الكترونية كالبطاقات البنكية.[1]

وفيما يلي عرض لمختلف وسائل الدفع:

أولا: الشيك

تعريف الشيك: يعتبر الشيك مستنداً يتضمن أمر كتابي صادر من صاحب الحساب (الساحب) إلى المسحوب عليه (البنك) بدفع مبلغ معين إلى شخص ما، ومن ثم فإن للشيك ثلاث أطرف:

الساحب :وهو صاحب الحساب الذي يعطي أمراً للبنك بدفع مبلغ محدد ويوقع على الشيك.

المسحوب عليه :وهو البنك الذي يقوم بدفع مبلغ الشيك من الحساب الجاري لديه.

المستفيد :وهو الشخص الذي حرر لمصلحته الشيك.[2]

أنواع الشيك: نميز بين الشيكات عدة أصناف حسب صدورها، ونذكر من بينها ما يلي:

الشيك لأمر والشيك باسم: والمقصود بالشيك لأمر أن يكون لحامله بمعنى أن اسم المستفيد غير مذكور، فيمكن لأي شخص، بحوزته الشيك، أن يقدمه للبنك بغرض التحصيل .أما الشيك باسم يذكر فيه اسم المستفيد وهو الوحيد الذي بإمكانه تحصيل الشيك لدى البنك .

شيك ببياض :وهو الشيك الذي لا يذكر فيه قيمة المالية، وغالبا ما يسبب خطرا في استعماله.

شيك دون مؤونة: بمعنى أن رصيد الحساب معدوم أو غير كاف لتغطية مبلغ الشيك، وقد يمنع البنك زبونه من إصدار الشيكات أو اللجوء إلى المحاكم إذا ما رفض الزبون تسديد المبلغ المستحق عليه.

الشيك المؤشر عليه والشيك المحقق :فالمؤشر عليه هو الشيك الذي يعترف به البنك بوضع تأشيرة تثبت وجود المؤونة المطلوبة في الحساب. بينما الشيك المحقق إضافة إلى التأشيرة يتعهد المصرف بتجميد المبالغ المطلوبة إلى نهاية أجل تقديم الشيك (20 يوم)، فيسمح هذا الالتزام بحل المشاكل التي يسببها الشيك بدون مؤونة.

الشيك المسطر والشيك الملغى: الشيك المسطر بسطرين متوازيين، على اليمين وعلى اليسار، هو شيك صالح للاستعمال لكن لا يمكن سحبه نقدا، فلابد أن يمر بحساب بنكي (التحويل).

أما الشيك الملغى: فهو شيك فقد قيمته البنكية، يستعمل فقط للتعريف بحساب الشيك.

[1] لرجان وريدة، قلال مريم، ضرورة مواكبة وسائل الدفع الإلكتروني لتطورات العصر الحالي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أحمد بوقرة بومرداس، ص89.

[2] رابط الموقع: https://www.business4lions.com، تاريخ الاطلاع: 20/05/2023.

شيك دولي: وهو شيك يستخدم غالبا فيما بين دولتين (التسوية الدولية).[1]

ثانيا: السفتجة(الكمبيالة)

تعريف السفتجة: هي محرر كتاب وفق شرائط مذكورة في القانون يتضمن أمرا صادرا من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد أو حامل السند مبلغاً معيناً بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين، وتسمى كذلك كمبيالة .

كما يمكن تعريفها بشيء من الدقة على أنها ورقة شكلية يأمر فيها شخص يسمى الساحب، شخص آخر يسمى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغ معين من النقود في تاريخ ومكان معينين أو قابلين للتعيين إلى شخص ثالث هو المستفيد. تفترض السفتجة وجود ثلاثة أشخاص هم:

الساحب: هو محرر الورقة ويصدر الأمر الذي تتضمنه .

المسحوب عليه: من يصدر إليه الأمر.

المستفيد: من يصدر الأمر لصالحه.

ثالثا: السند لأمر

تعريف السند لأمر: السند لأمر هو محرر كتابي بمقتضاه يلتزم شخص بأداء مبلغ معين في تاريخ معين، أو لأمر هذا الأخير . ولمزيد من الدقة يعرف السند لأمر بكونه ورقة شكلية يتعهد شخص يسمى المحرر بأنه يدفع مبلغاً معيناً من النقود في تاريخ ومكان معينين أو قابلين للتعيين إلى شخص آخر هو المستفيد.

ويتميز السند لأمر بما يلي:

قابل للتحصيل قبل ميعاد الاستحقاق.

قابل للتداول عن طريق التظهير.

إثبات الدفع والتحقيق من الدين .[2]

رابعا: التحويل المالي

تعريف التحويل المالي: هو عملية بنكية يتم بمقتضاها تحويل مبلغ مالي معين من الحساب الشخصي للزبون إلى حساب شخص آخر يسمى المستفيد بناء على أمر كتابي يصدره الزبون المحول إلى بنكه، كما يمكن أن يتم التحويل بين حسابين بنكيين لنفس الزبون .

[1] الدكتور شعبان فرج، دروس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، الماستر، تخصص النقود والمالية واقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2013،2014، ص50.

[2] الدكتور حريري عبد الغني، مصدر سابق، ص19،20،21.

يعتبر التحويل المالي من أهم الوسائل التي تسمح للأفراد والمؤسسات الوفاء بديونهم من خلال إصدار أوامر الدفع، وهو من أكثر وسائل الدفع استعمالا في تسوية التعاملات خصوصا مع الخارج من خلال حركات الاستيراد والتصدير.

خامسا: البطاقات البنكية

تعريف البطاقات البنكية: يطلق على البطاقات البنكية في الكتابات العلمية والممارسات البنكية عدة تسميات منها: بطاقات الدفع الإلكتروني، النقود البلاستيكية، بطاقة الائتمان، بطاقة الاقتراض وبطاقة الوفاء.

عرف القانون التجاري الجزائري بطاقة الدفع بأنها: "تعتبر بطاقة الدفع كل بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها بسحب أو تحويل الأموال."

طريقة عملها: تختلف طريقة العمل بالبطاقة البنكية طبعا لتنوع واختلاف العمليات والخدمات المراد تحقيقها، حيث تستخدم للسحب من الصرافات الآلية، دفع مستحقات بعض الخدمات مثلا: تسديد فواتير الماء والكهرباء، شراء التذاكر... استخدام البطاقة البنكية كذلك عبر جهاز TPE أي إجراء تحويل إلكتروني للأموال من حساب حامل البطاقة إلى حساب التاجر مباشرة بحيث تكون أجهزة TPE موصولة مع مركز البطاقات بواسطة شبكة اتصالات، ويمكن لحامل البطاقة البنكية أن يستعملها في تسديد مشترياته من المحلات التجارية التي تقبلها، وتستخدم أيضا عبر شبكة الأنترنت(التسوق عبر الشبكة).[1]

المطلب الثالث: العمليات على الأوراق التجارية

تعريف الأوراق التجارية: تمثل الأوراق التجارية أحد وسائل المبادلات التجارية بين الأفراد ويعتبر تعامل البنوك في الأوراق التجارية أحد مجالات توظيف أو استثمار الأموال مقابل الحصول على فوائد وعمولات .كما أن الأوراق التجارية هي صكوك ليست لها خصائص النقود، ومع ذلك فقد جرى قبولها في الحياة الاقتصادية كأداة وفاء بدلا من النقود، بالنظر لكونها تمثل حقا نقديا ثابتا يستحق الدفع بعد الاطلاع أو بعد أجل قصير. وأنواع الأوراق التجارية هي الكمبيالة والسند لأمر والشيك.

وعليه فإن :الأوراق التجارية هي صكوك مكتوبة بشكل قانوني محدد تتضمن التزاما بدفع مبلغ محدد من النقود في وقت معين أو قابل للتعيين ويمكن نقل الحق الثابت فيها بطرق التظهير أو المناولة .وقد عرفتها المعايير الشرعية بأنها "صكوك قابلة للتداول، تمثل حقا نقديا، وتستحق الدفع لدى الاطلاع أو بعد أجل قصير ويجري العرف على قبولها كأداة للوفاء، وتقوم مقام النقود في المعاملات.

العمليات على الأوراق التجارية:

[1] لرجان رويدة، قلال مريم، مصدر سابق، ص93،95.

التحصيل: يعني أن الزبون يقوم بتظهير الورقة التجارية إلى البنك من أجل تحصيل قيمتها، فهو يمنح له صلاحية تسلم مبالغ الورقة التجارية لذلك يبقى الزبون هو المالك للورقة التجارية ويبقى البنك مجرد وكيل، وبالتالي فالبنك لا يمتلك الورقة التجارية ولا يصبح مدينا بمبلغها إلا من يوم تحصيل قيمتها.

عملية الخصم: فتعني أن يقوم البنك بأداء مقابل الورقة التجارية التي لم يصل أجلها بعد إلى الزبون مقابل أن يتنازل هذا الأخير عن ملكيتها للبنك، ويخصم البنك من قيمة الورقة التجارية مبلغا يسمى "سعر الخصم "يقابل فائدة المبلغ المدفوع عن المدة من تاريخ دفعه إلى تاريخ استحقاق الورقة.[1]

فوائد التعامل بالأوراق التجارية:

تتميز الأوراق التجارية بفوائد عديدة عند التعامل بها وهي:

عدم تعطيل المعاملات التجارية لعدم وجود سيولة، لأن معظم التجار يتعاملون بالأوراق التجارية في حالة عدم وجود الأموال.

قابلة للتداول أي يمكن نقل ملكيتها من طرف لآخر عن طريق عمليتي التظهير أو الحيازة.

أحد أهم الأوراق التي تستخدم لتقليل الأموال، لأنها أقل تكلفة من الائتمان المصرفي، ولا تتطلب مصاريف أخري يمكن تحملها غير المبلغ المستحق بالورقة التجارية.

تعتبر أسهل أداة وفاء المستحقات المالية لأنها لا تتطلب إلا التعامل بالشكل العام للأوراق التجارية ولأنها تستحق في وقت محدد.

ذات سيولة عالية، ليس مطلوب أن تدفع كل المستحقات الخاصة بالمنشأة نقدًا، ولكن يمكن التعامل بالأوراق التجارية بسبب سيولتها العالية.

تستخدم أيضًا في تسوية ديون المنشأة مثل الحسابات الدائنة.

يتم التعامل بها لأنها تعتبر من الأوراق المضمونة في المعاملات التجارية.[2]

[1] الدكتور علي صاري، محاضرات في العمليات البنكية وتمويل المؤسسات، الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية سوق أهراس، 2012،2020، ص27،30.

[2] ماهي الأوراق التجارية وأنواعها والفرق بينها وبين الأوراق المالية، رابط الموقع: https://www.daftra.com، تاريخ الاطلاع: 23/05/2023.

المبحث الثاني: عمليات منح القروض والاعتمادات المصرفية والتأمين البنكي

المطلب الأول: عمليات منح القروض البنكية

مفهوم القرض: يختلف مفهوم القرض من باحث لآخر كل حسب تخصصه وحسب وجهة نظره، لذا تعمدنا تقديم تعاريف مختلفة لتوضيح الرؤية أكثر.

القرض اصطلاحا: باللغات الأوروبية أصل كلمة قرض" Credit" جاءت من الكلمة اللاتينية "Creditum" المشتقة من الفعل اللاتيني "Credere" الذي يعني يعتقد" .Croire ".

القرض لغة: هو كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع بين هيأة مالية سواء كان بنك أو مؤسسة مالية والمقترض.

أو هو الائتمان والمقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها. والعمولات المستحقة عليها والمصارف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى أنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على القروض المصرفية.[1]

القرض بالمفهوم الاقتصادي: هو مبلغ مالي مدفوع من طرف الجهاز المصرفي، لأفراد، لمؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة زمنية محددة، وذلك بمعدل فائدة محدد مسبقا.[2]

العمليات المتعلقة بمنح القروض: يُمكن تقسيم العمليات المصرفية الخاصة بالقروض المصرفية وفق اعتبارات متعددة، نذكر منها، لا على سبيل الحصر: مدة الائتمان، الغرض من القرض، صفة المستفيد من القرض، الجهة المانحة للقرض، طبيعة النشاط الممول ونوع الضمانات المقدمة، إلا أن التقسيم الذي يأخذ بعين الاعتبار مدة القرض هو التقسيم الرئيسي والشائع في البنوك لذلك سنكتفي بالتعرض له .

تنقسم القروض باعتبار مدتها إلى: قروض قصرية الأجل وتسمى أيضا بقروض الاستغلال، قروض متوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل، وفيما يلي بيان هذه الأصناف.[3]

---

[1] اعتمادا على مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في: 2009/12/29.

[2] الدكتور شعبان فرج، مصدر سابق، ص33،34.

[3] إبراهيم أوراغ، محمد السعيد مزياني، أنواع العمليات المصرفية التقليدية والإلكترونية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثالث، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر، 18/03/2018، ص395.

أولا: القروض قصيرة الأجل (قروض الاستغلال): هي القروض التي لا تزيد فترتها الزمنية عن سنة واحدة وتمنح لغرض تمويل النشاط التجاري للمؤسسة، وتسمى هذه القروض أيضا بقروض الاستغلال فهي تستعمل لتمويل نشاطات الاستغلال بالمنشأة ومن أمثلتها :التموين، التخزين، الإنتاج والتوزيع .

والجدير بالذكر أن الجانب الأكبر من القروض التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها هي القروض قصيرة الأجل لأنها ذات عائد سريع ومخاطر أقل وبالتالي تعد من أحسن أنواع التوظيف، وتتميز بما يلي:

تتصف بدرجة عالية من المرونة وانخفاض أسعار الفائدة .

تتناسب مع الفترات التي تحتاج فيها المؤسسة للأموال.

لا تحتسب أية ضريبة على فوائد هذا النوع من القروض.[1]

وتصنف القروض قصيرة الأجل(الاستغلال) إلى صنفيين رئيسيين هما: عامة وخاصة.

1) **قروض الاستغلال العامة:** وتدعى أيضا بقروض الخزينة تمنحها البنوك للمؤسسات التي تعرف عجزا في الخزينة، بمعنى آخر عندما تفوق احتياجات رأس المال العامل، إلى حد معين إمكانيات الرأس المال العامل للمؤسسة. فهي قروض موجهة، بصفة عامة، لتغطية احتياجات التمويل، الشيء الذي يجعل من رصيد حساب المؤسسة لدى البنك مدينا.

ولا شك أن السبب الرئيسي للجوء المؤسسات إلى هذا النوع من القروض هو احتياجها الدائم لوجود سيولة في صندوقها لمواجهة أي طارئ أو نفقات محتملة وفيما يلي أهم قروض الاستغلال العام الممنوحة من البنوك:

تسهيلات الصندوق: وتعتبر تسهيلات الصندوق قرضا مصرفيا موجه أداة لتغطية الفوارق الناتجة بين نفقات المؤسسة وإيراداتها لمعالجة التذبذبات الحاصلة في خزينة المؤسسة فهي وقد يكون ذلك نتيجة خلل في الوقت الذي يفصل بين تاريخ الدفع والقبض.

والملاحظ أن الحاجة إلى تسهيلات الصندوق تكثر في أواخر الشهر أين تكون مخرجات المؤسسات كبيرة: تسديد أجور المستخدمين؛ تسوية دفعات الموردين؛ مستحقات الضرائب الخ .... فرغم وجود موارد في المؤسسة لكنها تعجز في وقت واحد تغطية النفقات المتعددة.

السحب على المكشوف: يعرف السحب على المكشوف على أنه تسهيل الصندوق لكن لمدة أطول، قد تصل عدة شهور وفيه يقوم البنك بفرض فائدة على العميل خلال الفترة التي يسحب فيها ويطلق على هذه المدة مدة المكشوف وقد تصل إلى حدود السنة. وهناك ثلاث حالات لطلب السحب على المكشوف وهي:

عند ما تريد المؤسسة (طالبة القرض) رفع طاقتها الإنتاجية.

[1] القرصم وفاء، آثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل.م.د، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2019/2018، ص29.

عند التدهور المستمر لرقم أعمالها.

عندما تريد المؤسسة شراء كميات من المواد الأولية بأسعار تنافسية.

والسحب على المكشوف لا يغطي تذبذبات في الخزينة مثل ما هو الحال في تسهيلات الصندوق، فالقرض قد يعوض نقصا مزمنا في رأس المال العامل للمؤسسة نتيجة عدة عوامل مرتبطة بدورة الاستغلال ومن أمثلة هذه العوامل: الحوادث الطارئة أو (الخطيرة) نزاع قضائي مشاكل مع الضرائب؛ تلف المخزون؛ الخ...؛ تأثير المنافسة وتغيرات أسعار السوق؛ استمرار تدهور مالي يصعب التحكم فيه (المؤسسات العمومية الاقتصادية).

ويتضح مما سبق، أن القرض يستدعي دراسة أولية، بحيث تسمح للبنك الإلمام الشامل لمعطيات ومحيط المؤسسة.[1]

القرض الموسمي: القروض الموسمية هي نوع خاص من القروض البنكية، وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط لأحد زبائنه فالكثير من المؤسسات نشاطاتها موسمي غير منتظمة وغير ممتدة على دورة الاستغلال، بل أن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية، فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثنائها الإنتاج وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة.

والقروض التي يمنحها البنك للزبون لتمويل تكاليف المواد الأولية والمصاريف الأخرى المرتبطة بعملية الإنتاج تسمى القروض الموسمية، وهذا القرض يستعمل إذا لمواجهة حاجيات الخزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي للزبون.

ومما تجدر الإشارة إليه أن البنك لا يقوم بتمويل كل التكاليف الناجمة عن هذا النوع من النشاط، وإنما يقوم فقط بتمويل جزء من هذه التكاليف وبما أن النشاط الموسمي لا يمكن أن يتجاوز دورة استغلال واحدة فإن هذا النوع من القروض يمكن أن تمنح لمدة تمتد إلى غاية تسعة أشهر.

قرض الربط: هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية. ويقرر البنك مثل هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقق العملية محل التمويل.

2) **القروض الخاصة:** هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول، وتتضمن ثلاثة أنواع وهي:

تسبيقات على البضائع: التسبيقات على البضائع هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها.

وينبغي على البنك عند الإقدام على منح هذا النوع من القروض أن يتوقع هامشا ما بين مبلغ القرض المقدم وقيمة الضمان للتقليل أكثر من الأخطار.

وقد أثبتت الوقائع أن هذا النوع من القروض يمنح خاصة لتمويل المواد الأساسية مثل القهوة وغيرها.

[1] الدكتور شعبان فرج، مصدر سابق، ص36،37.

تسبيقات على الصفقات العمومية: الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى.

الخصم التجاري: نقصد به خصم الأوراق التجارية (وقد تطرقنا مسبقا لشرح هذا العنصر في المطلب الأخير للمبحث الأول لهذا الفصل)، حيث يعتبر هنا شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون باعتبار أن البنك يعطي مالا إلى لحاملها، وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين.[1]

ثانيا: القروض متوسطة الأجل: وهي القروض التي تزيد مدتها عن سنة وتقل عادة عن سبع سنوات، يوجه هذا النوع من القروض لتمويل المشاريع الاستثمارية مثل شراء آلات جديدة للتوسع في الإنتاج أو لتطوير عملية الإنتاج.

ونظرا لطول مدة هذا النوع من القروض فان البنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال، أو احتمالات عدم السداد، ويمكن أن نميز بين نوعين من القروض المتوسطة الأجل هما: قروض قابلة للتعبئة وقروض غير قابلة للتعبئة.

1) **قروض قابلة للتعبئة:** أي أن البنك (المقرض) بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار آجال استحقاق القرض الذي منحه، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من خطر تجميد الأموال وكذا تجنب مشكلة نقص السيولة .
2) **قروض غير قابلة للتعبئة:** أي أن البنك ليس باستطاعته خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي فهو مجبر على انتظار نهاية مدة القرض لاسترجاع أمواله، وهذا يؤدي إلى خطر تجميد الأموال وأزمة نقص السيولة.[2]

ثالثا: القروض طويلة الأجل: تلجئ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد، وتفوق مدة القروض طويلة الأجل سبع سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات كالأراضي والمباني بمختلف استعمالاتها، بما في ذلك القروض العقارية الموجهة للأفراد.[3]

المطلب الثاني: الاعتمادات المصرفية

تعتبر الاعتمادات المصرفية طرق حديثة لعمليات القروض وأهمها ما يلي:

[1] سالم إسحاق، دور القروض البنكية في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2021،2020، ص22،23.

[2] القرصم وفاء، مصدر سابق، ص30.

[3] إبراهيم أوراغ، محمد السعيد مزياني، مصدر سابق، ص398.

أولا: الاعتماد المستندي

مفهوم الاعتماد المستندي: هو كتابة تعهد صادر من البنك (فاتح الاعتماد) إلى البك المرسل (مبلغ الاعتماد) بناءا على طلب أحد العملاء المستوردين لصالح المستفيد (المصدر) يتعهد فيه البنك بدفع مبلغ معين أو قبول سحوبات بقيمة محددة وخلال مدة محددة مقابل تقديم المستندات المطابقة تماما لشروط الاعتماد وتنفيذه.[1]

الاعتماد المستندي هو عملية يتعهد بموجبها البنك ولحساب عميله المستورد بتسديد مبلغ معين في مهلة ومطلوبة من المشتري ومثبتة لقيمة محددة إلى شخص ثالث مصدر، لقاء تسليم مستندات مطابقة تماما ومطلوبة من المشتري ومثبتة لقيمة البضائع لمطابقتها ولإرسالها.

أطراف الاعتماد المستندي :هنالك ثلاثة أطراف أساسية لعقد الاعتماد المستندي ويأتي إلى جانبهم طرف البنك الذي يقدم المشورة أو التأكيد أو التعزيز :

المشتري: هو الذي يطلب فتح الاعتماد، ويكون الاعتماد في شكل عقد بينه وبين البنك فاتح الاعتماد .ويشمل جميع النقاط التي يطلبها المستورد من المصدر .

البنك فاتح الاعتماد: هو البنك الذي يقدم إليه المشتري طلب فتح الاعتماد، حيث يقوم بدراسة الطلب، وفي حالة الموافقة عليه وموافقة المشتري على شروط البنك، يقوم بفتح الاعتماد ويرسله إما إلى المستفيد مباشرة في حالة الاعتماد البسيط، أو إلى أحد مراسليه في بلد البائع في حالة مشاركة بنك ثاني في عملية الاعتماد المستندي .

المستفيد: هو المصدر الذي يقوم بتنفيذ شروط الاعتماد في مدة صلاحيته، وفي حالة ما إذا كان تبليغه بالاعتماد معززا من البنك المراسل في بلده، فإن كتاب التبليغ يكون بمثابة عقد جديد بينه وبين البنك المراسل، وبموجب هذا العقد يتسلم المستفيد ثمن البضاعة إذا قدم المستندات وفقا لشروط الاعتماد .

البنك المرسل: هو البنك الذي يقوم بإبلاغ المستفيد بنص خطاب الاعتماد الوارد إليه من البنك المصدر للاعتماد في الحالات التي يتدخل فيها أكثر من بنك في تنفيذ عملية الاعتماد المستندي كما هو الغالب، وقد يضيف هذا البنك المراسل تعزيزه إلى الاعتماد، فيصبح ملتزما بالالتزام الذي التزم به البنك المصدر، وهنا يسمى بالبنك المعزز.[2]

أنواع الاعتماد المستندي:

تصنيف الاعتمادات من حيث قوة التعهد

من حيث قوة تعهد البنك المصدر:

[1] اعتمادا على مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في: 2009/12/29.

[2] كوثر فراح، النظام المصرفي الجزائري ودوره في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2021،2020، ص36،42.

الاعتماد المقابل للإلغاء (أو النقص): هو الذي يجوز تعديله أو إلغاؤه من البنك المصدر في أي لحظة دون إشعار مسبق.

الاعتماد القطعي (غير القابل للإلغاء): هو الذي لا يمكن إلغاؤه أو تعديله إلا إذا تم الاتفاق والتراضي على ذلك من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة، ولا سيما موافقة المصدر، فيبقى البنك فاتح الاعتماد ملتزماً بتنفيذ الشروط المنصوص عنها في عقد فتح الاعتماد، وهذا النوع من الاعتمادات المستندية هو الغالب في الاستعمال لأنه يوفر ضماناً أكبر للمصدر لقبض قيمة المستندات عند مطابقتها لشروط وبنود الاعتماد.

من حيث قوة تعهد البنك المراسل:

الاعتماد المستندي غير المعزز: بموجب الاعتماد المستندي غير المعزز يقع الالتزام بالسداد للمصدر على عاتق البنك فاتح الاعتماد ويكون دور البنك المراسل في بلد المصدر مجرد القيام بوظيفة الوسيط في تنفيذ الاعتماد نظير عمولة، فلا إلزام عليه إذا أخل أحد الطرفين بأي من الشروط الواردة في الاعتماد.

الاعتماد القطعي المعزز: في الاعتماد القطعي المعزز يضيف البنك المراسل في بلد المصدر إلى تعهد البنك الذي قام بفتح الاعتماد، فيلتزم بدفع القيمة في جميع الظروف ما دامت المستندات مطابقة للشروط، وبالتالي يحظى هذا النوع من الاعتمادات بوجود تعهدين من بنكين (البنك فاتح الاعتماد والبنك المراسل في بلد المصدر) فيتمتع المصدر لمزيد من الاطمئنان وبضمانات أوفر بإمكانية قبض قيمة المستندات.

تصنيف الاعتمادات من حيث طريقة التسوية

من حيث طريقة الدفع للبائع المستفيد:

اعتماد الاطلاع: في اعتماد الاطلاع يدفع البنك فاتح الاعتماد بموجبه كامل قيمة المستندات المقدمة فور الاطلاع عليها والتحقق من مطابقتها للاعتماد في حالة الاعتماد غير القابل للإلغاء والمؤكد، بمجرد تقديم المصدر لبنك الإشعار المستندات المطلوبة في الاعتماد بإمكان المصدر حصوله كامل المبالغ مباشرة، وهذا النوع هو أكثر الاعتمادات شيوعا.

اعتماد القبول: ينص على أن الدفع يكون بموجب كمبيالات يسحبها البائع المستفيد ويقدمها ضمن مستندات الشحن، على أن يستحق تاريخها في وقت لاحق معلوم والمسحوبات المشار إليها.

اعتماد الدفعات: اعتمادات الدفعات المقدمة أو ذات الشرط الأحمر هي اعتمادات قطيعة يسمح فيها للمستفيد بسحب مبالغ معينة مقدماً بمجرد إخطاره بالاعتماد، أي قبل تقديم المستندات وتخصم هذه المبالغ من قيمة الفاتورة النهائية عند الاستعمال النهائي للاعتماد.[1]

من حيث طريقة سداد المشتري :

الاعتماد المغطى كليا: وهو الذي يقوم طالب الاعتماد بتغطية مبلغه بالكامل للبنك بتسديد المبلغ لدى وصول للمستندات الخاصة إليه فالبنك في هذه الحالة لا يتحمل أي عبء مالي لأن العميل يكون قد زوده بكامل النقود اللازمة لفتح وتنفيذ الاعتماد وتسديد الباقي عند ورود المستندات، في هذه الحالة تأخذ حكم التغطية

[1] الدكتور حريري عبد الغني، مصدر سابق، ص49.

الكاملة، ولكن يظل البنك في الاعتماد المغطى كليا مسؤولا أمام عميله عن أي استعمال خاطئ للنقود مثل دفعها للمستفيد إذا لم تكن شروط الاعتماد قد توفرت أو إذا تأخر فيه، كما يسأل عن أي خطأ يرتكبه البنك المراسل في مهمته.

الاعتماد المغطى جزئيا : ويقوم طالب الاعتماد بسداد جزء من قيمة الاعتماد، بينما يقوم المصرف بتغطية القيمة المتبقية، وعادة ما تكون هذه التغطية مقابل قرض أو تسهيل ائتماني أو ضمانات إذ يتفق عند السداد للمصدر أو على أقساط وفي كلا الحالتين فأن المصرف فاتح الطرفان على سداد المبلغ كاملا الاعتماد يقوم بتحصيل عمولة إصدار الاعتماد، واحتساب فائدة مقابل المدة التي تم فيها استمرار التزام المصرف بالدفع، ويمكن أن تحسب فائدة بنسبة أخرى بعد سداد الاعتماد من قبل المصرف، وهذه النسبة لكون المبلغ قد تم سداده فعليا عادة ما تكون أعلى من الأولى، نظراء من قبل طالب الاعتماد وهذا أمر شائع .

الاعتماد غير المغطى: وفيه لا تتم تغطية مبلغ الاعتماد نقدا تمارسه المصارف مع كبار زبائنها، إذ يمكن أن يقوم المصرف بإصدار هذا النوع من الاعتمادات مقابل من تسهيلات ائتمانية يوزعها منح حد ائتماني لطالب الاعتماد، وعادة ما يكون هذا القرض جزءا المصرف المانح حسب طبيعة العلاقة بينه وبين زبونه من ناحية، وحسب الضمانات لديه ونسبة المخاطر حيث يستخدمه التجار للاستفادة من في عملية التمويل. وهذا النوع من الاعتمادات هو الأكثر شيوعا حدود الائتمان المخصصة لهم من مصارفهم لتمويل تجارتهم، حيث تحرص المصارف من جانبها لتجزئة المبالغ الممنوحة لزبائنها لضمان أفضل استخدام لها من قبلهم وبما يضمن لهم أكبر قدر من إمكانية سداد هذه التسهيلات.

تصنيف الاعتمادات من حيث الشكل :

الاعتماد القابل للتحويل: هو اعتماد غير قابل للنقض بنص فيه على حق المستفيد في الطلب من البنك المفوض بالدفع أن يضع هذا الاعتماد كليا أو جزئيا تحت تصرف مستفيد أخر، و يستخدم هذا غالبا إذا كان المستفيد الأول وسيط أو وكيل للمستورد في بلد التصدير، فيقوم بتحويل الاعتماد بدوره إلى المصدرين الفعليين للبضاعة نظير عمولة معينة أو الاستفادة من فروق الأسعار، و تتم عملية التحويل إصدار اعتماد حديد أو أكثر لصالح المستفيد الأول أو المستفيدين التاليين ، و لا يعني التحويل تظهير خطاب الاعتماد الأصلي نفسه أو تسليمه للمستفيد الثاني، ويشترط لا مكان التحويل موافقة الأمر و البنك المصدر للاعتماد الأصلي و المستفيد الأول.

الاعتماد الدائري أو المتجدد: يستخدم هذا النوع من خطابات الاعتماد في حال الانفاق على تسليم البضاعة للمشتري المستورد على دفعات على فترات زمنية منتظمة، ويتيح هذا النوع من الاعتمادات نوعا من المرونة في التعاملات التجارية بين المستوردين والمصدريين، وخصوصا إذا كان هناك احتمال لشحن كميات أخرى من نفس البضاعة على شحنات منتظمة في المستقبل، ويمكن تحديد هذا النوع من الاعتمادات استناد للفترات الزمنية أو قيمة البضاعة.

الاعتماد الظهير: يشبه الاعتماد القابل للتحويل حيث يستعمل في الحالات التي يكون فيها المستفيد من الاعتماد الأصلي وسيطا وليس منتجا للبضاعة كأن يكون مثلا وكيلا للمنتج، وفي هذه الحالة يقوم المستفيد بفتح اعتماد جديد لصالح المنتج بضمانة الاعتماد الأول المبلغ له .

ومن حيث طبيعتها:

اعتمادات مستندية للاستيراد: وهي التي تفتحها البنوك كطلب تعاملها من أجل الاستيراد من دول أخرى .

اعتمادات مستندية للتصدير: وهي التي ترد لصالح مصدرين بواسطة البنوك في بلد المصدر من أجل التصدير لدول أخرى.[1]

ثانيا: الاعتماد بالضمان (خطاب الضمان)

مفهوم خطاب الضمان: أن يتوجه العميل (الزبون) الذي يريد الدخول في التزام -كالمناقصة مثلا-إلى البنك ويطلب منه تقوية لمركزه المالي أن يتعهد بأن يدفع للمستفيد مبلغا معينا من المال حين يطلب المستفيد منه ذلك ويحدد البنك مع العميل أجل انتهاء هذا التعهد.

وعليه فخطاب الضمان عبارة عن تعهد كتابي يتعهد بمقتضاه المصرف بكفالة أحد عملائه (طالب الإصدار) في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث، بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول، وذلك ضمانا لوفاء هذا العميل بالتزامه تجاه ذلك الطرف خلال مدة معينة، على أن يدفع المصرف المبلغ المضمون عند أول مطالبة خلال سريان خطاب الضمان، دون إلتفات لما قد يبديه العميل من المعارضة.

فخطاب الضمان هو إذا تعهد مكتوب يصدر من البنك بناء على طلب شخص، يسمى العميل الآمر، بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين لشخص آخر، يسمى المستفيد، إذا طلب منه ذلك خلال الفترة الزمنية المحددة في الخطاب.[2]

أنواع خطاب الضمان:

من حيث التغطية: ينقسم خطاب الضمان من حيث الغطاء وعدمه إلى نوعين:

خطاب ضمان مغطى، وخطاب ضمان غير مغطى.

والمراد **بالغطاء**: ما يدفعه الزبون للبنك على جهة التوثق عند طلب خطاب الضمان نقودا أو أوراقا مالية أو سوى ذلك. لأن البنك قد يطلب من العميل مقابل إصدار خطاب الضمان بعض الضمانات التي تكفل له استرداد قيمة الخطاب في حال دفعها إلى المستفيد وتسمى هذه الضمانات غطاء.

وقد يكون الغطاء كاملا أي بقيمة مساوية لقيمة خطاب الضمان، وقد يكون جزئيا أي في حدود نسبة معينة من قيمة خطاب الضمان يتفق عليه البنك مع العميل.

وقد يصدره البنك بدون غطاء، أي على المكشوف، ولا يكون ذلك إلا إذا كان العميل

[1] كوثر فراح، مصدر سابق، ص 38،39،40.

[2] اعتمادا على مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في: 2009/12/29

يحظى بثقة كبيرة في الأوساط التجارية وذا مركز مالي متين.

من حيث الشكل: وينقسم خطاب الضمان من حيث الشكل إلى نوعين:

خطاب ضمان ابتدائي، خطاب ضمان نهائي

النوع الأول خطاب الضمان الابتدائي: هو تعهد موجه إلى المستفيد من هيئة حكومية أو غيرها بضمان دفع مبلغ من النقود من قيمة العملية التي يتقدم طالب الضمان للحصول عليها، ويستحق الدفع الطالب باتخاذ الترتيبات اللازمة عند رسو العملية عليه.

النوع الثاني خطاب الضمان النهائي: هو تعهد للجهة الحكومية أو غيرها بضمان دفع مبلغ من النقود يعادل نسبة أكبر من قيمة العملية التي استقرت على عهدة العميل، ويصبح الدفع واجبا عند تخلف العميل عن الوفاء بالتزاماته المنصوص عليها في العقد النهائي للعملية بين العمل والجهة التي صدر خطاب الضمان لصالحها.[1]

كثيراً ما يتم الخلط بين خطاب الضمان و الاعتماد المستندي، وبشكل عام، كل من خطاب الضمان والاعتماد المستندي يتم استخدامهم في المعاملات الدولية، وكلاهما متشابهان من حيث أنهما يغرسان الثقة في المعاملة والأطراف المشاركة، ومع ذلك ، فإن الفرق بين خطاب الضمان والاعتماد المستندي الرئيسي هو أن الاعتماد المستندي تضمن استمرار المعاملة، في حين أن خطاب الضمان يقلل من أي خسارة يتم تكبدها إذا لم يتم التخطيط للمعاملة، كما أن سوق خطاب الضمان أوسع وأكبر بكثير من سوق الاعتماد المستندي، حيث يمكن استخدام خطاب الضمان في العقارات والبنية التحتية للتخفيف من مخاطر الائتمان، في حين أن خطابات الاعتماد كثيراً ما تستخدم في أسواق السلع الأساسية في الأسواق الدولية الأخرى.[2]

ثالثا: الاعتماد الإيجاري

تعريف الاعتماد الإيجاري: عرف المشرع الجزائري عقد القرض الايجاري في الأمر رقم 61-06 يتعلق بالاعتماد الايجاري، كما يلي " :يعتبر الاعتماد الايجاري موضوع هذا الأمر، عملية تجارية ومالية:

يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة بهذه الصفة، مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصا طبيعيين كانوا أم معنويين تابعين للقانون العام.

تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر.[3]

وتتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو بالمحلات التجارية أو بمؤسسات حرفيّة.

[1] د. عبد الرحمن اجّاه أبوه، خطاب الضمان المصرفي وأنواعه وأحكامه، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ال عدد01، المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية موريتانيا، 03/01/2021، ص74،75.

[2] رابط الموقع: https://www.alroshd.com ، تاريخ الاطلاع: 25/05/2023.

[3] اعتمادا على مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في: 2009/12/29.

وجدير بالذكر أن المشرع كان استعمل سابقا تسمية القرض الايجاري ثم أصبح حاليا يستعمل تسمية الاعتماد الايجاري ويعرف كذلك ب الليزنغ، في حين نجد الدول العربية الأخرى تستعمل الإيجار التمويلي أو التأجير التمويلي.[1]

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم تسديده على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

ومنه يمكن القول إن قرض الإيجار عملية مصرفية ومالية، أداة قانونية واقتصادية، طريقة أصلية بديلة ومنافسة للقرض الكلاسيكي.

خصائص اعتماد الإيجار:

الأصل الممول: ويقصد به محل أو موضوع العقد ويمكن أن يكون عقارا أو منقولا أو حتى أسهم للاستعمال المهني.

مدة العقد: ترتبط بمدة التشغيل الاقتصادي للأجهزة والآلات وتحديد هذه المدة هو معيار افتراضي يتفق عليه أطراف العلاقة وهي عادة غير قابلة للإلغاء.

طريقة التسديد: تسديد الأصل من طرف المؤسسة المستأجرة يتم على أقساط دورية تسمى "ثمن الإيجار"، ويتم تحديد هذه الأقساط بطريقة تعاقدية.

ملكية الأصل: تعود ملكية الأصل أثناء فترة العقد إلى المؤسسة المؤجرة.

نهاية فترة العقد: في نهاية فترة العقد تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاثة خيارات:

تجديد أو تمديد عقد الإيجار.

شراء الأصل نهائيا بسعر متفق عليه يسمى القيمة الباقية.

إعادة الأصل إلى المؤسسة المؤجرة وبالتالي انتهاء العقد.[2]

تصنيف الاعتماد الإيجاري:

من أجل تصنيف اعتماد الإيجار اعتمدنا على ثلاث معايير:

المعيار الأول: حسب معيار نقل الخطر.

عقد الايجار التمويلي: يعرف كذلك بالاستئجار الرأسمالي في معظم الأحيان يغطي الجزء الأكبر من المدة النفعية للأصل، كما يتميز بكون القيمة الحالية للدفعات التأجيرية الخاصة به تتضمن سعر الأصل المؤجر بالإضافة الى

[1] عسالي عبد الكريم، تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق القرض الإيجاري، مجلة قضايا معرفية، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بجاية الجزائر، جوان 2022، ص202.

[2] كمال سماش، وفاطمة الزهراء عياشي، الصيغ الإسلامية والقروض الإيجارية كبدائل حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 27، جامعة باجي مختار عنابة، 2019/12/18، ص308،309.

هامش من الربح ولا يمكن الغاء العقد دون تحمل جزاء كبير، ولكن مع وجود إمكانية لتجديد العقد أو شراء الأصل أو اعادته عند نهاية مدة العقد.

عقد الايجار التشغيلي: يتم تشغيل الأصل في مدة تقل عن المدة النفعية للأصل، كما تكون القيمة الحالية للدفعات التأجيرية الخاصة به أقل بشكل كبير من سعر الأصل المؤجر و من خصائص هذا النوع إمكانية قيام المستأجر بإلغاء عقد التأجير، ما يعني عدم الارتباط بأصل فقد صلاحيته و منفعته المنتظرة، كما أن هذا التأجير يمثل مخاطرة شبه مرتفعة للمؤجر، حيث كثيرا ما تتأثر أعمال المؤسسات المستأجرة وتتوقف عن استعمال الأصل وتعيده مرة أخرى للمؤسسة المؤجرة، ومن هنا يتعين أن يكون لدى شركة التأجير بديل يستأجر الأصل مرة أخرى أو يقوم بشرائه.

المعيار الثاني: حسب جنسية العقد.

الايجار التمويلي المحلي (الوطني): هو العقد الذي يجمع بين مؤسسة متخصصة في العقود التأجيرية ومتعامل اقتصادي ينتميان إلى نفس البلد، كما يمكن لمؤسسة التأجير أن تنشأ فروعا لها في الخارج وتمارس نشاط التأجير المحلي في البلد الأجنبي.

الإيجار التمويلي الدولي: المادة الخامسة من الأمر رقم 1996 المؤرخ في 10 جانفي 1996 الذي يتعلق بالاعتماد الايجاري: "يعرف عقد الاعتماد الايجاري على أنه دولي إذا كان العقد، اما موقع بين متعامل اقتصادي له صفة المقيم في الجزائر مع مؤسسة اعتماد ايجاري بنك أو مؤسسة مالية لها صفة الغير مقيم في الجزائر. أو اما موقع بين متعامل اقتصادي له صفة الغير مقيم بالجزائر مع مؤسسة اعتماد ايجاري، بنك أو مؤسسة مالية لها صفة المقيم في الجزائر. صفة المقيم في الجزائر وصفة الغير مقيم في الجزائر معرفة من طرف التشريع والقوانين الجزائرية سارية المفعول".

المعيار الثالث: حسب موضوع

الإيجار التمويلي للمنقولات: عرف المشرع الجزائري عقد الايجار التمويلي للمنقولات في المادة الثالثة من الأمر رقم 96 09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 الذي يتعلق بالاعتماد الايجاري بأنه: "يعرف عقد الاعتماد الايجاري على أنه عقد اعتماد ايجاري للمنقولات إذا تعلق الامر بممتلكات منقولة متمثلة في تجهيزات معدات أو أدوات أساسية ورئيسية للمتعامل الاقتصادي من أجل ممارسة نشاطه".

من أهم أنواع العتاد القابل لأن يكون موضوعا لعقد تأجير تمويلي للمنقولات نجد وسائل النقل، العتاد الصناعي، عتاد الأشغال العمومية، والعتاد الطبي، عادة ما تكون مدة التأجير للمنقولات بين 3 و7 سنوات.

الايجار التمويلي للأصول الغير منقولة (العقارات): عرف المشرع الجزائري عقد الايجار التمويلي للأصول الغير منقولة في المادة الرابعة من الأمر رقم 96-09 المؤرخ 10 جانفي 1996 الذي يتعلق بالاعتماد الايجاري بأنه: " يعرف عقد الاعتماد الايجاري على أنه عقد اعتماد ايجاري للأصول غير المنقولة إذا تعلق الأمر بممتلكات غير منقولة (ثابتة) بنيت أو ستبنى لأغراض مهنية بالنسبة للمتعامل الاقتصادي".

يهدف هذا النوع من عقود الاستئجار التمويلي إلى تمويل اصول غير منقولة تكلفتها أكبر ومدتها أطول وتتراوح عادة ما بين 15 و20 سنة.

الايجار التمويلي للقيم المعنوية: في بعض الأحيان تفضل المؤسسة شراء براءات اختراع و رخص صناعية من منافسيها، شراء شهرة المحل أو المؤسسات الجاهزة، بهدف إدخال منتوج جديد إلى السوق أو اقتحام أجزاء جديدة من السوق لغرض تنمية العمل أو التوسع أكثر، وهذا بدل القيام بعمليات البحث و التطوير بنفسها، ومن بين الحلول المتاحة أمام المؤسسة لتمويل الحصول على القيم المعنوية تقنية التأجير التمويلي، لقد كانت القوانين المنظمة لنشاط عقد التأجير التمويلي في بدايته لا تشير إلى إمكانية استعمال هذه التقنية في تمويل قيم معنوية.

تطرق المشرع الجزائري الى كل من عقود الايجار التمويلي للمحلات التجارية (شهرة المحل) والمؤسسات الحرفية في المادة التاسعة من الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 الذي يتعلق بالاعتماد الايجاري: "عقد الاعتماد الايجاري الذي يخص المحلات التجارية أو المؤسسات الحرفية هو العقد الذي يقوم من خلاله المؤجر بتأجير محل تجاري أو مؤسسة حرفية للمستأجر خلال فترة محددة وبمقابل دفعات إيجار مع تعهد بيع من طرف واحد للمستأجر وبمبادرة منه بواسطة مبلغ متفق عليه يأخذ في عين الاعتبار على الأقل جزء من مدفوعات الايجار التي دفعت من دون امكانية أن يقوم المستأجر بإعادة تأجير المحل التجاري أو المؤسسة الحرفية الى المالك القديم ".[1]

المطلب الثالث: التأمين البنكي

مفهوم التأمين البنكي: يستعمل مصطلح بنك التأمين لإظهار الخدمات المالية التي يقدمها البنك لزبائنه لتغطية حاجاتهم المالية من منتجات تأمينية وبنكية، فهو توزيع منتجات تأمينية عن طريق قنوات توزيعية للبنك، بينما التأمين البنكي فيأخذ نفس المعنى بالنسبة لشركات التأمين كاستراتيجية التنويع نحو النشاط البنكي .عرفه "Daniel Pierre Jean "بذلك التطور الكبير لتوزيع المنتجات المالية، من خلال توزيع منتجات عبر فروع البنوك أما "Leach Alain "فعرفه بإدماج البنوك وصناديق الادخار في صناعة؛ تسويق وتوزيع منتجات التأمين واكتفى "Gryse de Bernard" باعتباره نشاط تأميني متمثل في خدمات تأمينية يقدمها البنك.

عوامل نجاح التأمين البنكي:

يرتبط نجاح التأمين البنكي بعوامل مرتبطة ببيئة البلد وأخرى مرتبطة بالنموذج في حد ذاته.

يلعب الإطار التشريعي للتامين البنكي في البلد دور مهم في نجاحه، فالمزايا الضريبية المشجعة لاستغلال منتجات تأمينات الحياة، من جهة، ثقافة الزبائن، علاقات البنك الطيبة معهم واتساع شبكته التوزيعية، من جهة أخرى، تساعد على حسن تسويق التامين البنكي.

التعريف الجيد للمنتج من طرف البنك وطرق توزيعه.

تبسيط المنتجات التأمينية لتسهيل فهمها من طرف الشبكة التوزيعية للبنوك، بسبب عدم تخصص عمالها في مثل هذه المنتجات.

[1] د. خالف لخضر، بلولة محمد أكرم، عقود الإيجار التمويلي، مجلة الاقتصاد الصناع، ال عدد12، جامعة باتنة -1 -الحاج لخضر، 01جوان 2019، ص269،270،271،272،273.

تكوين وتحفيز شبكة توزيع المنتجات التأمينية لضمان إنجاح هذا التوجه الجديد.[1]

منتجات التأمين البنكي: توجد مجموعتين أساسيتين من المنتجات التأمينية التي توفرها البنوك وهي:
التأمين على الحياة: اهتمام البنوك بإصدار هذا النوع من المنتجات يعود للتشابه الكبير الموجود بين إصدار بوليصة التأمين وإصدار القرض للعميل فهذا التشابه أدى إلى الشعور البنوك بارتياح أكبر بانخراطها مباشرة في أنشطة التأمين على الحياة.

التأمين على الممتلكات /الحوادث: يتميز هذا النوع من المنتجات التأمينية بدرجة عالية من المخاطرة وهي أقل قابلية للتكهن بها من تلك التي قد يتحملها البنك في حالة التأمين على الحياة. مدة عقود التأمين على الممتلكات/ الحوادث تكون عادة أقصر من مدة عقود التأمين على الحياة.

رغم المخاطرة الكبيرة لهذه المنتجات إلا أن البنوك لجأت إليها لتحسين الإنتاجية أي يجب بيع عدد كبير للمنتجات عبر نفس الشبكة، وبيع المنتجات التي تعود عليها بعمولات تساعد على إثراء خزينتها.[2]

المبحث الثالث: معاملات مالية أخرى

بالإضافة إلى العمليات الأساسية التي تشكل الوظيفة الجوهرية والرئيسية للبنوك، أتاح القانون من خلال الأمر رقم 83-11 المقرر في 22 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 22 غشت سنة 2003 المتعلق بالنّقد والقرض إمكانية قيام البنوك بعمليات أخرى، وصفها بالتابعة، وذلك بموجب المواد 72 ،73و74، حيث جاء في المادة 72 ما نصه:" يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تجري جميع العمليات ذات العلاقة بنشاطها".

نذكر منها:

المطلب الأول: العمليات على الأوراق المالية

تعريف الأوراق المالية: يُطلق لفظُ الأوراق الماليّة على جميع الأوراق والصكوك التي تصدرُها الهيئات الحكوميّة والمدنيّة العامة، والشركات الخاصة، فتعطي للشخص الذي يملكها حقاً لدى الجهات التي تصدرها، وتتميز بأنّها تصدر بالقيمةِ نفسِها على عكس الأوراق التجاريّة التي غالباً ما تتغيّرُ قيمتُها.
يجتمع البائعون والمشترون عادةً في فضاء مادي أو افتراضيّ؛ بهدف تداول ما لديهم من أوراق ماليّة يدعى سوق الأوراق الماليّة، إذ يتم فيه تحديد أسعار لتبادلها، وذلك حسب ما يسمّى بقانون العرض والطلب، ويتكوّن هذا السوق من السوق الأوليّة، وهي سوق الإصدار التي تُطرح فيها جميع الأوراق الماليّة للمرة الأولى، والسوق الثانيّة وهي تلك التي يتم فيها تداولُ الأوراق التي أُصدرت في السوق الأوليّة[3].

أنواع الأوراق الماليّة:

الأسهم: وهي دليل على أن حاملَها له جزءٌ في الشركة المصدّرة لذلك السهم.

---

[1] د. منال منصور، التأمين البنكي أحد التوجهات الحديثة في قطاع التأمين الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، ال عدد3، جامعة قسنطينة 2، ديسمبر 2019، ص 269.

[2] نصيرة دردر، التأمين البنكي، مجلة جديد الاقتصاد، ال عدد02، جامعة بومرداس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ديسمبر 2007، ص 296،297.

[3] اعتمادا على مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في: 2009/12/29

السندات: وعادةً ما يتمّ إصدار السندات لتكون دليلاً على مديونيّة الشركة المصدرة، مما يزيد من العائد والدخل الذي يأخذه حامل السند، وتقسم إلى نوعين، هما:

سندات نقديّة: وهي التي تصدر مقابل مبلغ نقدي يقدمه مالك السند.

السندات العينيّة: وهي التي تقابل أملاكاً عينيّة تقدَّم للشركة المصدرة كالأراضي، والمباني، وتنقسم حسب طريقة إصدارها إلى:

الإعلانات الاسميّة: وهي التي تصدر باسم مالكها،

السندات لحاملها: وهي التي تصدر دون كتابة أيّ أسماء، فتعود ملكيّتُها بشكلٍ تلقائيّ لمن يحملُها.

السندات بأمر: هذا النوعُ من السندات يمكنُ أن يجيّر، وتتمثّلُ أهميّة التجيير في متابعة سلسلة التوقيعات والمالكين لهذا السند[1].

كيفية تصرف البنك في الأوراق المالية:

التصرف في الأسهم يكون عن طريق بيعها أو شرائها في البورصة.

التصرف في السندات يكون بثلاث طرق:

بنظام السحب السنوية حيث تقوم الشركة كل سنة بسحب مجموعة من السندات تدفع قيمتها لأصحابها ويكون ذلك عن طريق الشركة نفسها أو تكلف أحد البنوك بذلك.

البيع قبل انقضاء موعد السند، ويتم ذلك عن طريق عرض السندات للبيع في البورصة.

الانتظار لنهاية المدة وفي هذه الحالة تقدم السندات للشركة مباشرة أو أحد البنوك، أما بالنسبة للسندات الحكومية فيكون التصرف فيها قبل نهاية المدة بالبيع عن طريق البورصة أو الانتظار لنهاية المدة وتقديمها لأحد البنوك لصرف قيمتها من البنك المركزي، وفي حالة انخفاض الأسعار بالبورصة ووجود فائض نقدي لدى الدولة، يقوم بالشراء بالسعر المنخفض، وبذلك تحقق ربحا من هذه العملية وتختلف الأسهم والسندات عن الشهادات الادخارية بأنواعها فالثانية عبارة عن ودائع تدفع عند الطلب من البنك المصدر دون الحاجة لبيعها عن طريق البورصة.[2]

المطلب الثاني: العمليات على الصرف

تقوم البنوك بمجموعة متكاملة من الخدمات المتعلقة بتسهيل مهمة الأفراد والمنشآت في التعامل الخارجي من خلال القيام وبتطوير عمليات الصرف[3] .

[1] مفهوم الأوراق المالية، رابط الموقع: https://mawdoo3.com ، تاريخ الاطلاع: 28/05/2023.

[2] بوترية وهيبة، دور البنوك في تطوير السوق المالية الجزائرية، جامعة الجزائر03، رابط الموقع: https://academia-arabia.com، تاريخ الاطلاع: 27/05/2023.

[3] اعتمادا على مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في: 2009/12/29.

تعريف عمليات الصرف: يعرف الصرف بأنه: "عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها. فكل دولة لها عملتها الخاصة وتستعمل في عمليات الدفع الداخلية. وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية (عملات الدول الأخرى) عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه".

وتتضمن عمليات الصرف في مجالات المعاملات الخارجية، جميع العمليات المنظورة التي تتعلق بتجارة السلع والعمليات الغير منظورة التي تتمثل في الخدمات المتبادلة بين الدول. ويتم تنفيذ هذه العمليات من قبل عن طريق البنوك التجارية أو البنك المركزي.

تعريف سعر الصرف: يمكن تعريفه على أنه عدد من الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها، للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وهنا نميز نوعين من التسعير :

التسعير المباشر: هو عدد من الوحدات من عملة أجنبية، يتم دفعها للحصول على عملة وحدة واحدة من العملة الوطنية .ولعل أهم الدول التي تستعمل هذا النوع التسعير هي بريطانيا .

التسعير الغير مباشر: هو عدد من الوحدات من العملة الوطنية، للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. ومعظم الدول تستعمل هذا النوع من التسعير، ومنها الجزائر. فيقاس الدولار الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار الجزائري كما يلي:1 دولار أمريكي=67,59 دينار ج .وفي الجزائر يحدد البنك المركزي في كل شهر أسعار شراء وبيع العملات الأجنبية، بما يعادلها من دنانير جزائري.

أنواع الصرف:

الصرف نقدا: يعد الصرف نقدا إذا كان التسليم والاستلام للعملات يتمان لحظة إبرام العقد، مع تطبيق سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد، وهو يمتد إلى فترة 48 ساعة.

الصرف لأجل: هنا يكون التسليم والاستلام للعملات بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد بمعنى ليس لحظة الإبرام ويتم تنفيذ العملية بعد مرور 48 ساعة من تاريخ الإبرام، والفرق بين العمليتين هو تاريخ إبرام العقد،

أما خيار الشراء: هو الذي يعطي لصاحبه الحق في شراء مبلغ معين من العملة الأجنبية، مقابل العملة الوطنية بسعر معين وفي تاريخ استحقاق معين ومحدد مسبقا، فهو غير ملزم للمشتري يستطيع تنفيذ قرار الشراء أو التنازل عنه.

أما خيار البيع: هو الذي يعطي لصاحبه الحق في بيع مبلغ معين من العملة الصعبة مقابل العملة الوطنية بسعر معين وفي تاريخ استحقاق معين محدد مسبقا وهو كذلك غير ملزم لصاحبه وذلك حسب تطورات سوق الصرف بإمكان صاحبه التنازل أو التنفيذ.

الأدوات المستعملة في عمليات الصرف: لعل أبرز عملية في هذا المجال تتمثل في بيع وشراء العملات الأجنبية، أو ما يطلق عليها التعاملات بالأرصدة، ومن بين هذه الأدوات المستعملة ما يلي:

الحوالات الخارجية: تعد أوامر دفع صادرة من بنك إلى مراسله بناءا على طلب العملاء، بدفع عملة أجنبية لقاء عملة محلية .

الشَيكات المصرفية: سواء بالعملات الأجنبية أو شيكات المسافرين(السياحية). مما يترتب عليها تسليم واستلام عملات أجنبية وحتى محلية للحامل أو المستفيد .

الودائع بالعملة الأجنبية، الاعتمادات الشخصية، مراقبة الصرف من خلال المشتريات والمبيعات.[1]

المطلب الثالث: تأجير الخزائن الحديدية

مفهوم تأجير الخزائن الحديدية:

تعتبر خدمة تأجير الخزائن الحديدية ووضعها تحت تصرف الزبائن من الخدمات التقليدية التي دأبت البنوك على تمكينهم منها بغية جذبهم للتعاقد معها والبقاء أوفياء لها .وهي تسمية تقليدية تطلق على صورة خاصة من صور الإيداع لدى البنوك، يتم فيها تخصيص خزانة معينة لعميل من عملاء البنك، في المكان الذي يحدده ويخصصه هذا الأخير لهذا الغرض، وهو عادة عبارة عن غرفة محصنة، تتواجد تحت مبنى البنك أي تحت الأرض، ومزودة بتقنيات فنية وأمنية خاصة، يتولى البنك تجهيزها بعدد من الخزائن في شكل صناديق حديدية مرقمة مصنوعة من الصفيح المسلح، يكون لكل منها مفتاحين أحدهما يسلم للعميل المستأجر، في حين يحتفظ البنك بالنسخة الثانية له .لا تفتح غرفة الخزائن إلا من طرف أمين صندوق البنك، ولا يسمح بدخولها إلا من طرف أصحاب الخزائن وحدهم باتباع النظام الأمني الذي يعتمده البنك لذلك، ولا يتم فتح الخزانة إلا من صاحبها شخصيا بالمفتاح الذي يحوزه ويبقى بمفرده عند استخدامها ضمانا للسرية.

ورغم تنظيم الكثير من التشريعات المقارنة لهذه الخدمة بنصوص قانونية، فإنّ المشرع لم يتحمل حتى عناء تصنيفها صراحة ضمن العمليات التابعة لنشاط البنوك المشار إليها على سبيل المثال في نص المادة 72 من قانون النقد والقرض، غير أنّ الفقه استنبط طابعها التبعي له، من مقابلها الرمزي الذي يشترط البنك دفعه على الزبائن للاستفادة منها .

ورغم أنّ البنك يسعى لتوفيرها للزبائن لقاء دفع مبالغ زهيدة فإنها توفر لهم مزايا جمة، بحيث تمكنهم من حفظ كل ما يعتبرونه قيما من الأموال والأشياء ذات القيم المالية وحتى المعنوية الهامة لديهم بشكل آمن وسري، يضمن عدم تلفها أو ضياعها، كالمجوهرات، القيم والسندات المنقولة، المستندات الهامة، الوثائق العائلية أو السرية وحتى التحف ...وغيرها .

تتم عملية تأجير الخزائن الحديدية بموجب عقد بين البنك مؤجرها والعميل مستأجرها، يعرف بأنه: "عقد يضع بمقتضاه البنك خزانة حديدية تحت تصرف عميله ليتمكن هذا الأخير من ايداع أشيائه الثمينة فيها والاحتفاظ داخلها بكل أمان".

التزامات البنك:

تمكين العميل من استعمال الخزانة والانتفاع بها:

يتطلب تنفيذ البنك لهذا الالتزام قيامه بتعيين الخزانة المتفق على مواصفاتها مع العميل، من حيث نوعها وحجمها وتسليمه نسخة من مفتاحها حتى يتمكن من استعمالها، مع احتفاظه بالنسخة الثانية، التي يطلق

[1] كوثر ولجي، مصدر سابق، ص47،50،51.

عليها مفتاح المراقبة .وقد جرى العرف المصرفي على فتح الخزانة بالمفتاحين معا، إلا إذا أصر العميل على العكس، ويأخذ حكم المفتاح كذلك الرقم السري أو الشيفرة أو البطاقة الممغنطة أو أي وسيلة أخرى حديثة يمكن استعمالها بدل المفتاح الحديدي لفتحها بها.

التزام البنك بحراسة الخزانة ومحتوياتها:

يعد هذا الالتزام أهم عبء يتحمله البنك على الاطلاق، بحيث يأخذ التزام البنك بالحراسة مظهرا مزدوجا ليبدو على مستويين:

الأول: ضرورة مراقبة الدخول إلى الخزائن.

الثاني: ضرورة المحافظة على الخزانة ومحتوياتها.

التزامات العميل:

لقاء استفادته من تأمين أشيائه وحتى أشياء غيره والمحافظة عليها بكل أمان وسرية، يلتزم العميل بدفع مقابل مالي نظير ذلك لفائدة البنك، واستعمال الخزينة وفقا للشروط المتفق عليها مسبقا في العقد، وبالمحافظة على المفتاح ورده للبنك بمجرد انتهاء مدة التأجير.

الالتزام بدفع الأجرة :يقع على عاتق العميل التزام بدفع مقابل نقدي للبنك نظير انتفاعه من الخزانة وهو مقابل رمزي، يتم دفعه مقدما عن كل مدة العقد، وغالبا ما تحدد بمدة سنة قابلة للتجديد، وإن كانت الحالة الغالبة أن يكون للعميل حساب لدى البنك يتم قيده في الجانب المدين فيه. ويختلف تقدير الأجرة التي يدفعها المستفيد من الخزانة بحسب حجمها، دون النظر إلى قيمة الأشياء المودعة.

استعمال الخزانة طبقا لشروط العقد أو العرف :يلتزم العميل بتنفيذ شروط العقد إلى جانب تعليمات البنك الخاصة بكيفية استخدام الخزانة. ومن صور ذلك كيفية الدخول إلى غرفة الخزائن، الذي لا يكون إلا في أوقات الدوام، وبعد التوقيع على دفتر يثبت دخوله إليها، فضلا عن التوقيع على الجزء المخصص لذلك من عقد التأجير والذي يتضمن تاريخ (اليوم والساعة).

الالتزام بحفظ مفتاح الخزانة ورده إلى البنك: بمجرد امضاء العقد يتسلم العميل نسخة من مفتاح الخزانة من البنك، يقع عليه واجب الاحتفاظ به والمحافظة عليه ورده إلى المستأجر بالحالة التي سلم عليها عند انتهاء مدته، سواء جدد العقد في وقت سابق من عدمه.[1]

[1] فاطمة الزهراء بوقطة، ايجار الخزائن الحديدية: خدمة بنكية بحاجة إلى نظام قانوني خاص، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ال عدد04، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 12/11/2021، ص 151،159،161.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا في هذا الفصل أن نتطرق لمجمل المعاملات المالية التي يقوم بها البنك التجاري، بداية من الحساب البنكي الذي يعتبر أول خدمة يقدمها البنك التجاري لعملائه وعلى أساسه يتم تلقي الودائع والتي تعتبر من أهم معاملات البنك، ثم تطرقنا لوسائل الدفع المتمثلة في: الشيك، الكمبيالة، السند لأمر، التحويل المالي والبطاقات البنكية. ثم بعدها تناولنا العمليات على الأوراق التجارية وهي نوعين: عملية الخصم وعملية التحصيل.

المعاملة المالية التالية التي تطرقنا إليها كانت عملية منح القروض والتي تعتبر كذلك أهم معاملات البنك حيث صنفناها إلى قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، أيضا ذكرنا في فصلنا مختلف القروض الحديثة التي يقوم بها البنك التجاري تحت اسم الاعتمادات البنكية والتي تتضمن كل من الاعتماد المستندي وبالضمان والإيجاري، ومع كل هذه القروض الذي يتلقاها العميل من البنك لبدأ مشاريعه فلا بد من تأمين عليها مما جعل البنك يتبنى التأمين كمعاملة أخرى يقوم بتقديمها.

أما بالنسبة للمعاملات المالية الأخرى التي يقدمها البنك فتتمثل في:

العمليات على الأوراق المالية والتي يتم فيها تداول الأسهم والسندات، أيضا لدينا العمليات على الصرف التي سهل البنك لعميله من خلالها تعاملاته الخارجية. وكآخر معاملة تطرقنا إليها في فصلنا كانت تأجير الخزائن الحديدية والتي تعتبر شكل آخر من أشكال الإيداعات متمثلة في حفظ الأشياء ذات القيمة المعنوية والمادية.

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (المجمع الجهوي للاستغلال) _مستغانم 027_

تمهيد الفصل الثالث:

إن محاولتنا الإلمام ببعض ما يتعلق بالبنوك التجارية ومختلف المعاملات المالية التي تقوم بها في الفصلين السابقين جعلنا نهدف إلى اختتام هذه الدراسة بفصل تطبيقي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-المجمع الجهوي للاستغلال-مستغانم، باعتباره من بين البنوك التجارية المهمة التي تقوم بمختلف المعاملات المالية وخاصة المتعلقة بجانب دعم الفلاحة والتنمية الريفية. وهذا ما أجبرنا أولا إلى تقديم البنك والمجمع الجهوي 027، أما الجانب المهم فتمثل في ذكر اهم معاملات البنك وعرض دراسة حالة لإحدى تلك المعاملات من خلال عرض ملف زبون ودراسته وقد تطرقنا لكل هذا من خلال تقسيم فصلنا إلى ما يلي:

- **المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر_المجمع الجهوي للاستغلال_**
- **المبحث الثاني: معاملات المجمع الجهوي للاستغلال**

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر_المجمع الجهوي للاستغلال_

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية_BADR_

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم رقم 105 بتاريخ 13 مارس 1982، وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، ومع بداية التسوية الاقتصادية سنة 1988، عدل وأكمل بقانون 88/1 الذي حدد نهائيا النظام الأساسي للبنك بتاريخ 12/01/1988 وضع طرق العمل وإجراءات التحويل، فتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحويل سجل بعقد أصلي بتاريخ 19/02/1989 لدى مكتب التوثيق للسيد " مندسان " موثق بالجزائر العاصمة.

وجاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA وأصبح اليوم يتكون من 35 مديرية و200 وكالة موزعة على المستوى الوطني ويشغل بنك الفلاحة والتنمية الريفية حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية.

صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من طرف مجلس قاموس البنوك (BANC ALMANACH) لطبعة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية ويمثل البنك كذلك المركز 668 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف وقد مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدة مراحل نذكرها فيما يلي:

من 1982 إلى 1990 : خلال السنوات الثمانية الأولى ، كان هدف البنك المنشود هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية ، و بمرور الزمن اكتسب البنك سمعة و كفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي ، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية ، هذا الاختصاص كان منصوصا في إطار الاقتصاد المخطط ، حيث كل بنك عمومي تربطه معه علاقات مميزة في المجال التقني ، هذه المرحلة كانت بداية لإدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي 1991 ، و تطبيق نظام " SWIFT " لتطبيق عمليات التجارة الخارجية.

في سنة 1992: تم وضع برمجيات (Progiciel Sybu) مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية من تسيير القروض ، عمليات الصندوق للودائع ، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن ، إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية ، إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات.

وفي سنة 1993: تم إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.

في سنة 1994: تشغيل بطاقة السحب والتسديد BADR.[1]

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك BADR (المجمع الجهوي للاستغلال).

في سنة 1996: إدخال عملية الفحص السلكي (Télétraitement) وفحص انجاز العمليات البنكية عن بعد.

في سنة 1998: تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.

أما المرحلة الثانية فتميزت بوجوب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة وجعل نشاطها و مستوى مردوديتها يسايران قواعد اقتصاد السوق في مجال تمويل الاقتصاد، كما رفع البنك إلى حد كبير من حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، وفي نفس الوقت رفع مستوى معوناته للقطاع الفلاحي بهدف مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة ، ومن أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه ، مع وضع برنامج خماسي يرتكز خاصة على عصرنه البنك وتحسين الخدمات وكذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي ، ونتج عن هذا البرنامج الإنجازات التالية :

القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط ضعف البنك وانجاز مخطط تسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية وكان هذا فى سنة 2000.

تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم برنامج (Sybu) كزبون مقدم الخدمة (Client Server) وهذا في سنة 2002 .

أما من جانب التطهير الحسابي والمالي:

إعادة النظر في تقليل الوقت وتخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض "لمدة تتراوح ما بين 10 و90 يوما " سواء بالنسبة لقروض الاستغلال أو قروض الاستهلاك.

تحقيق مشروع البنك الجالس دمات مشخصة Banque Assise ".

إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.

إنشاء تطبيق آلي يختص بإدخال آليات الدفع في مجال التعامل الافتراضي.

من خلال ما سبق ذكره فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية ويقوم باستعمال:

نظام SWIFT منذ سنة 1991.

الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية.

الشبكة الأكثر كثافة على التراب الوطني.

بنك شامل يقوم بتمويل كل القطاعات الاقتصادية.[1]

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك BADR (المجمع الجهوي للاستغلال).

ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أول بنك جزائري يطبق مبدأ البنك الجالس مع خدمات مشخصة وقام بإدخال كامل للإعلام الآلي على كل شبكة بفضل برمجيات خاصة وهي: Progiciel ملك للبنك ومصمم من طرف مهندس المؤسسة.

إضافة إلى قيامه بالعمليات البنكية في الوقت الحقيق وعن بعد، ويقوم بترتيب القروض الوثائقية في زمن قياسي لا يتجاوز 24 ساعة، كما أن له إمكانية فحص الزبائن عن بعد لحساباتهم الشخصية.

المطلب الثاني: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية _المجمع الجهوي للاستغلال _ ومهام مصالحه

الفرع الأول: تعريف البنك

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد أعمدة الاقتصاد الوطني منذ نشأته سنة 1982، منبثقا عن بنك عمومي، مهامه الأساسية خدمة وتنمية الاقتصاد الوطني بما فيه القطاع الفلاحي والريفي.

ركز البنك في بدايته إلى غاية 1990 على فروض وجوده بفتحه عدة وكالات في المناطق الداخلية ذات الطابع الفلاحي والريفي، في 2005 كانت النقلة النوعية للبنك بعد صدور سلسلة من الأحكام والإجراءات الحكومية محددة توجهات جديدة للبنك جعلته محصورا فقط في تمويل النشاط الفلاحي والصناعة التحويلية التنمية الريفية، الصيد البحري وتربية المائيات.

اليوم يتربع على أكبر شبكة بنكية بـ 321 وكالة منتشرة عبر التراب الوطني ويد عاملة ذات كفاءة وخبرة تقارب 7000 عامل، وأصبح البنك على مر السنين مؤسسة مالية رئيسية في تنمية القطاع الفلاحي والريفي وجميع الأنشطة ذات الصلة وكذلك من خلال دعم المشاريع التي تدور حول القطاعات المذكورة سالفا، وهي عديدة تتعدى 300 نشاط مرتبط بها.

يحتوي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR المجمع الجهوي للاستغلال مستغانم (027) على 6 وكالات هي:

وكالة مستغانم (866) مقرها في المجمع، وكالة سيدي لخضر (867)، وكالة عين تادلس(868)، وكالة ماسرة (878)، وكالة بوقيرات (874)، وكالة عشعاشة (879) التي تم إضافتها حديثا.

وقد تم يوم الأحد 19مارس 2023 إعادة تهيئة نشاط المجمع مع وكالتها إلى المقر الجديد الواقع ب: ساحة الثقافة، طريق وهران، مقابل مجلس القضاء بمستغانم، بدل مقرها السابق الذي كان في حي 02 شارع بن سليمان الشارف، وسط المدينة، مستغانم.[1]

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك BADR (المجمع الجهوي للاستغلال).

الشكل رقم 3_1: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال 027

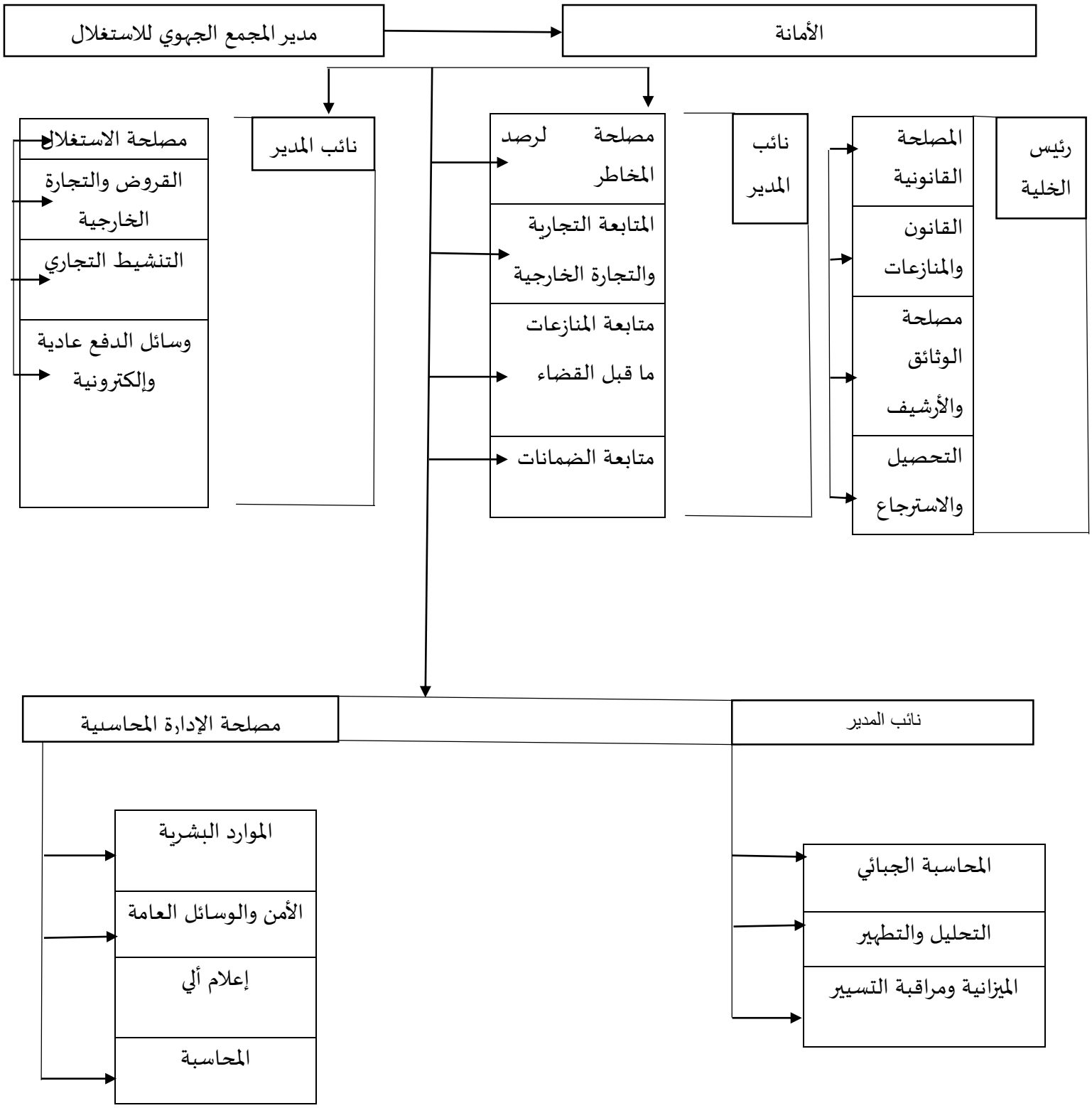

المصدر: وثائق داخلية لبنك البدر المجمع الجهوي للاستغلال 027.

الفرع الثالث: مهام المصالح

يقع على رأس المجمع الجهوي للاستغلال مدير المجمع وباعتباره المسؤول الأول لديه مجموعة من المهام هي كالتالي:

الحرص على ممارسة وتطبيق النشاط من قبل الموظفين حسب القرارات والاحكام القانونية والأعراف البنكية.

السهر على حسن سير البنك والنظام الداخلي للبنك.

العمل على تطوير البنك وتنمية نشاطاته المالية والخدماتية.

طرح الأفكار الجديدة ومختلف التسهيلات لجذب أكبر قدر ممكن من المتعاملين.

القيام بخرجات شخصية لأصحاب الأراضي والمشاريع (الزبائن المهمين) لتشريف البنك بتعاملهم معهم.

يعتبر وسيط بين البنك ومختلف المشاكل الموجهة للبنك الرئيسي بالعاصمة

تمثيل البنك في المعارض والملتقيات.

الحرص على الحفاظ على السمعة الحسنة والصورة المثالية والجيدة للبنك.

تشجيع وتحفيز الوكالات التابعة للبنك.

كذلك يحرص على سماع رغبات الزبون وتلبية مختلف طلباتهم المعقولة لكسب ثقتهم .

زراعة الحوار ،حسن المعاملة ، الاتصال بين الموظفين.

العمل على خلق الجو الحسن والمساعد للموظفين لزيادة إنتاجيتهم.

كذلك خلق الجو الأخوي بين الوكالات التابعة للبنك والعمل كالفريق الواحد و التدخل للصلح إن كانت هناك خلافات وتطلب الأمر ذلك.

تأطير وتوجيه المشاكل والصعوبات التي تحدث مع إيجاد حلول لها.

الحرص على بلوغ الأهداف المسطرة.

مواكبة التطورات التكنولوجية كوسائل الدفع الإلكترونية.

القيام بخرجات للوكالات التابعة للمجمع وتفقد احتياجاتها.

الحرص على الحصة السوقية لبنك البدر.

الحرص على التسويق الشامل لمختلف الخدمات المقدمة من طرف البنك.

خلق علاقات واسعة مع مختلف المجالات والإطارات ك: الولاة، saa للتأمينات ..

مسايرة المنظومة المالية ومواكبة التطورات.

إعطاء الموافقة النهائية لمختلف ملفات القروض ، الميزانية الخاصة بالبنك .. [1]

مصلحه الاستغلال:

تتكون من : القروض والتجارة الخارجية ، التنشيط التجاري ،وسائل الدفع عادية و إلكترونية

القروض والتجارة الخارجية:

تقوم بدراسة ملفات القروض والتأكد من الشروط والقوانين المبرمجة من المديريات العامة.

[1] من إعداد الطالب اعتمادا على المعلومات المقدمة له من البنك (المجمع الجهوي للاستغلال).

بعد إعطاء الموافقة القيام بخرجة تفقدية من صحة وحقيقة المعلومات المقدمة في ملف طلب القرض .

دراسة الضمانات.

التنشيط التجاري:

تسطير الأهداف لكل من الوكالة والمجمع.

فتح الحسابات البنكية المختلفة (فلاح ،أشبال ،كبار).

تنظيم فعاليات للتعريف بخدمات البنك المختلفة لمختلف شرائح المجتمع.

متابعة الأهداف المسطرة من أجل بلوغها.

وسائل الدفع عادية وإلكترونية:

مرافقة المكلفين بالزبائن.

مراقبة وسائل الدفع الإلكترونية.

مرافقة الزبائن في الإعلانات.

مراقبة وسائل الدفع عند الزبائن.

إعداد برامج المراقبة للوكالات.

إعداد تقرير للمديرية المركزية.

المصلحة القانونية: تتكون من القانون والمنازعات ،مصلحة الوثائق والأرشيف ،التحصيل والاسترجاع

التحصيل والاسترجاع:

تقوم بإرسال إعذار للذين لم يسددون ديونهم (المدينون) قبل المتابعة القضائية.

إعداد الجدولة في حالة الدفع.

رفع الملف في العدالة (اتفاقية القرض).

القانون والمنازعات:

دراسة الملفات من الناحية القانونية.

دراسة العقود التي يحددها الزبون للقرض.

والمصادقة على الملف.

الأرشيف:

عند الانتهاء من دراسة الملفات بعد مدة زمنية محددة تدفع الملفات إلى مصلحة الأرشيف للرجوع إليها عند الحاجة.

الاحتفاظ بجميع الوثائق البنكية كالملفات ودفاتر اليومية وتسييرها وحفظها في ظروف ملائمة لسهولة استرجاعها عند طلب الزبون أو الموظفين إذا تطلب الأمر ذلك.

مصلحة رصد المخاطر: تتكون من المتابعة التجارية والتجارة الخارجية، متابعة النزاعات ما قبل القضاء ومتابعة الضمانات.

المتابعة التجارية والتجارة الخارجية:

المتابعة التجارية:

متابعة تجسيد قرارات مصلحة القرارات و الخروج في الميدان.

جدول الدفع بعد المراقبة وإعداد قائمة الزبون المدين في كل شهر.

التجارة الخارجية:

مراقبة ملفات التجارة الخارجية (التدخل من أجل رفع المشاكل للمديرية المركزية)مديرية التجارة والعمليات الدولية.

متابعة المنازعات ما قبل القضاء:

إرسال إعذار لتنبيه الزبائن قبل المتابعة القضائية.

دراسة ملفات إعادة الجدولة (بطلب من الزبون).

متابعه الضمانات: متعلقة ب:

ضمانات حاضرة(قبل استغلال القرض).

ضمانات غير حاضرة (بعد استغلال القرض).

صندوق متابعة الضمانات (حالة عدم تسديد الزبون).

إعداد ملف وإرساله للصندوق لإعطاء التعويضات و التي تقدر نسبها ب 80%.

(يحول الملف في حالة عدم تسديد الزبون القرض ثانية للمصلحة القانونية للدراسة)

مصلحة الإدارة والمحاسبة:

الإدارة: نجد فيها:

الموارد **البشرية:**

تركز على العنصر البشري من مهامها الرئيسية إدخال الموظفين والرواتب في النظام.

الاعلام الألي:

مهمته الأساسية تصليح أي عطل في الأجهزة الإلكترونية المتوفرة في البنك وتوجيه الموظف بآلية عمل الأجهزة في حالة عدم معرفته.

التنسيق مع المصالح المختصة حول التسيير الحسن لشبكة الاتصال.

الأمن والوسائل العامة:

الأمن:

السهر على توفير الأمن في مكان العمل.

تسجيل دخول وخروج الموظفين.

الوسائل العامة:

تسيير مخزون المواد الاستهلاكية (أقلام، ورق، دفاتر.) .

تحسين جودة المباني الإدارية والسكنية التابعة للبنك.

صيانة الممتلكات المنقولة والعقارية ذات الطابع المهني أو الاجتماعي.

التكفل بمختلف مصاريف المجمع.

مصلحة المحاسبة: فتتكون من المحاسبة الجبائية والتحليل والتطهير والميزانية ومراقبة السير والمحاسبة

المحاسبة الجبائية: تخول هذه المهام خلال التعديلات الأخيرة للبرامج البنكية من طرف البدر المركزي بالجزائر

العاصمة.

التحليل والتطهير:

مراجعة عمل المحاسبة.

تحليل الحسابات الخاصة بالزبائن.

الميزانية ومراقبة السير:

إعداد الميزانية الحقيقية والمتوقعة.

المحاسبة: تعتبر مصلحة المحاسبة من المصالح الهامة في المجمع حيث يتم على مستوى هذه المصلحة تحويل البيانات المالية إلى معلومات مرتبة ونافعة كإعداد: دفاتر اليومية مثلا، و التي تساعد الإدارة عند الاطلاع عليها في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب و هذه المصلحة تعتمد في عملها على السرية المهنية .[1]

المطلب الثالث: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية _المجمع الجهوي للاستغلال _وأهدافه

الفرع الأول: المهام

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في تمويل القطاع الفلاحي وذلك من خلال تحديد مختلف المهام التي تساعده على تدعيم هذا القطاع الحيوي، ولهذا فإنه يمكن تلخيص أهم مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:

إمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم وتنمية القطاع الفلاحي، الري، الصيد والنشاطات الحرفية.

قيام بالمساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة، والتي تساهم في تنمية العالم الريفي كالأطباء، الصيدلانيين، أطباء الأسنان، البيطريون، الحرفيون (الصناعة التقليدية).

اعتباره كأداة من أدوات التخطيط المالي قصد المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف المستويات التنموية.

القيام بالعمليات التالية:

منح القروض طويلة ومتوسطة الأجل.

معالجة جميع العمليات البنكية (قروض، صرف، خزينة).

التعامل مع مؤسسات القرض العمومية الأخرى.[2]

تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

الفرع الثاني: الأهداف

تنحصر فيما يلي:

الحفاظ على حصته في السوق والتأقلم مع هذه التغيرات.

[1] من إعداد الطالب اعتمادا على المعلومات المقدمة له من البنك (المجمع الجهوي للاستغلال).

[2] وثائق مقدمة من طرف البنك BADR (المجمع الجهوي للاستغلال).

جلب الزبائن لتحقيق أكبر ربح ممكن.

تطوير جودة الخدمة والعلاقات مع الزبائن.

إبقاء أكبر بنك في البلد.

العمل على توسيع شبكته لتلبية كل المتطلبات عبر التراب الوطني.

شهود نمو سريع وتبدل جذري في هيكلة هذه المرحلة الانتقالية.

توسيع إدخال الإعلام الآلي وكل الوسائل التكنولوجية الحديثة.[1]

المبحث الثاني: معاملات المجمع الجهوي للاستغلال 027

المطلب الأول: المعاملات المالية

الفرع الأول: الحساب البنكي

حساب بنكي بالدينار:

يمكن فتح حساب الصكوك بالدينار في بنك "بدر" بطريقة سهلة ومرنة للغاية، بعيدا عن أية إجراءات معقدة أو كمية معتبرة من الوثائق.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن من خلال حساب الصكوك بالدينار المفتوح في بنك "بدر" من:

إيداع / سحب الأموال في أي وقت (الحساب الجاري).

توطين مداخيلنا وإرسال / استلام الأموال من الأقارب (العمليات الجارية).

تزويدنا بالعديد من وسائل الدفع: دفتر الشيكات البنكية، بطاقة بنكية .... .

إنجاز مشترياتنا اليومية باستخدام وسائل الدفع التي تناسبنا: شيك بنكي، البطاقة البنكية

الدفع الالكتروني ...

دفع فواتيرنا عن طريق التحويلات المالية الدائمة أو الاقتطاعات التلقائية.[2]

متابعة حركات ورصيد حسابنا البنكي عن بعد: الخدمات الالكترونية البنكية، الخدمات البنكية عبر الهواتف المحمولة.

حساب بنكي بالعملة الصعبة:

يمكننا من خلال الحساب المفتوح بالعملة الصعبة في "بدر بنك" من:

الحصول على قاعدة بالنسبة لجميع علاقاتنا البنكية الدولية.

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك BADR (المجمع الجهوي للاستغلال).

[2] الموقع الرسمي للبنك: https://badrbanque.dz/، تاريخ الاطلاع: 2023/04/11.

توطين مداخيلنا الآتية من الخارج.

تزويدنا ببطاقة بنكية "فيزا" أو "ماستر كارد"

القيام بمشترياتنا/ عمليات السحب في الخارج باستخدام بطاقات بنكية دولية

الحصول على إمكانية تسديد مشترياتنا الدولية عبر الانترنت

متابعة حركات ورصيد حسابنا البنكي عن بعد: الخدمات الالكترونية البنكية، الخدمات البنكية عبر الهواتف المحمولة.

الفرع الثاني: القروض

قرض الرفيق:

هو عبارة عن قرض استثماري، مدعوم بشكل كلي من طرف الدولة، وموجه لتمويل الفلاحين ومربي المواشي الذين يمارسون نشاطاتهم على شكل فردي منظمين على شكل تعاونيات أو مجمعات اقتصادية.

يستفيدوا منه:

المزارعون ومربو المواشي على شكل فردي.

المزارعون والمربون المنظمون على شكل تعاونيات، مجمعات، جمعيات أو اتحادات.

وحدات الخدمات الفلاحية.

أصحاب مستودعات للمنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك.

أشخاص معنويون تنشطون في إطار برنامج التجديد الريفي والفلاحي.

ويرغبون في:

اقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية (البذور، الشتلات، الأسمدة، المبيدات)

اقتناء أعلاف المواشي ووسائل الري ومنتجات الأدوية البيطرية

اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها في إطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك؛

إعادة تكوين المزارع (الكتاكيت، الدجاج البياض، الأرانب، تربية الحيوانات الكبيرة للتسمين (اقتناء الثيران الخرفان الإبل)

يستفيدوا من قرض "الرفيق" الخاص بالبنك من خلال شروط جد ملائمة:

معدل فائدة 0%

المساهمة الشخصية 0 دج

مبلغ القرض حسب حجم النشاط المطوّر.

فترة السداد تتراوح بين 06 و24 شهر.

قرض الرفيق الفدرالي:

هو عبارة عن قرض استغلال مدعوم بشكل كلي من طرف الدولة، وموجه لتمويل المؤسسات الاقتصادية المنظمة على شكل شركات اقتصادية أو تعاونيات، والتي تنشط في مجال وحدات تحويل المنتجات الفلاحية وتخزينها وتثمينها.

يستفيدوا منه:

المؤسسة الاقتصادية لتثمين المنتجات الفلاحية.

عدة مؤسسات اقتصادية منظمة على شكل شركة اقتصادية

ويرغبون في:

تحويل الطماطم الصناعية

إنتاج الحليب

إنتاج بذور البطاطس

صناعة العجائن الغذائية والكسكس

تغليف التمور وتصديرها

إنتاج زيتون المائدة وزيت الزيتون

إنتاج العسل

إنتاج المنتجات المحلية

إنشاء وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين

التلقيح الصناعي ونقل الأجنة

ذبح وتقطيع الدواجن[1]

تسويق المنتجات الزراعية ذات الأصل الحيواني، تخزينها، تعبئتها وتثمينها

توزيع المعدات (الأدوات الزراعية، الري، البيوت البلاستيكية ...).

تموّل استثماراتهم عن طريق قرض "الرفيق الفدرالي" الخاص بالبنك، من خلال شروط جد ملائمة:

معدل فائدة 0%

المساهمة الشخصية 0 دج

مبلغ القرض يتراوح بين: 10.000.000 دج إلى غاية 1.000.000.000 دج

فترة السداد تتراوح بين 06 و24 شهر

[1] الموقع الرسمي للبنك: https://badrbanque.dz/

قرض التحدي:

هو عبارة عن قرض استثماري، مدعوم جزئيا من طرف الدولة، يُمنح في إطار إنشاء مستثمرات فلاحية وحيوانية جديدة، أو مستثمرات قائمة على أراض زراعية غير مستغلة، التابعة لملكية خاصة أو لأملاك للدولة الخاصة.

يستفيدوا منه:

كل شخص طبيعي أو معنوي يقدم دفتر شروط مصادق عليه من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

مالك أراضي خاصة غير مستغلة.

صاحب امتياز في مستثمرات فلاحية و/أو تربية الحيوانات التابعة لأملاك الدولة الخاصة

فلاح أو مربي على شكل فردي أو منظم على شكل تعاونية أو مجمع.

مؤسسة اقتصادية للإنتاج الزراعي، التثمين التحويل أو توزيع المنتجات الزراعية والصناعات الغذائية

مزرعة نموذجية.

مزارع في مستثمرة فلاحية جماعية، مستفيد من حق الامتياز (مشروع زراعة أو اقتناء معدات الري أو غيرها).

ويرغبون في: ممارسة نشاط:

أشغال تحضير الأراضي وتهيئتها وحمايتها

تطوير الري الزراعي

اكتساب عوامل ووسائل الإنتاج

إنجاز البنى التحتية للتخزين التحويل، التعبئة أو التقييم

الإنتاج الحرفي

حماية التراث الوراثي الحيواني أو النباتي وتطويره.

يستفيدوا من قرض "التحدي" الخاص بالبنك من خلال شروط جد ملائمة:

معدل فائدة 0%% خلال السنوات الخمسة (05) الأولى

المساهمة الشخصية تتراوح بين 10% إلى 20% من تكلفة المشروع

مبلغ القرض من 1.000.000 دج إلى غاية 100.000.000 دج

فترة السداد تتراوح بين 03 سنوات و15 سنة

قرض التحدي الفدرالي:

هو عبارة عن قرض استثماري، مدعوم جزئيا من طرف الدولة، يُمنح للمتعاملين (متعاملي التحويل، التعبئة وتخزين المنتجات الفلاحية).

يستفيدوا منه:

متعاملي تحويل المنتجات الزراعية

متعاملي تعبئة المنتجات الزراعية

متعاملي تخزين المنتجات الزراعية

ويرغبون في: الشروع في أشغال:

تحويل الطماطم الصناعية

إنتاج الحليب

إنتاج بذور البطاطس

صناعة العجائن الغذائية والكسكس

تغليف التمور وتصديرها

إنتاج زيتون المائدة وزيت الزيتون

إنتاج العسل

إنتاج المنتجات المحلية

إنشاء وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين

التلقيح الصناعي ونقل الأجنة.

ذبح وتقطيع الدواجن.

تسويق المنتجات الزراعية ذات الأصل الحيواني تخزينها، تعبئتها وتثمينها.

توزيع المعدات (الأدوات الزراعية، الري، البيوت لبلاستيكية ...).

يمكنهم الاستفادة من قرض "التحدي الفدرالي الخاص ب بنك البدر، من خلال شروط جد ملائمة:

معدل فائدة 0% خلال السنوات الخمسة (05) الأولى

المساهمة الشخصية تتراوح بين 10% إلى 20% من تكلفة المشروع

مبلغ القرض من 1.000.000 دج إلى غاية 200.000.000 دج

فترة السداد تتراوح بين 03 سنوات و15 سنة

قرض السكن الريفي:

يعتبر قرض السكن الريفي بمثابة قرض رهن عقاري موجه للأفراد ومخصص حصريا لتمويل الإسكان في المناطق الريفية.

يستفيدوا منه:

كل شخص طبيعي ذو جنسية جزائرية (مقيم أو غير مقيم في الجزائر) ، راشد وعمركم أقل من 65 عاما، و لديكم دخل ثابت يعادل 1.5 مرة على الأقل من الحد الأدنى للأجر الوطني الأدنى المضمون.

وترغبون في:

بناء ذاتي لمسكن

توسيع السكن القائم

تهيئة منزلكم أو تجديده

يستفيدوا من قرض السكن الريفي من "بدر بنك" مع:

معدل فائدة من. 01% إلى 03% حسب دخلكم

المساهمة الشخصية 10% من تكلفة المشروع

مبلغ القرض من 1.000.000 دج إلى 3.000.000 دج

فترة السداد قد تصل إلى 20 سنة حسب سنكم

الإيجار المالي (ليزينغ):

هو عبارة عن قرض بيع بالإيجار من أجل استئجار الآلات الزراعية ومعدات السقي، المصنعة محليا، والتي تدخل بشكل مباشر في مشاريع الاستثمار. كما يعتبر البيع بالإيجار بمثابة قرض مدعوم جزئيا من طرف الدولة. [1]

مبلغ القرض: يمكن أن يصل إلى 100% من تكلفة المعدات المراد اقتنائها

مدة الإيجار: 10سنوات بالنسبة لآلات الحصاد والدرس و05سنوات بالنسبة لباقي المعدات

معدل الفائدة: يبلغ المعدل المطبق 9.7باحتساب كامل الرسوم في السنة (5.7 على عاتق الزبون +04% دعم).

الفرع الثالث: التأمين البنكي

أولا: التأمينات الفلاحية:

التأمين البنكي هو عبارة عن صفقة تقوم على الرغبة في تنويع نطاقات المنتجات المقترحة على الزبائن وتوسيعها.

[1] الموقع الرسمي للبنك: https://badrbanque.dz/، تاريخ الاطلاع: 2023/04/13.

لهذا الغرض، أبرم بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" شراكتين لتسويق منتجات التأمين لصالح زبائننا وكذا الجمهور العريض عبر شبكة الوكالات التابعة لنا.

حيث تم إبرام أول شراكة مع الشركة الوطنية للتأمينات (SAA). كما تم التوقيع على اتفاقية تتعلق بكيفيات توزيع منتجات التأمين على الأخطار والتأمينات الفلاحية بين الطرفين.

تأمين ضد حرائق المحاصيل:

يغطي هذا النوع من العقود الخسائر الناتجة عن الحرائق التي تنشب في محاصيل الحبوب أو العلف المحصود أو في المطاحن.

التأمين ضد البَرَد:

يكمن الغرض من التأمين ضد البرد في التكفل بخسائر الكميات الناجمة عن الفعل الميكانيكي لتأثير حبات البرد على المحاصيل الدائمة. حيث يغطي عقد البرد، بشكل حصري:

محاصيل الأشجار المثمرة والكروم (يتم تأمين الفواكه فقط)؛

محاصيل زراعة الخضروات

أوراق وأزهار الزراعات الصناعية (التبغ) والمحاصيل البستانية (الزهور).

التأمين المتعدد الاخطار ضد البرد والحرائق:

تم تصميم عقد التأمين المتعدد الأخطار ضد البرد والحرائق، بشكل حصري، لتغطية زراعة الحبوب والبقوليات الدائمة.

التأمين المتعدد الاخطار في البيوت البلاستيكية:

يغطي التأمين المتعدد الاخطار في البيوت البلاستيكية الاضرار المباشرة التي تلحق بالدعامات والمعدات وكذلك المحاصيل المغروسة في البيوت البلاستيكية والتي تنجر عن الاحداث التالية:

العاصفة، البرد، الفيضانات، الجليد، ثقل الثلج، الحريق و /أو الانفجارات.

تأمين المزارع الفتية:

يكمن الغرض من التأمين متعدد المخاطر للمزارع الفتية في التكفل بخسائر الشتلات الصغيرة للأشجار المثمرة او الكروم في الحقول المفتوحة نتيجة للأضرار التي تنجر عن:

العاصفة، البرد، الفيضانات، الحريق و/أو الانفجارات

الطعون المقدمة من طرف الجيران أو أشخاص أخرى،

المسؤولية المدنية العامة.

التأمين المتعدد الأخطار للمستثمرات الفلاحية:

يكمن الغرض من التأمين المتعدد الأخطار للمستثمرات الفلاحية في التكفل بالخسائر التي يمكن أن يتكبدها المؤمن عليه، والتي تنجر عن الأحداث التالية:

الحريق -الانفجارات – الصواعق-العاصفة-الفيضانات-البرد

الأضرار الناجمة عن المياه

المسؤولية المدنية العامة للمستثمر

تلف الأجهزة الكهربائية

الطعون المقدمة من طرف الجيران أو أشخاص أخرى؛

تكاليف الحفر والهدم؛

مصاريف الخبراء وأتعابهم.

التأمين متعدد الأخطار للماشية:[1]

يغطي هذا التأمين الاستثمار في تربية المواشي ضد المخاطر المختلفة وقطيع الماشية، الأغنام والماعز ضد النفوق بسبب الامراض، عمليات الذبح المأمور بها، حالات التسمم الغذائي والحوادث الأخرى ذات الصلة بتربية المواشي.

التأمين متعدد الأخطار للتربية الدواجن:

يغطي هذا التأمين الاستثمار في تربية الدواجن ضد المخاطر المختلفة وقطيع الدواجن ضد النفوق بسبب الأمراض، عمليات الذبح المأمور بها، حالات التسمم الغذائي والحوادث الأخرى ذات الصلة بتربية المواشي.

التأمين المتعدد الأخطار لنخيل التمر:

يكمن الغرض من هذا التأمين في التكفل بالخسائر التي يمكن أن يتكبدها المؤمن عليه، والتي تنجر عن الأحداث التالية:

العاصفة على الأشجار والمحاصيل.

البرد على المحاصيل.

[1] الموقع الرسمي للبنك: https://badrbanque.dz/

المطر على المحاصيل؛

الحريق – الانفجارات – الصواعق.

التأمين على الآلات والمعدات الفلاحية:

يكمن الغرض من هذا التأمين في التكفل بالخسائر التي يمكن أن يتكبدها المؤمن عليه، والتي تنجر عن الأحداث التالية:

الحريق والانفجار.

السرقة

الأضرار العرضية التي تلحق بالمعدات؛

الطعون المقدمة من طرف الجيران أو أشخاص أخرى؛

أعمال الشغب والحركات الشعبية؛

الأعمال الإرهابية والتخريب المشاركة والإقامة في المعارض.

التأمين متعدد الاخطار لزراعة الخضروات

يكمن الغرض من هذا التامين في التكفل بالخسائر التي يمكن أن يتكبدها المؤمن عليه والتي تنجز عن الأحداث التالية:

الجليد، البرد، العواصف والرياح العاتية، الفيضانات، الرياح الجنوبية الشرقية الجافة "السيروكو"

التأمين متعدد الأخطار في مجال تربية النحل:

يكمن الغرض من هذا التأمين في التكفل بالخسائر التي يمكن أن يكبدها المؤمن عليه، والتي تنجر عن الأحداث التالية:

الحريق، الانفجارات، الصواعق، العاصفة.

المسؤولية المدنية العامة

نفوق النحل الذي ينتج عما يلي:

الأمراض، التسممات، التأثيرات المناخية، السرقة والتدهور لخلايا النحل بعد أعمال التخريب

فقدان العسل بعد حدوث الكوارث

الحماية القانونية

التأمين متعدد الأخطار في مجال تربية المائيات:

يكمن الغرض من هذا التأمين في التكفل بالخسائر التي يمكن أن يتكبدها المؤمن عليه والتي تنجر عن الأحداث التالية:

نفوق الحيوانات الخاصة بتربية المائيات

الحريق –الانفجارات-الصواعق

الفيضانات-العاصفة –الزلازل-

الأضرار الناجمة عن المياه

المسؤولية المدنية.

ثانيا: تأمين الممتلكات

التأمين على الكوارث الطبيعية (CAT-NAT) للسكن:

يغطي هذا التأمين الأملاك العقارية الخاصة بالمؤمن عليه ضد أحداث الكوارث الطبيعية، وفقا لأحكام الأمر رقم 03-12، المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وبتعويض الضحايا.

التأمين المتعدد الأخطار للسكن

يغطي هذا النوع من العقود الممتلكات السكنية (الأملاك المنقولة والعقارية) ضد الحريق الأضرار الناجمة عن المياه، السرقة وكسر الزجاج.

ثالثا: التأمينات على الأشخاص

التأمين البنكي هو عبارة عن صفقة تقوم على الرغبة في تنويع نطاقات المنتجات المقترحة على الزبائن [1]

وتوسيعها لهذا الغرض، أبرم بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" شراكتين لتسويق منتجات التأمين لصالح زبائننا وكذا الجمهور العريض عبر شبكة الوكالات التابعة لنا. حيث تم إبرام أول شراكة مع الشركة الوطنية للتأمينات (SAA).

كما تم التوقيع على اتفاقية تتعلق بكيفيات توزيع منتجات التأمين على الأخطار والتأمينات الفلاحية بين الطرفين.

السفر والمساعدة في الخارج:

هو عبارة عن تأمين ضد أية إصابة جسدية بعد وقوع حادث أثناء رحلة شخصية أو مهنية إلى الخارج.

يجمع عقد التأمين هذا بين نوعين من الضمان

ضمان ضد الحوادث الجسدية التي تقع أثناء الرحلة، حيث يتم دفع تعويضات في حالة الوفاة أو العجز الدائم الذي ينجر عن وقوع حادث.

مساعدة صالحة أثناء السفر إلى الخارج، والتي توفر حالات تكفل وتعويضات جزافية يقدمها

[1] الموقع الرسمي للبنك: https://badrbanque.dz/، تاريخ الإطلاع:2023/04/15.

"المتكفل بالمساعدة" التابع لشركة التأمين الاحتياط والصحة "SAPS" بناء على طلب من الشخص المؤمن عليه.

التأمين ضد الحوادث الفردية:

هو عبارة عن تأمين ضد أية إصابة جسدية بعد وقوع حادث أثناء الحياة المهنية أو الشخصية.

التأمين القاعدي: الوفاة نتيجة وقوع حادث والعجز الكلي والدائم.

ضمانات إضافية:

العجز الدائم؛

مصاريف العلاج الطبي؛

العجز المؤقت.

الفرع الرابع: الادخار

دفتر التوفير "LEB":

يعتبر حساب التوفير بفوائد بمثابة حساب على الدفتر، والذي يمثل:

حساب مدفوع ويكسبكم فوائد كل ثلاثة أشهر؛

حساب جاري لا يجمد أموالكم ويتركها متاحة لكم في أي وقت؛

سهل التزويد سواء من خلال التحويلات المالية الدائمة أو المنتظمة، أو من خلال التحويلات المالية عن بعد باستخدام البطاقة البنكية "توفير"، أو عن طريق عملية دفع بسيطة

سهل المتابعة من المنزل عبر بوابة الانترنت "BADRnet"

يعتبر حساب التوفير من دون فوائد بمثابة حساب على الدفتر، والذي يمكنكم من:

الإبقاء على مدخراتكم في أمان من دون أن ينتج عنها فوائد؛

سحبها في أي وقت باستخدام البطاقة البنكية "توفير" أو من خلال السحب من الشباك

الحصول على عدة حلول لتزويده سواء عن طريق الدفع التحويل البنكي الدوري أو العرضي التحويل البنكي باستخدام البطاقة البنكية "توفير"؛

متابعة حركات ورصيد حسابكم البنكي من خلال الخدمات الالكترونية البنكية "BADRnet".

حساب الإدخار الأشبال "LEJ"

يعتبر حساب توفير الشباب" من دون فوائد بمثابة حساب على الدفتر و الذي يمثل:

حساب غير مدفوع من أجل تلبية حاجة معينة لزبائننا .

حساب جاري لا يجمد أموالكم ويتركها متاحة لكم في أي وقت.

يمكن تزويد حساب توفير الاشبال" بدون فوائد من خلال عمليات التحويل البنكي التي يأمر بها الولي القانوني أو أي شخص آخر يرغب في تزويد هذا الحساب اعتبارا من حساب الصكوك أو الحساب الجاري الخاص بهم.
سهل التزويد عن طريق عمليات التحويل البنكي الدائم أو العرضي، أو عن طريق التحويلات البنكية عن بعد باستخدام البطاقة البنكية "التوفير"، أو عن طريق عملية الدفع البسيطة.

سهل المتابعة من المنزل عبر بوابة الانترنت "BADRnet".

الفرع الخامس: النقد الآلي

البطاقة البنكية

البطاقة البنكية الكلاسيكية / البطاقة البنكية تيتانيوم

طريقة العمل:

عمليات السحب من الموزعات الآلية "DAB" / والشبابيك الآلية "GAB" في الخارج التي تحمل شعار "ماستر كارد".

عمليات تسديد المشتريات السلع أو الخدمات من خلال البطاقات البنكية لأجهزة الدفع الالكتروني "TPE" التي تحمل شعار "ماستر كارد"؛

عمليات الدفع عبر الانترنت في المواقع الالكترونية المؤمنة التي تحمل شعار "ماستر كارد

الامتيازات:

التحكم في النفقات الخاصة بحسابكم، مما يسمح لكم بتسيير دقيق لميزانيتكم وبدون مخاطر

الولوج:

قبول عالمي عبر عدة ملايين من نقاط البيع؛

تغطية واسعة لأجهزة الصراف الآلي عبر كافة أنحاء العالم؛

الانفتاح على التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت أو من خلال أحد التطبيقات

ولوج دائم وآمن إلى أموالكم في الخارج على مدار 24 ساعة / 24 ساعة وخلال 07 أيام / 07 أيام.

الأمان:

يؤمن بروتوكول الدفع الآمن (D Secure3) عمليات الدفع الالكتروني الخاصة بكم عبر الانترنت

ضمان الأمن بفضل تقنية البطاقة البنكية الذكية (EMV).

يقوم البنك كذلك بالمعاملات المالية التالية:

الادخار: دفتر الادخار، الاستثمار: الإيداع لأجل وسندات الصندوق، التجارة الخارجية.[1]

[1] الموقع الرسمي للبنك: https://badrbanque.dz/ ،تاريخ الاطلاع:2023/04/16.

المطلب الثاني: دراسة حالة لقرض التحدي للمجمع الجهوي للاستغلال 027

في هذا المطلب نتطرق إلى دراسة قرض التحدي الذي يعتبر أحد أنواع القروض البنكية الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بمستغانم.

الفرع الأول: تقديم ودراسة الملف

تقدم السيد "ج" لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل طلب قرض بهدف إنشاء مستثمرة فلاحية مرفق بالوثائق المبينة فيما يلي:

ملف القرض:

شهادة المصادقة على المشروع من المصادر الفلاحية.

طلب القرض.

دفتر الشروط (عقد ملكية يمنح من طرف الدولة الاستغلال المستثمرة لمدة معينة وفق شروط معينة).

عقد الامتياز (عقد ملكية يمنح من طرف الدولة الاستغلال المستثمرة لمدة معينة وفق شروط معينة).

شهادة التأهيل بالنسبة للمستثمر الفلاحي هي بطاقة فلاح.

شهادة جبائية مصفاة مستخرجة من مديرية الضرائب.

شهادة عدم المديونية من بنك الوطني الجزائري والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع (عند مكتتب دراسات معتمد لدى وزارة الفلاحة).

الفاتورة الشكلية للجرار الفلاحي.

رخصة السياقة (استغلال الجرار الممول).

يطلع المستثمر ملف عند مصلحة المكلفين بالزبائن قسم مؤسساتي.

تحديد محظر المعاينة لمكان الاستغلال من طرف هذه المصلحة يوجه الملف إلى مصلحة القروض ويتم فيها معالجة ودراسة (رفض أو قبول) إن كان نوع الملف يدرس على مستوى الوكالة.

دراسة الملف:

ان ملف القرض الفلاحي يبدأ أولا بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه المذكور أعلاه أمام المكلف بالزبائن، حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون وذلك من أجل الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض، ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه، ثم يتم إصدار وصل استلام الملف ويتم تحديد موعد المعاينة الميدانية التي تكون من طرف لجنة من البنك ومكون على الأقل من المدير وموظفين من مصالح القروض والزبون لمعاينة مقر المشروع، والاضطلاع على المساهمات العينية التي يساهم بها العميل في هذا المشروع، وبعدها تقوم هذه اللجنة بتحرير محضر المعاينة والتوقيع عليه.

ثم يحول الملف إلى المكاتب الخلفية عبر المشرفين (مشرف المكاتب الواجهة + مشرف عن المكاتب (الخلفية) وهذا الأخير يقوم بتحويل الملف إلى المكلفين بالدراسات أين يتم دراسة الملف مرة أخرى ثم يعقد اجتماع اللجنة القروض لإعداد المحضر والتوقيع عليه ثم يبعث إلى المديرية الجهوية لإعادة دراسة واتخاذ القرار ويعاد إلى الوكالة مع قبول القرض.

ويعد كل هذه المراحل تم منحه القرض وسلمه البنك شيك أولي أخذه الزبون "ج" وسلمه إلى الممول لاقتناء العتاد وبعد ذلك يقوم البنك بزيارة ميدانية أخرى من أجل التأكد من أن العتاد موجود ويحرر محضر أخر وبعد هذا يقوم البنك بتسليم الزبون الشيك النهائي بقيمة القرض.

الفرع الثاني: تقديم المشروع.

قبل أن نتطرق إلى تقديم المشروع نقدم بعض المعلومات المهمة المتمثلة فيما يلي:

- معلومات عن طلب القرض

نشاط: فلاح

طبيعة القانونية: شخص طبيعي.

رقم أعمال زبون لـ 3 سنوات سابقة: لا شيء.[1]

تقديم المستثمرة:

طبيعة قانون لمستثمرة:

مساحة إجمالية للمستثمرة: 73هكتار و58آر و14 سنتار.

المساحة القابلة للإستغلال:45هكتارات، حيث:

10هكتار: خوخ، 15هكتار: نكتارين، 20هكتار: العنب.

تقديم المشروع:

بعد الدراسة لهذا المشروع من طرف البنك توفرت المعلومات التالية:

السيد "ج" البالغ من العمر 48 سنة والذي تقدم بطلب قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل الحصول على الشتلات ومعدات الزراعة والإكسسوار ومعدات الري في إطار قرض تحدي.

- موقع المشروع: واد الخير، مستغانم.

- تكلفة المشروع قدرت بـ: 80441725 دج.

نوعية القرض: متوسط المدى في إطار قرض التحدي لدعم المستثمرات الفلاحة.

المشروع: اقتناء:

الشتلات (زراعة الخوخ والنكتارين والكرم "العنب")

[1] من إعداد المتربص اعتمادا على المعلومات والوثائق المقدمة من طرف البنك

معدات الزراعة و إكسسوارات(جرار، محراث، ، سياج "zemarmman "، حوض مائي 50000متر مربع،) معدات الري(نظام الري بالتنقيط "gag" ،رشاش مائي)،

- **مدة القرض:** 7سنوات +36شهرمؤجل جزئيا.

- **نسبة الفوائد (نسبة الامتيازات)** متوسط المدى.

الضمانات المقدمة:

يوافق البنك على منح القروض لكن بشرط تقديم ضمانات وهي عديدة والضمانات المقدمة في هذا المشروع:

رهن رسمي لملكية خاصة.

رهن حيازي ممول من طرف بنك.

الدراسة المالية للمشروع

يقوم طالب القرض بتحضير التقديرات المالية والتكلفة المالية المقدرة لمشروعه وذلك عند مكتب دراسات مختص، ليقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدراسة الملف مرورا بالمراحل الموضحة في الفرع الأول دون أي مشاكل أو عوائق ويقوم البنك بالمراحل التالية لدراسة مالية المشروع كالتالي:

الجدول رقم (3_1): دراسة مالية تقديرية المقدمة من طالب القرض.

الإجراءات	المبلغ	القرض البنكي	مساهمات شخصية
بناء سياج "zemarmman"	12011562.50	/	12011562.50
بناء حوض مائي 50000 متر مربع	22367240.00	17893792.00	4473448.00
زراعة الخوخ 10هكتار	7200071.20	5760056.96	4473448.00
زراعة نكتارين 15هكتار	10800106.80	8640085.44	1440014.24
زراعة الكرم "العنب" 20هكتار	14762676.60	11810141.28	2160021.36
زراعة الماندرين "orograند" "orotinna"	8400000.00	/	2952525.32
إقناء جرار، محراث، رشاش مائي	4865121.03	3892096.82	8400000.00
تركيب نظام الري بالتنقيط"gag" ل 70هكتار	24781720.12	19825376.09	4956024.21
بناء محطة تسميد على مدار 200 متر مربع	/	/	مساهمات عينية المقدار
فتح المنحدرات	/	/	مساهمات عينية المقدار
تكلفة إجمالية للمشروع (da)	105188498.25	67821548.59	37366949.66

المصدر: وثائق داخلية للبنك لدراسة حالة.

بعد دراسة البنك للتقدير المالي للمشروع يقبل طلب القرض لكن مع رفض:

زراعة الماندرين التي قدرت تكلفتها: 8400000 دج.

ليصبح التقدير المالي الجديد بعد إلغاء زراعة الماندرين كالتالي:

جدول رقم(3_2): التقدير المالي النهائي المقدم من طرف طالب القرض

عنوان العمليات	الكمية	الوحدة	سعر الوحدة(da)	المبلغ(da)
بناء سياج "zemarmman"	5000	M	2400.00	12011562.50
بناء حوض مائي	50000	M3	440.00	22367240.00
زراعة الكرم "العنب" 20هكتار	20	HA	738133.83	14762676.60
زراعة الخوخ 10هكتار	10	HA	720007.10	7200071.20
زراعة نكتارين 15هكتار	15	HA	720007.10	10800106.80
تركيب نظام الري بالتنقيط"gag" جرار(68cv)،محراث(2socs)،غطاءالمحاصيل8*6 ، رشاشة مائية 1000 لتر.	70	HA	354024.57	24781270.12 4865121.03
المجموع				96788498.25

المصدر: وثائق داخلية للبنك لدراسة حالة.

يدرس البنك الملف مرة ثانية بعد أن قام صاحب المشروع بإزالة تكلفة زراعة الماندرين ليصيح تقديره المالي المعد يساوي 96788498.25دج. بعدما كان 105188498.25 مع زراعة الماندرين.

يدرس بنك الفلاحة والتنمية الريفية مرة ثانية الملف ليعطي الموافقة للمستثمرة الفلاحية مع إعداد تقديره المالي النهائي للمشروع، والجدول التالي يوضح لنا ذلك: [1]

[1] من إعداد المتربص اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

جدول رقم(3_3): التقدير المالي للمستثمر الفلاحي

التعيين	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	المبلغ	قرض التحدي	%
بناء سور 5000متر	M	5000	/	12011562.50	0	%0
بناء حوض مائي 50000م²	M3	50000	/	22367240	15656944	%70
زراعة 10 هكتار من شتلات الخوخ	U	4000	900	3600000	2519876	%70
زراعة 15 هكتار من شتلات النكتارين	U	6000	900	5400000	3779876	%70
زراعة 20 هكتار من شتلات الكرم (العنب)	U	4200	351	14762219	10333429	%70
تركيب نظام الري بالتنقيط 45هكتار	HA	45	/	17435583	12204784	%70
اقتناء جرار (C6807 cv)	U	1	3359620	3359620	2351610	%70
اقتناء محراث (2socs)	U	1	280717	280717	196378	%70
اقتناء غطاء المحاصيل 16*8	U	1	429352	429352	300423	%70
اقتناء رشاش مائي 1000لتر	U	1	795432	795432	556678	%70
تكلفة إجمالية للمشروع(DA)				80441725	47900000	%60

المصدر: وثائق داخلية للبنك لدراسة حالة.

قدر البنك التكلفة الاستثمارية النهائية لهذا المشروع بقيمة: 80441725 دج بينما كان صاحب المشروع قدرها بقيمة 96788498.25 دج. مما يعني تخفيض البنك للتكلفة المقدرة لطالب القرض بقيمة 16346773.25دج.

ولامست التخفيضات كل من: تكلفة زراعة شتلات الخوخ، تكلفة زراعة شتلات النكتارين، تكلفة زراعة شتلات الكرم (العنب) إضافة إلى تكلفة نظام الري بالتنقيط والجدول التالي يوضح لنا بدقة قيمة التخفيض للتعينات والتي بقيت على حالها: [1]

[1] من إعداد المتربص اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

جدول رقم(3_4): الفرق بين تكلفة البنك وطالب القرض.

التعيينات	تكلفة صاحب المشروع	تكلفة البنك النهائية	الفرق	التعليق
بناء سور 5000متر	**12011562.50**	**12011562.50**	**0**	بقيت ثابتة
بناء حوض مائي 50000م²	**22367240.00**	**22367240**	**0**	بقيت ثابتة
زراعة 10 هكتار من شتلات الخوخ	**7200071.20**	**3600000**	**3600071.2**	خفضت التكلفة
زراعة 15 هكتار من شتلات النكتارين	**10800106.80**	**5400000**	**5400106.8**	خفضت التكلفة
زراعة 20 هكتار من شتلات الكرم (العنب)	**14762676.60**	**14762219**	**457.6**	خفضت التكلفة
تركيب نظام الري بالتنقيط 45هكتار	**24781270.12**	**17435583**	**7345687.12**	خفضت التكلفة
اقتناء جرار + اقتناء محراث + اقتناء غطاء المحاصيل + اقتناء رشاش مائي.	**4865121.03**	**4865121**	**0.03**	بقيت ثابتة
المجموع	**96788498.25**	**80441725.55**	16346773.25	/

المصدر: من إعداد المتربص اعتمادا على المعطيات المقدمة.

التكلفة الاستثمارية للمشروع هي 80441725.55 وهو استثمار متوسط المدى.

الجدول رقم (3_5): نسبة المساهمة

مساهمة شخصية	**نقدا**	**%26**	**20530163**
	طبيعيا	**%15**	**12011563**
مساهمة البنك		**%60**	**47900000**

المصدر: من إعداد المتربص اعتمادا على المعطيات المقدمة.

المساهمة الشخصية هي المبالغ الذي يساهم به طالب القرض، وتمثل 41% من التكلفة الاستثمارية و60% من التكلفة الاستثمارية يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في شكل قرض التحدي.

القرض المقدم في إطار التحدي يخص المشاريع متوسطة المدى ب 47900000 دج.

الجدول رقم (3_6): طريقة تمويل المشروع

مبلغ الاستثمار	**80441725**	
قرض التحدي (متوسط المدى)	**47900000**	**7سنوات +36شهرمؤجل جزئيا**
المساهمة الشخصية	**32541726**	

المصدر: من إعداد المتربص اعتمادا على المعطيات المقدمة.

من خلال كل هذه المعلومات نقول إنه تم تمويل هذا المشروع من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن طريق قرض التحدي متوسط المدى قيمته 80441725 دج مخصص لاقتناء وسائل لمدة 7 سنوات.

أما بالنسبة للمساهمة الشخصية لطالب القرض فمبلغه قيمتها 32541726 دج.

ملاحظة: يتم التسجيل المحاسبي للقرض على مستوى الوكالات التابعة للمجمع الجهوي للاستغلال من قبل محاسب الوكالة ولدعم الجانب التطبيقي قمنا بإضافته.

المعالجة المحاسبية لعملية منح القرض:

إن مختلف أنواع القروض تسجل محاسبيا عبر ثالثة مراحل:

المرحلة الأولى: فتح حساب خاص لمقرض المؤكد من طرف البنك .

المرحلة الثانية: استعمال القرض من طرف الزبون.

المرحلة الثالثة: تسديد أقساط القرض من طرف العميل.

فتح حسابات القرض المؤكد من طرف البنك: عندما يتعهد البنك بمنح قرض معين لصالح الزبون يقوم البنك بتسجيل عملية القرض أو الوعد قبل عملية التحويل لمبلغ القرض لصالح الزبون، ويقوم البنك بتسجيل القيد التالي:[1]

902		**ح/تعهدات بالتمويل لصالح الزبائن**		
	9029	**ح/مقابل التعهدات لصالح الزبائن**		
		الموافقة على منح القرض		

المصدر: المعالجة المحاسبية للقروض، من الموقع: http://elearning.centre-univ-mila.dz/ ، تاريخ الاطلاع: 01/06/2023.

[1] المعالجة المحاسبية للقروض، من الموقع: http://elearning.centre-univ-mila.dz/ ، تاريخ الاطلاع: 01/06/2023.

استعمال القرض من طرف الزبون: عندما يحتاج الزبون للأموال من البنك يمول حساب هذا الأخير حسب طبيعة القرض الممنوح ويقوم بتسجيل القيد التالي:

20		ح/اعتمادات العملاء			
	22012	ح/الحساب الجاري للعميل			
		تحويل مبلغ القرض لحساب الزبون			

المصدر: المعالجة المحاسبية للقروض، من الموقع: http://elearning.centre-univ-mila.dz/ ، تاريخ الاطلاع: 01/06/2023.

وفي نفس الوقت يقوم البنك بترصيد جزئي لكل من ح/902، ح/9029 بالمبلغ المحول في حساب الزبون. أي ترصيد الحسابين أو إلغاء التعهد قانونيا ويسجل القيد التالي:

9029		ح/مقابل التعهدات لصالح الزبائن			
	902	ح/تعهدات بالتمويل لصالح الزبائن			
		ترصيد الحسابين			

المصدر: المعالجة المحاسبية للقروض، من الموقع: http://elearning.centre-univ-mila.dz/ ، تاريخ الاطلاع: 01/06/2023.

وكلما قام العميل باستعمال مبلغ القرض يتم تخفيض حسابه الجاري بجعل حساب الصندوق دائن، إن تم سحب هذا المبلغ من صندوق البنك أو حسابات أخرى حسب الحالات، يسجل القيد التالي:

22012		ح/الحساب الجاري للعميل			
	10	ح/الصندوق			
	22011	ح/حسابات الشيكات			
	22012	ح/الحسابات الجارية			
	12	ح/البنك المراسل			
	17	ح/الفرع			
		عمليات السحب بمختلف انواعها			

المصدر: المعالجة المحاسبية للقروض، من الموقع: http://elearning.centre-univ-mila.dz/ ، تاريخ الاطلاع: 01/06/2023.

عملية تسديد أقساط القرض :كلما يصل ميعاد استحقاق القرض يقوم البنك بتسجيل القيد التالي:

10		ح/الصندوق			
22012		ح/ الحساب الجاري للعميل			
	20	ح/اعتمادات العملاء			مبلغ القسط
	7020	ح/فوائد على اعتمادات على الزبائن			مبلغ الفائدة
		تسديد أقساط القرض			

نفس المصدر

ملاحظة: في حالة ما إذا كان رصيد حساب الزبون في ميعاد الاستحقاق غير كاف لتغطية القسط يعتبر هذا الأخير غير مدفوع وتسجل هذه العملية باستعمال الحساب ح/26: قيم غير محملة ومبالغ أخرى غير مستحقة وتسجل على النحو التالي :

26		ح/قيم غير محملة ومبالغ أخرى غير مستحقة			
	20	ح/اعتمادات العملاء تحميل ديون			

نفس المصدر

المعالجة المحاسبية لقروض الاستغلال وقروض الاستثمار:

لقد صنف المخطط المحاسبي البنكي القروض ضمن الصنف الثاني ح/20: قروض الزبائن وينقسم إلى:

ح/ 2021: قروض الاستغلال.

ح/ 2041: قروض الاستثمار.

أولا: المعالجة المحاسبية لقروض الاستغلال: تكون المعالجة المحاسبية بالنسبة لمنح القرض وتسجيل الفوائد في نهاية كل ثلاثي أو سداسي حسب البنك كما يلي: [1]

[1] المعالجة المحاسبية للقروض، من الموقع: http://elearning.centre-univ-mila.dz/ ، تاريخ الاطلاع: 02/06/2023.

902		تاريخ منح القرض		
		ح/تعهدات بالتمويل لصالح الزبائن		
	9029	ح/مقابل التعهدات لصالح الزبائن		
		الموافقة على منح القروض		
9029		ح/مقابل التعهدات لصالح الزبائن		
	902	ح/تعهدات بالتمويل لصالح الزبائن		
		ترصيد الحسابين		
2021		ح/قروض الاستغلال		
	22012	ح/الحساب الجاري للعميل		
		تحويل القرض لحساب العميل		
2027		تسجيل فوائد في كل ثلاثي أو سداسي		
		ح/ ديون مستحقة		
	70202	ح/ فوائد على قروض الاستغلال		
		تسجيل الفائدة		
22012		تاريخ استرجاع القرض		
		ح/الحساب الجاري للعميل		
	2021	ح/قروض الاستغلال		
	2027	ح/ديون مستحقة		
		استرجاع القرض وتحصيل الفوائد		

نفس المصدر

المعالجة المحاسبية لقروض الاستثمار: إن طريقة استرجاع البنك لأصل القرض وتحصيل فوائده تختلف عن قروض الاستغلال لان القرض والفوائد لا يحصل عليها البنك دفعة واحدة بتاريخ الاستحقاق بل تتم على شكل دفعات متساوية أو متناقصة، تحدد قيمتها مع الزبون وتكون المعالجة المحاسبية على النحو التالي:[1]

902		تاريخ منح القرض		
		ح/تعهدات بالتمويل لصالح الزبائن		
	9029	ح/مقابل التعهدات لصالح الزبائن		
		الموافقة على منح القرض		
9029		ح/مقابل التعهدات لصالح الزبائن		
	902	ح/تعهدات بالتمويل لصالح الزبائن		
		ترصيد الحسابين		
2041		ح/ قروض الاستثمار		
	22012	ح/الحساب الجاري للعميل		
		تحويل القرض لحساب العميل		
		تاريخ دفع دفعة الفرض		
22012		ح/الحساب الجاري للعميل		
10		ح/الصندوق		
	2041	ح/قروض الاستثمار		
	70204	ح/فوائد على قروض الاستثمار		
		استلام دفعة القرض		

نفس المصدر

المعالجة المحاسبية لدراسة الحالة التي لدينا: حسب الدراسة السابقة للعميل "ج" لدينا المعلومات التالية:

[1] نفس المصدر.

بتاريخ 25/12/2021 تقدم العميل "ج" لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مستغانم بطلب قرض استثماري وبعد دراسة الملف تم الموافقة على منح القرض الذي قدر ب 47900000 دج بتاريخ 01/01/2022، وتم تحويل القرض لحسابه الجاري في نفس الوقت.

واتفق الطرفيين على ما يلي:

مدة القرض: 7 سنوات.

تسديد القرض والفائدة على دفعتين متساويتين: أول دفعة ب: 02/01/2023 والدفعة الثانية بتاريخ الاستحقاق.

تحصيل الدفعات من الحساب الجاري للعميل.

معدل الفائدة 3% سنويا.[1]

أولا: نقوم بحساب فائدة القرض:

$$\text{فائدة القرض} = \frac{(47900000*0.03*24)}{12}$$

فائدة القرض = 2874000دج.

ثانيا: حساب قيمة الدفعة من القرض:

$$\text{قيمة الدفعة من القرض} = \frac{47900000}{2}$$

قيمة الدفعة من القرض= 23950000 دج.

ثالثا: حساب قيمة الدفعة من الفائدة:

قيمة الدفعة من الفائدة:

$$\text{قيمة الدفعة من الفائدة} = \frac{2874000}{2}$$

قيمة الدفعة من الفائدة: 1437000 دج.

رابعا: المعالجة المحاسبية للعملة في دفاتر البنك:

استلام الدفعة الأولى يكون في تاريخ: 02/01/2023.

أما استلام الدفعة الثانية تكون في تاريخ: 01/01/2024، وهو تاريخ استحقاق القرض.

[1] من إعداد المتربص اعتمادا على دراسة الحالة المقدمة من البنك.

		25/12/2021		
902		ح/تعهدات بالتمويل لصالح الزبائن	47900000	
	9029	ح/مقابل التعهدات لصالح الزبائن		47900000
		الموافقة على منح القرض الاستثماري		
		01/01/2022		
9029		ح/مقابل التعهدات لصالح الزبائن	47900000	
	902	ح/تعهدات بالتمويل لصالح الزبائن		47900000
		ترصيد الحسابين		
		01/01/2022		
2041		ح/ قروض الاستثمار	47900000	
	22012	ح/الحساب الجاري للعميل		47900000
		تحويل القرض للحساب الجاري للعميل		

المصدر: من إعداد المتربص اعتمادا على دراسة الحالة.

		02/01/2023		
22012		ح/الحساب الجاري للعميل	25387000	
	2041	ح/قروض الاستثمار		23950000
	70204	ح/فوائد على قروض الاستثمار		1437000
		استلام الدفعة الأولى من القرض		

		01/01/2024		
22012		ح/الحساب الجاري للعميل	25387000	
	2041	ح/قروض الاستثمار		23950000
	70204	ح/فوائد على قروض الاستثمار		1437000
		استلام الدفعة الثانية من القرض		

المصدر: من إعداد المتربص اعتمادا على دراسة الحالة.

ملاحظة: هذا باعتبار الدفعات متساوية:

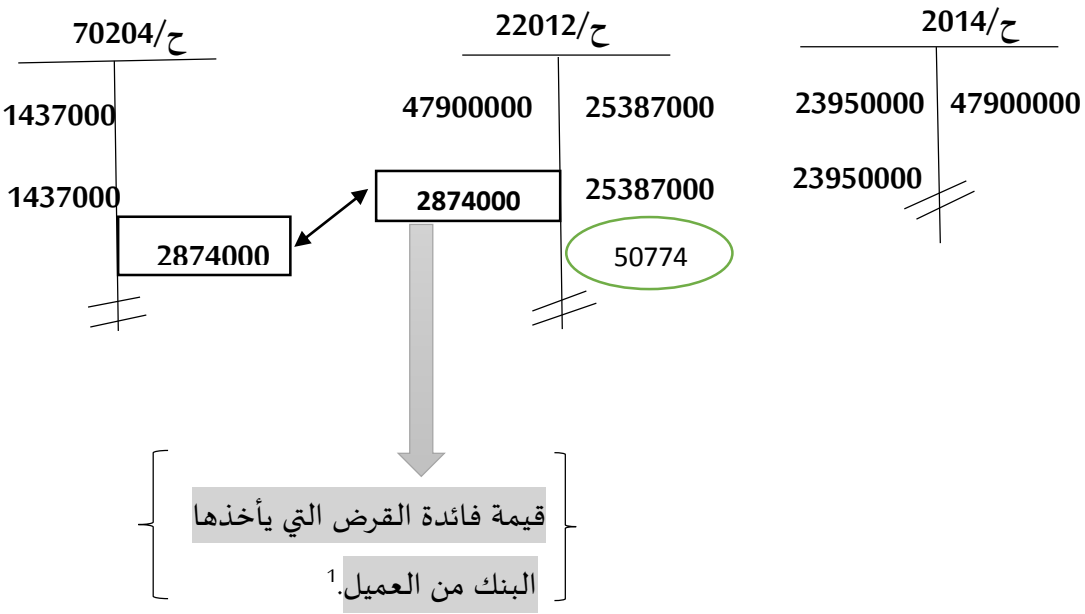

[1] من إعداد المتربص اعتمادا على دراسة الحالة.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد تبين لنا من خلال هذا الفصل معاملات بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر (المجمع الجهوي للاستغلال 027) من خلال مختلف الخدمات التي يقدمها حيث قمنا في البداية بتقديم لمحة عامة من خلال النشأة والتطور البنك والتعريف بالمجمع محل الدراسة ومختلف مهام مصالحه وتقديم أهم المعاملات المالية التي يقوم بها.

ثم قمنا بالانتقال إلى دراسة الحالة التطبيقية لإحدى المعاملات المالية المهمة التي يقوم بها البنك وهي القروض الفلاحية تحديدا قرض التحدي، ولقد قمنا بتبيين أهم الخطوات والمراحل التي يقوم البنك بتتبعها في دراسة وتحليل الملف لقبول منح القرض لطالبه.

ومن خلال ما سبق نستخلص ما يلي:

1/تطورت المعاملات المالية والخدمات التي تقدمها البنوك التجارية من مجرد قبول الودائع ومنحها في شكل قروض إلى معاملات متعددة في مختلف المجالات ومست مختلف القطاعات والنشاطات.

2/يتميز بنك البدر عن باقي البنوك التجارية من خلال معاملاته المالية المتخصصة في القطاع الفلاحي والتنمية الريفية حيث يعتبر الرائد في هذا المجال إلى جانب قيامه بالمعاملات المالية المعروفة ك: فتح الحساب وتأجير الخزائن الحديدية والصرف والتجارة الخارجية ...الخ.

3/تعتبر القروض الفلاحية أكثر أهمية خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها، وتقدم القروض للفلاحين لشراء الشتلات أو البذور وأسمدة أو شراء جرارات فلاحية سواء لأجل قصير أو لأجل طويل والهدف الأساسي من وراء تقديم هذه القروض هو مساعدة الفلاحين في إيجاد الحلول لمشاكلهم الفلاحية من جهة وتشجيع القطاع الفلاحي من جهة أخرى.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

في ختام هذا البحث بشقيه النظري والتطبيقي تطرقنا لموضوع المعاملات المالية في البنوك التجارية وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة في بداية البحث والتي صيغت على النحو التالي:" ما هي أهم المعاملات المالية التي تقوم بها البنوك التجارية؟"، حيث تمت معالجة هذا الموضوع من خلال ثلاث فصول، كان الأول منها البنوك التجارية بحيث تطرقنا إلى نشأة البنوك التجارية و مفهومها و أشكالها ، ثم إلى الخصائص التي تتميز بها و الأهداف و الأهمية التي تلعبها، ثم إلى الوظائف التقليدية و الحديثة التي تقوم بها و موارد و استخدامات البنك التجاري و العوامل التي تؤثر على نشاطها.

لننتقل الى الفصل الثاني الذي تناولنا فيه أهم المعاملات التي يقوم بها البنك التجاري تحت عنوان معاملات البنوك التجارية والحساب البنكي كان أول ماتم التطرق له في الفصل لتأتي بعده الوديعة ووسائل الدفع والعمليات على الأوراق التجارية أيضا عمليات منح القروض والاعتمادات المصرفية والتأمين، ثم بعدها للمعاملات التالية: العمليات على الأوراق التجارية وعلى الصرف، وتأجير الخزائن الحديدية.

أما الفصل الثالث كان بمثابة الإسقاط التطبيقي لما تطرقنا إليه نظريا في الفصليين السابقين، وذلك من خلال التربص الميداني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكانت معاملة منح القروض دراسة حالة باعتباره من أهم المعاملات المالية من خلال دراسة منح قرض التحدي.

التحقق من الفرضيات:

الفرضية الأولى: من خلال دراستنا تبين لنا أن البنك التجاري مؤسسة مالية لا تقتصر على مجرد قبول الوديعة و منح القروض بل تخطت ذلك بالقيام بمعاملات متعددة.

الفرضية الثانية: لقد أثبتت دراستنا أن للبنوك التجارية معاملات مالية مختلفة بدءا من أهم معاملة وهي قبول الودائع وتقديمها على شكل قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل كذلك يقوم بالتأمين الذي يعتبر من المعاملات الحديثة والصرف والعمليات على الأوراق التجارية والمالية وتأجير الخزائن الحديدية.... الخ.

الفرضية الثانية: لمنح قرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية يجب دراسة كل من ملف طلب القرض والتقديرات المالية التي يعدها المقترض من بعدها يقرر مانح القرض (البنك) قرار منح القرض وتمويل المشروع أو رفضه. وهذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الثالثة من خلال دراستنا التطبيقية لبنك البدر.

النتائج:

سمحت لنا دراستنا سواء من الناحية النظرية او التطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال 027 بالتوصل إلى النتائج التالية:

خاتمة عامة

1/تطورت البنوك التجارية على مر العصور حيث بدأت بعمليات مصرفية بسيطة وتوسعت لتقديم خدمات متعددة بذلك تحولت من كونها مؤسسات مالية وسيطية بين أصحاب الفائض والعجز إلى مؤسسة مالية لديها القدرة على التأثير في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في تنشيط الاقتصاد.

2/أصبحت عمليات البنوك التجارية من مجرد مكان لتجميع الأموال واقتراضها إلى معاملات متنوعة شملت جميع الانشطة الاقتصادية مهما كان نوعها.

3/إن تقديم البنوك التجارية لمختلف الخدمات والمعاملات المالية والعمل على كسب أكبر قدر ممكن من الزبائن لديه غاية وهدف واحد وهو تحقيق الربح المالي.

4/بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد أهم البنوك التجارية على المستوى الوطني وأكثر نشأة حيث ان مختلف المعاملات التي يقدمها تهدف بالدرجة الأولى على دعم وتنمية القطاع الفلاحي.

5/يعتبر تقديم القرض من أهم معاملات بنك البدر وأكثر العمليات التي يقبل الزبائن للاستفادة منها حيث إن مختلف القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية مخصصة لتمويل الفلاحين والمزارعون ومربي المواشي حتى أصحاب المؤسسات الاقتصادية المنظمة والناشطة في مجال المنتجات الفلاحية وهذا يعني أن قروض بنك البدر قروض فلاحية بامتياز والتي تستقطب الفئة الناشطة في مجال الفلاحة والتنمية الريفية وهذه الميزة التي تميز بنك البدر عن باقي أنواع البنوك الأخرى.

6/إن التسجيلات المحاسبية للمعاملات (عملية منح القرض) تتم على مستوى الوكالات التابعة للبنك حيث يمر التسجيل المحاسبي لعملية منح القرض بثلاث مراحل هي: فتح حساب خاص للمقرض المؤكد من طرف البنك، واستعمال القرض من طرف الزبون ثم تسديد أقساط القرض على شكل دفعات يحددها العميل مع البنك.

الاقتراحات:

من خلال هذه النتائج المتحصل عليها ندرج بعض الاقتراحات:

على البنوك التجارية أن تهتم أكثر بجانب الحملات الإعلانية للتعريف والترويج عن مختلف معاملاتها ونشاطاتها التي تقدمها.

توسيع علاقات البنك مع مختلف القطاعات والشركات لتقديم خدامتها المختلفة كوسائل الدفع الحديثة الامر الذي يسهل على تلك الشركات والقطاعات في تعاملاتهم.

بالنسبة لدراسة حالة القرض المتابعة المستمرة والتفقد للمستفيدين من القرض في إنشاء مشاريعهم وعدم التساهل في حالات عدم مصداقية وحقيقة التطبيق لتلك المشاريع التي مولها البنك.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، كتاب إدارة البنوك التجارية، الطبعة الأولى. عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع ،2016.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

آسية محجوب، البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 8ماي 1945 –قالمة-،2010،2011.
بن رمضان رشيد قبلي محمد، التحليل المالي في البنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر العلوم الاقتصادية، الملحقة الجامعية مغنية ،2016/2015.

بوقديرة إيمان، تأثير الودائع البنكية على الأداء الإقراضي في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي للعلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2020،2021.

سالم إسحاق، دور القروض البنكية في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2020،2021.
ضيف خلاف، البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي ،2015/2014.

القرصم وفاء، آثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل.م.د، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2019/2018.
كوثر فراح، النظام المصرفي الجزائري ودوره في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2020،2021
كوثر ولجي، عمليات البنوك المختلفة، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر حقوق، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013،2014

الأوراق البحثية:

إبراهيم أوراغ، محمد السعيد مزياني، أنواع العمليات المصرفية التقليدية والإلكترونية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثالث، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر، 18/03/2018.
بن بابوش أمينة، الدعامة الأساسية لتنفيذ عمليات البنوك، مجلة الدراسات القانونية، العدد التاسع، كلية الحقوق جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس.

خالف لخضر، بلولة محمد أكرم، عقود الإيجار التمويلي، مجلة الاقتصاد الصناع، ال عدد12، جامعة باتنة 1- -الحاج لخضر، 01جوان 2019

عبد الرحمن اجّاه أبوه، خطاب الضمان المصرفي وأنواعه وأحكامه، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ال عدد01، المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية موريتانيا، 03/01/2021.

عسالي عبد الكريم، تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق القرض الإيجاري، مجلة قضايا معرفية، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بجاية الجزائر، جوان 2022.

فاطمة الزهراء بوقطة، ايجار الخزائن الحديدية: خدمة بنكية بحاجة إلى نظام قانوني خاص، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ال عدد04، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 12/11/2021.

كموم عبد القادر، "تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية "، مجلة الدراسات الاقتصادية، ال عدد29، جامعة الجزائر 3، 01/06/2018.

لرجان وريدة، قلال مريم، ضرورة مواكبة وسائل الدفع الإلكتروني لتطورات العصر الحالي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أحمد بوقرة بومرداس.

منال منصور، التأمين البنكي أحد التوجهات الحديثة في قطاع التأمين الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، ال عدد3، جامعة قسنطينة 2، ديسمبر 2019.

نصيرة دردر، التأمين البنكي، مجلة جديد الاقتصاد، ال عدد02، جامعة بومرداس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ديسمبر 2007.

المطبوعات:

حريري عبد الغني، محاضرات في العمليات البنكية وتمويل المؤسسات، الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف، 2021،2022.

شعبان فرج، دروس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، الماستر، تخصص النقود والمالية واقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2013،2014.

صاري، محاضرات العمليات البنكية وتمويل المؤسسات، السنة أولى ماستر، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، 2020/2021.

كمال سماش، وفاطمة الزهراء عياشي، الصيغ الإسلامية والقروض الإيجارية كبدائل حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 27، جامعة باجي مختار عنابة، 2019/12/18.

القوانين والمراسيم:

مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية رقم 76.

مواقع الانترنت:

بوترية وهيبة، دور البنوك في تطوير السوق المالية الجزائرية، جامعة الجزائر03، رابط الموقع: https://academia-arabia.com، تاريخ الاطلاع: 27/05/2023.

رابط الموقع: https://www.business4lions.com، تاريخ الاطلاع: 20/05/2023.

الفرق بين الحساب الجاري وحساب التوفير والوديعة ومميزات الأنواع الـ 3، رابط الموقع: https://www.almaal.org، تاريخ الاطلاع: 16/05/2023.

ماهي الأوراق التجارية وأنواعها والفرق بينها وبين الأوراق المالية، رابط الموقع: https://www.daftra.com، تاريخ الاطلاع: 23/05/2023.

المعالجة المحاسبية للقروض، من الموقع: http://elearning.centre-univ-mila.dz/ ، تاريخ الاطلاع: 01/06/2023.

مفهوم الأوراق المالية، رابط الموقع: https://mawdoo3.com ، تاريخ الاطلاع: 28/05/2023.

مفهوم البنوك و أنواعها، رابط الموقع: https://www.babelsoftco.com ، تم الاطلاع عليه : 2023/02/15.

مميزات البنوك التجارية، رابط الموقع: https://www.mawdee3.com/ ، تم الاطلاع عليه : 2023/02/28.

الودائع المصرفية: أنواعها وأهميتها وحكمها في الإسلام، رابط الموقع: https://www.annajah.net، تاريخ الاطلاع: 19/05/2023

الموقع الرسمي للبنك: https://badrbanque.dz/، تاريخ الاطلاع: 2023/04/11.

رابط الموقع: https://hbrarabic.com، تاريخ الاطلاع: 15/05/2023.

رابط الموقع: https://www.alroshd.com ، تاريخ الاطلاع: 25/05/2023.

المراجع باللغة الأجنبية

How do Commercial Banks Work and why do They Matter , https://www.investopedia.com , 14/02/2023.

الملخص:

حاولنا من خلال دراستنا تبيان المعاملات المالية التي تقوم بها البنوك التجارية مسلطين الضوء على ماهية البنوك التجارية وأشكالها ووظائفها إضافة للخصائص والأهمية الكبيرة لها ومكونات ميزانية البنك التجاري والعوامل المؤثرة على نشاطه.

وفيما بعد قمنا بدراسة أهم عنصر يتمحور عليه بحثنا وهو مختلف المعاملات البنكية والتي تمثلت في: الودائع ووسائل الدفع والعمليات على الأوراق التجارية، عمليات منح القروض والاعتمادات المصرفية والتأمين البنكي، والعمليات على الصرف وعلى الأوراق المالية وتأجير الخزائن الحديدية.

وجاءت الدراسة الميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية_ المجمع الجهوي للاستغلال مستغانم _ التي تهدف لدراسة معاملة مالية من بين المعاملات المتعددة التي يقوم بها البنك، وكانت عملية منح قرض موضوع دراستنا التطبيقية والتي تعتبر من بين اهم المعاملات البنكية التي تقوم بها، حيث يقوم بنك البدر بتقديم أنواع مختلفة من القروض الامر الذي جعلنا نختار نوع واحد شمل قرض التحدي وهو قرض استثماري حيث تطرقنا فيه إلى كيفية طلب القرض وشروط منحه من طرف البنك ومختلف الدراسات المالية التي يقوم بها طالب القرض ومانحه.

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج وهي ان معاملات البنوك التجارية أصبحت من مجرد مكان لتجميع الأموال واقتراضها إلى معاملات متنوعة شملت جميع الانشطة الاقتصادية مهما كان نوعها مما جعل لها القدرة على التأثير في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها الكبيرة في تنشيط الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: معاملات بنكية، عمليات البنوك التجارية، معاملة مالية.

Abstract:

Through our study, we have tried to demonstrate the financial transactions carried out by commercial banks, highlighting what commercial banks are, what forms and functions they are, in addition to the characteristics and importance of them, the components of the commercial bank's budget and the factors affecting its activity.

Later we studied the most important element of our research, namely the various banking transactions: deposits, means of payment, operations on commercial securities, granting of loans, bank credits, bank insurance, operations on exchange, securities and leasing of iron cupboards.

The field study of the Bank of Agriculture and Rural Development _ Regional Exploitation Complex Mostaganem _ which aims to study a financial transaction is among the Bank's multiple transactions The process of granting a loan was the subject of our applied study, which is among the most important banking transactions it carries out, Al Bader Bank offers various types of loans, which has led us to choose one type, including the Challenge Loan, which is an investment loan where we have discussed how to request the loan and the terms of its grant by the Bank and the various financial studies carried out by the loan applicant and its grantor.

Through our theoretical and applied study, we have come to the conclusion that commercial banks' transactions have become a mere place of pooling and borrowing funds into a variety of transactions that encompass all economic activities of whatever kind, thereby enabling them to influence economic development through their significant contribution to the revitalization of the economy.

Key words: Banking transactions, commercial bank operations, financial transaction.